المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية
الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

الرصد الاستراتيجي

العدد الواحد والعشرون
أيلول
2020

- **"إسرائيل" والشرق الأوسط وسط التنافس الأميركي الصيني**
  معهد بروكنغز
- **جيش التحرير الشعبي خارج آسيا الحضور العسكري الصيني المتوسّع في منطقة البحر الأحمر**
  جامعة الدفاع الوطني
- **العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق الاستراتيجية الصينية العالمية**
  المعهد الأوروبي
- **استراتيجية الصين العظمى**
  مؤسسة راند
- **ورقة سياسة حول لبنان: توصيات لعلاقة ثنائية مستدامة**
  معهد الشرق الأوسط
- **هل تصبح حركة الحوثيين نسخةً جديدة من حزب الله؟**
  مؤسسة راند

الرصد الاستراتيجي

أيلول 2020

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: أيلول 2020 الموافق صفر 1442

العدد: الواحد والعشرون

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

"إسرائيل" والشرق الأوسط وسط التنافس الأميركي الصيني 5

جيش التحرير الشعبي خارج آسيا الحضور العسكري الصيني المتوسّع في منطقة البحر الأحمر... 11

العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق الاستراتيجية الصينية العالمية.. 27

استراتيجية الصين العظمى 51

ورقة سياسة حول لبنان: توصيات لعلاقة ثنائية مستدامة 87

هل تصبح حركة الحوثيين نسخةً جديدة من حزب اللّه؟ 113

"إسرائيل" والشرق الأوسط وسط التنافس الأميركي الصيني[1]

ناتان ساكس وكيفين هاغارد،
معهد بروكنغز، 20 تموز 2020

قام وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بزيارة استثنائية لـ "إسرائيل" في أيار عام 2020، مما جعله أول مسؤول أجنبي يزورها منذ اجتياح كوفيد-19 لكلا البلدين. وكان ذلك وسط قيود صارمة على السفر لـ "إسرائيل". وقد تناولت الزيارة المسألة ذات الأولوية القصوى بالنسبة لصنّاع السياسة في الولايات المتحدة وهي الاستثمارات الصينية في البنى التحتية الإسرائيلية. وقيل إن هدف هذه الزيارة كان الضغط على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وحكومته لرفض العرض الصيني للقيام بتشغيل أكبر محطة تحلية مياه في "إسرائيل". تحقق هذا الهدف، إلا أنها ليست المرة الأولى لتدخل الولايات المتحدة في مصلحة اقتصادية رئيسة في "إسرائيل" خوفًا من التطورات الصينية. ولم تكن هذه القضية سوى مثال واحد عن ظاهرة أوسع بكثير وهي ظاهرة من المرجّح أن تصبح أكثر أهمية.

قد تُغيّر المنافسة الكبرى على النفوذ بين الصين والولايات المتحدة، إذا ما جرت بكل قوتها، صورة الوضع في الشرق الأوسط. وقد تواجه البلدان في المنطقة حسابات جيوسياسية واقتصادية جديدة بالإضافة إلى ضغوط جديدة. فـ "إسرائيل" تعتبر مثالًا توضيحيًا على ذلك كونها توازن أصلًا بين المصلحتين الاقتصادية والدبلوماسية لتعاونها مع الصين خصوصًا في ظل الضغط الحزبي من الولايات المتحدة من أجل الحد من هذا التعاون. وقد يصبح هذا النوع من التوازن أكثر أهمية على مر السنين والعقود ليصل إلى مركز الصدارة في حسابات الأمن القومي في "إسرائيل" وبلدان أخرى في المنطقة.

---

[1] تعريب: نور الزهراء عبيد

Natan Sachs and Kevin Huggard, "Israel and the Middle East amid U.S.-China competition", Brookings Institution, July 20, 2020
https://www.brookings.edu/articles/israel-and-the-middle-east-amid-u-s-china-competition/

وتزداد مخاوف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالاستثمارات الصينية في "إسرائيل" لتصبح مسائل تتجاوز محطة تحلية المياه. فالشركات الصينية منخرطة بعمق في الإدارة المستقبلية للميناء الرئيسي في حيفا حيث يرسو الأسطول السادس الأميركي مما يزيد الاعتراضات الحادة من المسؤولين الأميركيين. كما أن واشنطن قلقة حيال الانخراط الصّيني فيما يخص مستقبل اتصالات 5G في "إسرائيل" كما هو الحال في العديد من البلدان في العالم. وفي محاولةً لتخفيف القلق الأميركي أنشأت "إسرائيل" مجلسًا لتقييم الاستثمارات الأجنبية.

كما أن الحالات السابقة التي استخدمت فيها الولايات المتحدة حق النقض ضد صفقات أسلحة إسرائيلية صينية توضح الفكرة. ففي عام 1999، وقّعت "إسرائيل" والصين صفقة لبيع الصين ثلاث طائرات إسرائيلية من طراز فالكون للإنذار المبكر. ولكن اعتراض الولايات المتحدة المتكرر أدّى إلى إلغاء الصفقة حتى بعد دفع سلفة صينية. ولا حاجة للقول إن هذه القضية تسببت بإجهاد كبير فيما يخص العلاقات بين "إسرائيل" والصين. وفي عام 2004، أرسلت الصين طائرات حربية غير مأهولة إسرائيلية الصنع (هارفي) للتحديث في "إسرائيل". وقد طالبت الولايات المتحدة بمصادرة هذه الطائرات علمًا أنها ممتلكات للدولة الصينية، لكن "إسرائيل" أعادتها في نهاية المطاف إلى الصين بدون تصليحها مما تسبب في خلق توتر شديد بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، وأزمة ثانية بين "إسرائيل" والصين.

النفوذ الإقليمي المتزايد للصين

لقد توسّع وجود الصين في الشرق الأوسط وتعمّق خلال العقد الماضي، ومن المرجّح أن تستمر أهمية بكين للمنطقة في التصاعد، وذلك مع نمو العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانبين في إطار مبادرة الحزام والطريق (BRI) الصينية الأوسع نطاقًا. فبالنسبة لبكين هناك حاجة ملحة لواردات الطاقة تكمن وراء اهتمامها بالمنطقة. كما تعدّ الصين الشريك التجاري الأكبر للعديد من دول الشرق الأوسط بفضل حجم وارداتها الكبير من الطاقة. ثم إن الصين مستثمر هائل في البناء والبنى التحتية، بشكل أساسي من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI). وقد رافق النشاط الاقتصادي المزدهر اندفاع الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط، وبالتالي وقّعت بكين اتفاقيات شراكة من مختلف الأنواع مع 13 دولة من دول المنطقة خلال العقد الماضي.

ومع ذلك، فعلى الرغم من مركزيتها المتزايدة في الشؤون الاقتصادية للمنطقة وتواجدها الدبلوماسي المكثف، تتردد بكين في الانخراط في قضايا الأمن الإقليمي. وفي وثائق السياسات التي تحدد نهجها تجاه المنطقة، بما في ذلك "رؤى وإجرّاءات بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير بشكل مشترك مع طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين" لعام 2015 و "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" لعام 2016 تعدّ الإشارات إلى المبادرات الدبلوماسية والاقتصادية الإقليمية أساسية، بينما تُعطى القضايا الأمنية أهمية أقل بكثير.

ولا تزال الصين إلى حد كبير على هامش خطوط الانقسامات الجيوسياسية الأساسية في الشرق الأوسط وذلك تماشيًا مع هذا التركيز على العلاقات الاقتصادية بدلًا من العلاقات الأمنية. فقد حافظت بكين، على سبيل المثال، على علاقات إيجابية في جانبي التنافس الإيراني السعودي. وينطبق الشيء نفسه على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويتّسق إلى حد كبير مع نهج الصين في الخلاف بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وبعبارة أخرى، تمكّنت الصين من الانخراط اقتصاديًا ودبلوماسيًا تقريبًا مع جميع الأطراف في المنطقة، في حين لم تتحمل أيًا من الأعباء الأمنية ولم تشرع في أي من المغامرات الأمنية التي ميّزت انخراط الولايات المتحدة في المنطقة.

وقد نمت القدرات البحرية المحدودة للصين في المنطقة، وإن كانت متواضعة. فهي تحتفظ بوجود متزايد في البحر الأحمر، ولا سيما في جيبوتي، حيث أنشأت قاعدة عسكرية واستثمرت بشكل كبير في مرافق الموانئ. وفي حين لا تزال بكين على بعد عدة خطوات من أن تصبح قوة بحرية مركزية في المنطقة فإن مصالحها الضخمة في مجال الطاقة توفّر للقادة الصينيين حافزًا محتملًا لبناء قدراتهم البحرية الإقليمية مما يمكّنهم في المستقبل من الشعور بأن مصالحهم في مجال الطاقة ليست مضمونة بشكل كافٍ. وحتى إذا لم تكن بكين تنوي الآن القيام بهذا الدور فإن تخفيض الإنفاق الأميركي المحتمل في المنطقة يمكن أن يغيّر حساباتها على المدى الطويل. أما بالنسبة لـ "إسرائيل" وشركاء آخرين مقربين من الولايات المتحدة فإن هذا الاحتمال يثير شبح قوة خارجية تؤثّر على الشؤون الأمنية الإقليمية وأقلّ توافقًا مع المصالح الأساسية لـ "إسرائيل" من الولايات المتحدة. وفي الوقت الحالي فإن "الصين سعيدة لأنّ الولايات المتحدة تتحمّل التكاليف في المنطقة بينما تكتسب الصين الفوائد".

وعلى الرغم من - أو ربما بسبب - بصماتها الأمنية الخفيفة نسبيًا، تتفوّق الصين بالعديد من المزايا على الولايات المتحدة في تطوير العلاقات الإقليمية. فمن خلال الشراكات الاستراتيجية التي تتأسس عادة في المصالح الاقتصادية، واصلت الصين مصالحها في الشرق الأوسط على أساس ثنائي بشكل عام من دون اعتماد أهداف على مستوى المنطقة أو متعددة الأطراف. وقد تجنّبت بكين نهجًا على الطريقة الأميركية يحاول - أو يزعم - البناء على استراتيجية سياسية على مستوى المنطقة مثل الديمقراطية أو احتواء إيران مما يتيح لها مرونة أكبر من الولايات المتحدة في تعاملاتها مع دول الشرق الأوسط فُرادى. علاوة على ذلك، وخلافًا للولايات المتحدة، فإنها لا تطلب من شركائها إصلاح الحكومة، أو تعزيز الديمقراطية، أو التدخّل بأي شكل آخر في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. أما بالنسبة للعديد من حكومات المنطقة التي اعتادت على التعامل مع الإدارات الأميركية المعنية بحكمها الداخلي فإن صمت بكين بشأن هذه المسائل يجعلها شريكًا جذّابًا.

كما أن تجنّب القضايا السياسية الداخلية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، يسير في كلا الاتجاهين في المناقشات بين الصين والعديد من شركائها في الشرق الأوسط. وعلى الأخص، رفضت الدول ذات الأغلبية المسلمة في المنطقة مثل مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة انتقاد القمع الجماعي الذي تمارسه الصين ضد الأقلية المسلمة من الأيغور في إقليم شينغيانغ. وهذا يخلق علاقة مريحة بين الأنظمة غير الديمقراطية، علمًا أن كل واحد منها يمتنع عن انتقاد الآخر، وغالبًا ما يترك الولايات المتحدة دخيلة بينهم.

وفي الوقت عينه، يبدو الشرق الأوسط بالنسبة للكثيرين في الولايات المتحدة كمشكلة الأمس. ويعبّر الجمهور الأميركي والعديد من صانعي السياسة باستمرار عن التعب من شؤون الشرق الأوسط والحذر من تورّط الولايات المتحدة فيها، وخاصة في الصراع العسكري. كما أن هناك خطرًا من تجاوز هذا الخط من التفكير، فالولايات المتحدة لا تزال متورّطة بشكل كبير في المنطقة، ومعظم الأميركيين لا يعبّرون عن الرغبة في قطع كل العلاقات ببساطة، لكن الاتجاه واضح.

وعلى النقيض من الشرق الأوسط، فقد ازداد تركيز واشنطن على منافسة عالمية جديدة مع الصين في السنوات الأخيرة بشكل مثير للغاية في بعض الأحيان. كما تساهم الحرب التجارية لإدارة ترامب مع الصين وحرب الكلمات حول تعامل الصين مع جائحة كوفيد-19 في هذا

التصوّر الشائع، لكنها ليست سوى جزء من القصة. وقد حوّل العديد من الشخصيات السياسية المؤثرة انتباههم أيضًا إلى احتمال وجود شكل من أشكال المنافسة العالمية الممتدة بين الولايات المتحدة والصين، إلا أن عددًا قليلًا منهم متشددٌ بشأن الصين. وهناك احتمال كبير لحدوث توترات مستقبلية بين البلدين بغضّ النظر عن الحزب الحاكم في الولايات المتحدة.

خيارات الدول الإقليمية وسط المنافسة في المستقبل

تشترك الولايات المتحدة والصين في الاهتمام بالتدفق الآمن والمستمر للطاقة من المنطقة. وقد تجاوز اهتمام الصين بالطاقة في الشرق الأوسط اهتمام الولايات المتحدة، علمًا بأن قدرة الإنتاج الأميركية تؤمّن استقلالًا صافيًا في الطاقة على الأقل بأسعار عالية بما يكفي، بينما لا تزال الصين تعتمد على الواردات. والتورّط في المشاكل الإقليمية الصعبة سيكون غير مرغوب فيه للغاية بالنسبة إلى بكين، وسيشير إلى خروج كبير عن نهجها الحالي تجاه المنطقة. ومع ذلك، فإن التآكل المستمر لاستعداد الولايات المتحدة للقيام بدوريات في الشرق الأوسط قد يجبر الصين على إعادة النظر في هذه الممانعة. وقد يكون اهتمام الصين بإمدادات الطاقة في الشرق الأوسط من الدرجة التي تجعل التغييرات المستقبلية للوضع الجيوسياسي في المنطقة تتطلب الخروج من موقفها الحالي.

ومع نمو الصعود العالمي للصين ووجودها العسكري الناشئ في المنطقة، قد تجد نفسها تحت ضغط أكبر لاختيار الأطراف في النزاعات الإقليمية، وقد يؤدي ذلك إلى إعادة تنظيم أوسع للجغرافيا السياسية الإقليمية، وخاصة إذا دعمت بكين وواشنطن الكتل المعارضة في منافسة جديدة للتأثير في المنطقة.

وقد يشكّل اهتمام الصين بالشرق الأوسط حافزًا للبقاء هناك بالنسبة للولايات المتحدة. فإذا ازداد الدور الإقليمي للصين وسط تزايد التنافس بينها وبين الولايات المتحدة، قد يكون السؤال الإقليمي المحدد لصانعي السياسة الأميركية هو كيفية موازنة حذرهم الخاص في شؤون الشرق الأوسط مع الرغبة في احتواء نفوذ الصين.

بعبارة أخرى، على الرغم من رغبة كل منهما في البقاء خارج المنافسة، فإن هذه المنافسة يمكن أن تدفع كلًا من الولايات المتحدة والصين إلى مشاركة أكبر في شؤون الشرق الأوسط أكثر مما قد تختار أي منهما، مع زيادة استثماراتهما والتزاماتهما لمواجهة التأثير الإقليمي الآخر. وبالنظر إلى التردّد الحالي للحكومتين الأميركية والصينية في الخوض في نزاعات إقليمية

معقدة، يبدو أنه من المرجّح أن تؤدي المنافسة العالمية إلى إثارة المنافسة الإقليمية، وليس العكس. فبالنسبة لكلتيهما، قد تكون القضايا الأمنية في الشرق الأوسط ساحة جيوسياسية للملاذ الأخير، ولكن في منافسة أوسع يمكن للبلدين البحث عن فرص أينما وجدت.

وإذا قادت المنافسة الأميركية الصينية البلدين إلى مشاركة أكبر في الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط فإنّ مثل هذه المنافسة ستتسبب بضغوط كبيرة على دول المنطقة، خاصة تلك التي كانت شريكة تقليدية للولايات المتحدة. ومن المرجّح أن تجد "إسرائيل" نفسها تواجه نسخة متصاعدة من المهمة المستمرة والصعبة لإدارة العلاقات مع الولايات المتحدة أثناء سعيها وراء الفرص مع الصين، وخاصة في نقل البنى التحتية والتكنولوجيا.

إن الاختيار بين الولايات المتحدة والصين سيكون مكلفًا لـ "إسرائيل" فالفرص الاقتصادية الصينية كبيرة ومتنامية. لكن الخيار بالنسبة لـ "إسرائيل" واضح أكثر من الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى. ومن منظور "إسرائيل"، فإن اهتمام بكين المستمر بالحفاظ على التدفق الآمن للطاقة من المنطقة يعني أن مصالحها الأساسية تقع على أطراف أخرى غير "إسرائيل"، لا سيما السعودية وإيران. وفي الحالات القصوى، يمكن أن يشكّل ذلك تحديًا كبيرًا للأمن القومي الإسرائيلي في المستقبل من حيث إن الصين منخرطة بشكل أكبر في الشؤون الإقليمية وأن الديناميكيات الإقليمية تتحول إلى حساب "إسرائيل".

ويتوقع صانعو السياسة والخبراء الأميركيون، من جميع الأطياف السياسية، أن الحلفاء في جميع أنحاء العالم قد يضطرون إلى اتخاذ خيارات صارمة وصعبة في المستقبل بين القوتين. لذلك يجب على "إسرائيل" أن تقوم بعملٍ متوازنٍ وصعب ألا وهو مواصلة العمل لتوسيع تعاونها الدولي، بما في ذلك مع الصين، مع الاعتراف بخطورة مخاوف الولايات المتحدة والقيود الحقيقية والمكلفة التي تفرضها هذه المخاوف على التعاون الإسرائيلي الصيني. وبالنسبة لـ "إسرائيل"، فإن بيت القصيد في علاقاتها مع الصين واضح: لا يمكن لبكين أن تحلّ مكان واشنطن.

جيش التحرير الشعبي خارج آسيا
الحضور العسكري الصيني المتوسّع في منطقة البحر الأحمر[1]

جويل ووثنو، مركز دراسة الشؤون العسكرية الصينية، جامعة الدفاع الوطني

بدأ الحضور العسكري الصيني في المنطقة بالتوسّع تدريجيًا منذ شهر تشرين الثّاني/ نوفمبر سنة 2007 حين وصلت أول دفعة من قوات حفظ السّلام الصينية إلى دارفور في السودان. كما يتواجد ما يربو عن 2000 جندي من جيش التحرير الشعبي الصيني في المنطقة في أي وقت، موزعين بين القوات البرية المكلفة بإتمام بعثات حفظ السّلام للأمم المتحدة في السّودان وجنوب السّودان؛ والبحارة الذين يأخذون دورًا في عمليّات حماية مكافحة القرصنة في خليج عدن؛ والقوات البحرية المتمركزة في قاعدة الصين الافتتاحية عبر البحار في جيبوتي. وتتضمن النشّاطات العسكرية الصينية في المنطقة زيارات متواترة عالية المستوى، وزيارات للموانئ، ومشاركة في النشاطات المحلية، ونقلًا للسلاح إلى عدد من المتلقين سوف نعرض لكلّ فئة بالتدريج.

قوات الأمم المتحدة لحفظ السّلام. تملك الصين أكثر من 1400 جندي مكلفين لبعثتي حفظ السلام التابعة للأم المتحدة بالمنطقة، في دارفور (يوناميد، أي العملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) وجنوب السّودان (يونميس، أي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان)، اللتين تمثّلان حوالي ثلثي جنود حفظ السلام الصينيين المنتشرين في العالم. ينتمي جنود جيش التحرير الشّعبي في كلا البلدين إلى فرق عسكريّة عديدة متمركزة في منطقة بكين ويخدمون 12 شهرًا تناوبًا. ويتضمّن حضور الصّين في دارفور 225 قوة هندسية وطبية مسؤولة بالدرجة الأولى عن بناء وإصلاح الطرقات، والجسور، وبنى تحتيّة أخرى؛ وتأمين

---

[1] تعريب: فاطمة الزهراء قطايا

Joel Wuthnow, “The PLA Beyond Asia: China’s Growing Military Presence in the Red Sea Region”, Strategic Forum at the National Defense University, January 2020
https://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/stratforum/SF-303.pdf

الدّعم الطّبي لجنود حفظ السّلام الآخرين وللسكان المحليين. ومنذ شهر حزيران/يونيو 2017، خصصت الصين سربًا من طائرات مروحية متعددة الاستخدامات من طراز مي-171، التي تقوم ببعثات مثل الدوريات الجوية والنّقل. وتتضمّن مساهمة الصّين باليونميس، الّتي بدأت في أيلول/سبتمبر 2017، فرقًا هندسيّة وطبية من 331 عنصرًا عليها مسؤوليّاتها مشابهة لمسؤوليات الفرق في دارفور. ومنذ شهر آذار/مارس 2015، نشرت الصين أيضًا كتيبة مشاة من 770 شخصًا في جنوب السّودان، ساعدت في حراسة القوافل والمنشآت وخيم الأشخاص المشرّدين داخليًا التّابعة للأمم المتّحدة. وفي تموز/يوليو، قتل جنديان صينيان من قوات حفظ السلام مكلّفان بهذه البعثة حين حاول مسلحون الدخول إلى معسكر الأمم المتحدة.

دوريّات مكافحة القرصنة. قامت بَحرِية جيش التحرير الشّعبي بعمليّات منتظمة في إطار حماية مكافحة القرصنة في خليج عدن منذ شهر كانون الأول/ ديسمبر 2008. وقد أمّنت هذه البعثات الحماية لأكثر من 6000 سفينة صينية وأجنبيّة. ظهرت هذه البعثة بسبب التصاعد المفاجئ في ظاهرة القرصنة الصومالية في منتصف الـ 2000، الّتي دفعت أيضًا منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي إلى إنشاء قوة مكافحة القرصنة في المنطقة، ومع الانخفاض الكبير في حوادث القرصنة في السّنوات الأخيرة إلا أنها لم تتوقّف. وحتى الآن، أرسلت الصّين أكثر من 30 فرقة مهام الحماية تخدم كلّ منها لثلاثة إلى أربعة أشهر قبل البدء بالتناوب، وتتضمّن قوات مهام الحماية عادة ثلاث إلى أربع سفن سطحية مثل السفن الحربية والبوارج وناقلات تموين (يديرها 600 بحّار أو أكثر)، مستمدة من الأساطيل البحرية الثلاثة. ومنذ عام 2013، نشرت الصين بعض قوات مهام الحماية على الغوّاصات مما أدى إلى التمعّن الأجنبي الواسع حول أهداف الصين العسكرية الحقيقية (تناقش أدناه). وفي حين تعمل قوات مهام الحماية الصينيّة مستقلّة فقد شاركت بكين في آليّات التنسيق والمعلومات حول مكافحة القرصنة المحلية.

قاعدة جيبوتي. في شهر آب/ أغسطس 2017، افتتحت الصين أول منشأة عسكريّة خارجها في جيبوتي، في بلدة أفريقية صغيرة تقع بالقرب من باب المندب. وبالتّالي، أصبحت الصّين آخر بلد أجنبي يستأجر قاعدة في جيبوتي، إلى جانب الولايات المتحدة (التي تدير مخيّم ليمونير الذي يشكل قاعدة لـ 4000 جندي أميركي)، وفرنسا، واليابان، وإيطاليا. ويسدّد إيجار قاعدة جيبوتي على دفعات سنويّة بقيمة 20 مليون دولار إلى الدولة الجيبوتية. وبالنسبة إلى الصين يهدف مركز قوات مهام الحماية إلى دعم نشاطات عسكريّة أخرى في المنطقة ما يشمل الحفاظ على السّلام ومكافحة القرصنة وبعثات المساعدة الإنسانيّة/ ومواجهة الكوارث. وتتضمّن

المنشآت الأساس ثكنات وثماني حظائر طائرات ومدرج إقلاع للطائرات مروحيّة والمركبات الجويّة بدون طيّار ومنشآت تحت الأرض. تدير القاعدة شركة المشاة الآلية البحرية التابعة لجيش التحرير الشّعبي، التي قامت، بالإضافة إلى تشغيل القاعدة، بإجرّاء تمارين مكافحة الإرهاب في منشأة تدريب قريبة. كما تبني الصين مرفًا بحريًا مخصصًا في ميناء دورالیه التجاري متعدد الأغراض سيكون طويلًا ما يكفي "ليزوّد سفنًا عدّة في الوقت عينه عبر جمع السفن سطوحها بعضها ببعض".

الدبلوماسيّة العسكريّة. يتضمّن وجود الصّين في المنطقة مجموعة من النشاطات التّعاونية، وبحسب قاعدة بيانات جامعة الدفاع الوطني الأميركية، أجرى جيش التحرير الشّعبي 178 نشاطًا مع عشرة بلدان مطلة على البحر الأحمر بين العامين 2002 و2018 تشمل لقاءات مع كبار المسؤولين جرت في الصين وفي المنطقة على حد سواء، وزيارات للموانئ (تقوم بها عادة قوات مهام الحماية العائدة من خليج عدن)، والمشاركة في النّشاطات الثنائيّة والمتعدّدة الأطراف (انظر الجدول رقم 1). على سبيل المثال، في شهر كانون الثّاني/ يناير 2017، زارت واحدة من قوات مهام الحماية ميناء جدة في السعوديّة حيث أقامت حفلًا على متن سفينة للمواطنين الصينيين المقيمين ولشتّى التبادلات مع الأسطول البحري السعودي. وكما في دول أخرى كثيرة، تحافظ الصين على مكاتب حماية الملحق في السفارات على امتداد المنطقة، التي تتألف عادة من ضابطين إلى عشرة ضباط من جيش التحرير الشعبي. يعمل هؤلاء الجنود كجامعين للمعلومات العلنية وذلك بالإضافة إلى مسؤوليّاتهم بإدارة العلاقات العسكرية للبلدان المستضيفة. كما أن فرص الضباط من الدول الشريكة للالتحاق ببرامج التدريب القصيرة المدى في جامعة الدفاع الوطني الصينية وغيرها من الأكاديميات تدعم العلاقات العسكرية الصينية في المنطقة.

صفقات السلاح. اشترت أغلب دول البحر الأحمر الأسلحة والأدوات العسكرية الصينية على مدى الـ 15 سنة الفائتة. وتظهر بيانات تابعة لمركز أبحاث معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السّلام أنّ تصدير الأسلحة الصينية في خلال هذه الفترة تضمّن قاذفات صواريخ عدّة، وصواريخ أرض-جو، وناقلات جنود مدرّعة، وطائرات مروحيّة وغيرها من الأسلاك. في السّنوات القليلة الماضية كانت أكثر السلع الصينية المصدرة شيوعًا هي مراكب قتال جوي بدون طيار مثل وينج لونج Wing Loong -1 و -2 التي تم شراؤها بالجملة في مصر والسعودية والإمارات المتحدة العربية. وعلى ما يبدو، فقد ركّزت بكين على هذه السّوق لأنّ أغلب منتجي مراكب

قتال جوي بدون طيار ممنوعون من تصديرها بسبب القيود الّتي يفرضها نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف واتفاقية واسينار لمراقبة التصدير.

جدول 1: دبلوماسية الصين العسكرية مع دول البحر الأحمر، 2002- 2018

	التدريبات	زيارات الموانئ	الزيارات إلى الصين	زيارات الصين للبلد
البحرين	0	1	1	1
جيبوتي	1	26	4	3
مصر	1	3	13	28
إريتريا	0	0	2	1
أثيوبيا	0	غير متوفّر	3	6
عُمان	1	27	2	1
قطر	0	1	4	1
السعودية	1	8	4	3
السودان	3	1	9	3
الإمارات العربية المتحدة	1	3	3	2
اليمن	0	11	1	2

المصدر: قاعدة بيانات جامعة الدفاع الوطني. ملاحظة: لم ترد أي سجلات عن الصومال.

توضيح وجود الصين العسكري

تعزز بصمة الصين العسكرية المتنامية في منطقة البحر الأحمر ثلاثة أهداف واسعة: دعم خطة الصين الاقتصاديّة والديبلوماسية الأكبر في بلدان مختارة؛ وتأمين الأمن على حدود المنطقة البحرية المهمة للتجارة الصينية، ليس في مكافحة القرصنة وحسب، بل بمراقبة عمليّات الولايات المتحدة أيضًا؛ وكسب الخبرة في الاستطلاعات البرية والعمليّات البحرية التي يمكن تطبيقها عالميًا.

الأهداف الأوسع لدعم السياسة الأجنبية. يشكّل الحفاظ على قابلية الوصول إلى إمدادات النفط الخام أحد أهمّ أهداف بكين. عام 2017، زوّدت خمس دول مجاورة للبحر الأحمر ما يقارب 22 في المئة من واردات الصين النفطية، وقد تصدّرت القائمة السعودية (مبيعات 20.5 مليار دولار) وعمان (12.4 مليار دولار). وبالتّالي، فإنّ المنطقة مكملة لاستراتيجية الصين في تنويع الواردات النفطية بين مختلف الشركاء. كما تملك الصين مصالح مهمة في التجارة والاستثمار في دول عدة أبرزها السعودية، وأثيوبيا، ومصر. عام 2017، تخطت صادرات الصين إلى تلك الدول الثلاث، التي وهي من "شركاء الصين المكملين الاستراتيجيين"، 30 مليار دولار. كما

وقّعت الصين، في خلال القرن الماضي، اتفاقيّات كبيرة لتطوير الاستثمار والبنى التحتية في المنطقة بلغ مجموعها أكثر من 13 مليار دولار، في مجالات عدة كمشاريع مبادرة الحزام والطريق. وتمثل 20 في المئة من حصة شركات الشحن عبر المحيط الصينية في شركة قناة السويس و24 في المئة من أسهم مجموعة التجار الصينيين في ميناء جيبوتي، و38 في المئة من حصة الشركة الصينية للبتروكيماويات والكيماويات (سينوبك) من مصافي تكرير النفط السعودي. ودبلوماسيًا تعتمد بكين على دعم الشركاء الإقليميين في المسائل المثيرة للجدل مثل تعامل الصين مع الإيغور لتقابل النقد من واشنطن ودول غربية أخرى.

إن دور جيش التحرير الشعبي في حماية هذه المصالح غير مباشر عمومًا. في حالة جنوب السودان، لم ينتشر جنود المشاة في جيش التحرير الشّعبي لحماية حقول النفط وعمال النفط الصينيين بالرّغم من ادعاء الإعلام الأجنبي العكس، بل كلُفت هذه المجموعة ببعثات حماية القوات داخل العاصمة جوبا وحولها. والعلاقة بين جيش التحرير الشعبي ومصالح الصين النفطية في جنوب السودان، التي تتضمّن اتفاقية تحصل الصين بموجبها على سُدس إنتاجها النفطي في مقابل ديون البنى التّحتيّة، علاقة أكثر تعقيدًا، فالصين وافقت على تأمين الكتيبة لإقناع إدارة الأمم المتحدة لعمليّات السّلام بدعم مذكرة بكين لضمّ المصنع النفطي لجنوب السودان في ولاية اليونميس. وفضّلت بكين أساسًا أن تنشر فرقًا من جيش التحرير الشعبي في المناطق المنتجة للنفط، ولكنّها وافقت على إرسالهم إلى أي مكان تقتضي الحاجة وجودهم فيه كجزء من الاتفاق.

تعزز نشاطات عدة لجيش التحرير الشعبي ديبلوماسيّة الصين العامة في البلدان المستضيفة. وقد دعمت قوات حفظ السلام في جيش التحرير الشعبي في السودان وجنوب السودان تنمية الصين لـ "القوة الناعمة"، على الرّغم من أنّها ليست مرتبطة مباشرة بمصالح الصين النفطية، عبر بناء وإصلاح البنى التّحتيّة وتأمين الخدمات الصّحيّة. ويشكّل إيفاد السفينة الطبية البحرية الصينية "سفينة السلام" إلى المنطقة مثالًا آخر. في أواخر 2010، على سبيل المثال، زارت السفينة جيبوتي وكينيا وغيرها من البلدان، حيث "أمّنت العناية الطبية لأكثر من 15500 شخص وقامت بـ 97 عملية مهمة. وقد أشادت الصحيفة البيضاء للدفاع الصينية لسنة 2019 بجنود قاعدة جيبوتي لتبرّعهم بأكثر من 600 مساعدة تعليمية للمدارس المحلّية. هذه النشاطات لا تكافح الانطباعات السّلبية للصين في المنطقة فحسب بل إنها توفّر أيضًا حجة تستطيع بكين الاستفادة منها في الساحة الدولية لتقليص المخاوف من قوة الصين المتزايدة.

ويتطلّع الجيش الصيني إلى إقامة علاقات أوثق مع البلدان المستضيفة على مستوى النخبة، فالتفاعل بين كبار القادة يشكل فرصة للمسؤولين الصينيين للتأكيد مجددًا على دعم "شراكات استراتيجية" أكبر للصين مع هذه الدول واستكشاف مسارات لمزيد من التعاون بين القوات المسلّحة لكلّ منها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ سفر المسؤولين الكبار إلى المنطقة، الذي يتضمن الالتزامات المكلفة بالوقت، هو بحدّ ذاته علامة على استثمار الصين في بناء هذه الشراكات. وقد زار كبار المسؤولين في جيش التحرير الشعبي معظم البلدان في المنطقة، لكنّ أنماط زياراتهم تظهر أنّ بعض البلدان (مثل مصر وأثيوبيا) كانت ذات أولوية أكثر من غيرها (انظر الجدول 1). وتوفّر مبيعات الأسلحة، وبخاصة للأنواع التي يمكن الحصول عليها فقط أو بفعالية أكثر من حيث الكلفة من الصين، فرصة أخرى لبكين لتطوير التأثير بالنخبة في بلدان مثل مصر والسعودية مؤيدة أهداف السياسات الأجنبية الأوسع في تلك البلدان.

حماية مصالح الأمن البحري. تحقق بكين مصلحتين رئيستين من حماية التجارة البحرية عبر البحر الأحمر، والمصلحة الأقل هي في ضمان شحن النفط الخام عبر قناة السويس وباب المندب. ويمكن أن يضع إقفال أيّ من المضيقين خطرًا على جزء من واردات الصين النفطية، وربما إلى الحاجة إلى بدائل من مصادر أخرى. ومع ذلك، من الممكن أن تكون التأثيرات بسيطة بالمقارنة مع تعطيل مضيق هرمز أو مضيق ملقا، اللذين تنتقل عبرهما نسبة أكبر من واردات الإمدادات النفطية العالمية والصينية. وتكمن أكبر مصلحة للصين في حماية طرق التجارة المنقولة بحرًا من وإلى أوروبا. تخطّى إجمالي التجارة بالبضائع مع الاتحاد الأوروبي سنة 2018 الـ 500 مليار دولار، انتقل معظمها عبر البحر الأحمر. من الممكن أن ترفع الأسعارَ التهديداتُ على الشحن التجاري، من ممثلين للدولة وغير الدولة، من قِبل المنشآت الصينية والمستهلكين الصينيين عبر زيادة أقساط التأمين البحري أو إجبار السفن على اعتماد طريق رأس الرّجاء الصّالح الذي هو أطول بكثير. وبالتّالي ليس من المفاجئ أن يشكّل البحر الأحمر "طريق الحرير البحري"، المنافس المحيطي لمبادرة الحزام والطريق.

لا تزال بكين تعتمد بشكل كبير على البحرية الأميركية وغيرها، تدفعها لذلك إمكانيات إظهار القوة المحدودة والحوافز المالية للركوب المجاني، لتأمين الحماية على الخطوط البحرية البالغة الأهمية. ومع ذلك فإنّ وجود البحرية الصينية في البحر الأحمر يعكس رغبة أولية على الأقل لتجنّب الإفراط في الاعتماد على المساعدات الأميركية؛ من أسباب ذلك انطلاق القرصنة الصومالية في خليج عدن في منتصف الـ 2000، الّذي تطلب جهودًا شاملة متعددة الجنسيّات

للتصدي له. واستجابت بكين، مع تشجيع واشنطن لها لنداء مجلس أمن الأمم المتحدة ولكل الدول القادرة على المساعدة في هذه الجهود حتّى وإن كان تركيزها الأساس هو حماية السفن التي ترفع العلم الصيني. وقد انخفضت القرصنة الصومالية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وذلك على الرّغم من أنّ الارتفاع في بعض الأحيان يخلق منطقًا متواصلًا لقوات حفظ السّلام الصينية. وتدعم قاعدة الصين في جيبوتي تلك العمليّات عبر تأمين الرّاحة، والتّغذية وخدمات إعادة التمديد لطواقم الصين البحريّة.

في حين تشكل القرصنة أكبر تهديد شائع للشحن البحري الصيني، يشكل الاعتراض الأميركي لطرق الإمدادات الصينية تهديدًا محتملًا (لكن بصورة أقل)؛ وقد عبّر المحلّلون الصينيون عن القلق من قدرة البحرية الأميركية على حصار التجارة الصينية في مناطق متعددة تشمل البحر الأحمر. ويدرج الأستاذ في جامعة الدفاع الوطني الصينية، القائد الكبير ليانج فانج، قناة السويس وباب المندب ضمن المضائق البحرية العالمية الـ 16 "التي تريد الولايات المتحدة أن تسيطر عليها، الأمر الذي يشكل تهديدًا لكل من الجيش الصيني والنشاطات الاقتصادية"؛ وبالتّالي فإن الركوب المجاني في البحرية الأميركية يحمل خطرًا استراتيجيًا. وتؤمن قوات حفظ السلام بعض الخبرات "عبر البحار" للأرض الصينية وطواقم الغواصات، الأمر الذي يشكل نقطة انطلاق أساس في التحضير لمواجهة حصارٍ أميركي. ومن أهداف قاعدة الصين في جيبوتي أيضًا مراقبة نشاطات البحرية الأميركية بالقرب من باب المندب، مما يتيح للقوات الصينية النظر في طرائق يمكن أن تحبط العمليات الأميركية المستهدفة للشحن الصيني.

ثم إن قاعدة جيبوتي تندرج في محاولة أكبر لحماية التجارة الصينية المنقولة بحرًا عبر المحيط الهندي. لقد أوضحت الكتابات الاستراتيجية الصينية مطولًا الحاجة لإنشاء وجود بحري أقوى في جنوب شرق آسيا باتجاه المحيط الهندي. إن إعلان شي جي بينغ عن طريق الحرير البحري الذي يربط آسيا بأوروبا، إلى جانب الخلافات الصينية الهندية والصينية الأميركية المتصاعدة، من شأنه زيادة الضغط على البحرية لحماية طرق التموين الصينية عبر الأقاليم. وعلى الأرجح، فإن جيبوتي ليست إلا الأولى في سلسلة من القواعد التي ستؤمن مسكنًا ودعمًا لوجستيًا للقوات الصينية مع غيرها من القواعد في بلدان مثل باكستان وكمبوديا. وقد ذكر توماس والدهاوزر، القائد العام السابق للقيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا، أن الصين يمكن أن تنشئ قواعد أخرى في أفريقيا، الأمر الذي قد يلعب دورًا في حماية طرق الإمدادات في المنطقة حيث تتصاعد أهمية الصادرات الصينية. ويشكل حضور الغواصات علامة ذات صلة بغاية

الصين في تقوية حضورها الإقليمي من خلال جيوش حفظ السلام الصينية- وهي لا تلعب أي دور واضح في عمليات مكافحة القرصنة. وقد تكون الغواصات لا غنى عنها في عمليات منع قوات الولايات المتحدة أو الهند من القدرة على استهداف الشحن الصيني في صراع ما.

اكتساب الخبرة في عمليات الاستكشاف. لا تتصور استراتيجية الصين العسكرية حاليًا القيام بعمليات قتالية أساسًا خارج المحيط الصيني القريب، لكنّها تركّز على في البعثات العسكرية غير الحربية في المناطق البعيدة كوظيفة جيش التحرير الشعبي الأساس. وأصبحت البعثات العسكرية غير الحربية، التي تشمل مكافحة القرصنة والمساعدة الإنسانيّة/ ومواجهة الكوارث وعمليات الإخلاء غير القتالية أكثر ظهورًا في أوائل الـ 2000 مع توسّع مصالح الصين الاقتصادية العالمية وتزايد المواطنين الصينيين الذين يعيشون في الخارج وكانوا محور نداء هو جينتاو لجيش التحرير الشعبي بالاستعداد لـ "بعثات تاريخية جديدة" سنة 2004. ويسلط إخلاء أكثر من 35000 مواطن صيني في أوائل 2011 الضوء على حجم وتعقيد حماية المصالح الصينية في ما وراء البحر. وفي حين تملك الخدمات المتعددة دورًا في ما وراء البحر إلا أن دور البحرية هو الأبرز: ذكرت الصحيفة البيضاء الصينية للدفاع لعام 2015 أنّ على البحرية تحقيق التوازن بين تركيزها التقليدي على "الدفاع عن البحار القريبة"، وبين تركيز أكبر على "حماية البحار البعيدة" بما في ذلك حماية الخط البحري. بيد أنّ قدرة جيش التحرير الشعبي على تنفيذ مثل تلك البعثات تعرقلت بإمكانيات إظهار القوة المحدودة، والمعرفة الإقليمية غبر الكافية، وقلة خبرات العمل بعيدًا عن الوطن.

ساعدت مشاركة القوات الصينية البرية والبحرية في منطقة عمليّات البحر الأحمر على إغلاق بعض هذه الفجوات. كما تقوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل تلك العاملة في السودان وجنوب السودان، بإتاحة الفرص أمام القوات البرية لصقل قدرتها على تخطيط عمليات الانتشار في المناطق البعيدة وإدارتها والحفاظ عليها. وتتضمن هذه المسؤولية في اليوناميد الحفاظ على سرب طائرات مروحية بعيدًا عن الصين، وتشمل في اليونميس دعم كتيبة مشاة منتشرة. وهذه البعثات تشكل أيضًا فرصًا لجنود قوة المشاة لتعلّم كيفية التنسيق مع الأطراف الخارجية (بما فيها بيروقراطية الأمم المتحدة وبلدان أخرى مساهمة في تلك القوات) وللحصول على بعض الفطنة الثقافية وإتقان لغة أجنبية، يمكن أن تكون مفيدة في ظروف استكشافية أخرى. وتوفّر الظروف الخطيرة في جنوب السودان، على وجه الخصوص،

فرصة لمسؤولي جيش التحرير الشعبي لقياس استعداد وحدات الجيش للرد على ظروف مشابهة في مناطق أخرى ولمعالجة المشاكل المتعلقة بالمعنويات والرعاية.

في هذا السياق حفّزت عمليات مكافحة القرصنة البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي تطوير قدراتها للعمل في البحار البعيدة. وتتضمّن الدروس ذات الصلة المستخلصة من قوة مهام الحماية التقدم نحو "هيكلية التزوّد بالوقود المبنية على المرفأ"، مستبدلة إفراط الصين السابق في الاعتماد على سفن التغذية وقدرة أكبر على التكيف مع "تفاصيل البعثة المحددة بدلًا من اتباع النماذج الموحدة" من أجل القيام بعمليات الحماية. من الممكن أن تكون هذه الدروس مفيدة في حال نوشدت تلك القوات لحماية الخطوط البحرية في مناطق أخرى، مثل جنوب شرق آسيا أو خليج غينيا. واكتُسبت دروس إضافية من خلال عملية إخلاء حوالي 800 مواطن صيني وأجنبي من اليمن في شهر أذار/مارس 2015، التي تطلّبت صرف البوارج الصينية من خليج عدن وتكيفها مع ظرف التدهور السريع. يمكن لهذه التجربة أن تبلغ التخطيط البحري بعمليات إخلاء غير قتالية، كما توفّر المشاركة مع قوات مهام الحماية للمسؤولين في البحرية والطواقم درجة من المعرفة ببيئة العمليات المحلية عبر نداءات المرفأ والتدريبات الثنائية.

تقدم تجربة جيش التحرير الشعبي في جيبوتي للصين رؤية حول آلية إدارة قاعدة مستقبلية ما، وهذا يشمل التفاوض لاتفاق مركز القوات مع الدولة المستضيفة، والمحافظة على علاقات مثمرة مع السكان المحليين، وتأمين خدمات التعاقد من الشركات المحلية، والعمل في إطار القوانين السارية والأعراف الثقافية. ويعني النجاح في هذه المناطق وجود الخبرة الكافية بالمنطقة الأجنبية داخل جيش التحرير الشعبي بالإضافة إلى التنسيق الفعال في أوساط جيش التحرير الشعبي وغيرهم من ممثلين صينيين ذوي صلة، بما في ذلك وزارة الخارجية والسفارة الصينية. كما تتطلب تجربة جيبوتي تعلّم جيش التحرير الشعبي لكيفية إدارة العلاقات مع قوات أجنبية سلميًا، -كمثال للتضارب في الحركة الجوية العسكرية. كما تؤمّن جيبوتي موقعًا ممتازًا لجيش التحرير الشعبي، نظرًا إلى قربها من القواعد الأخرى- فمخيم ليمونير يبعد أقل من 10 أميال من أجل مراقبة كيفية تخطيط الجيوش الأخرى لعمليات مستقبلية وتنفيذها لها. ويمكن أن تواجه جيبوتي منحنى تعليميًا حادًا بحيث إنها لا تملك خبرات مسبقة عن العمل في هذه المسائل، ولكن الدروس المأخوذة من جيبوتي يمكن أن تكون مفيدة للصين وهي تفاوض، وتخطط، وتشغل قواعد مستقبلية في مناطق أخرى.

الآثار المترتبة على الولايات المتحدة

كنقطة انطلاق، توجد أسباب عدة لعدم تضخيم الأهمية الحالية والمستقبلية للانتشار الصيني في محيط البحر الأحمر؛ أحدها أنّ جيش التحرير الشعبي يبقى جهة أمنية ثانوية. وتسهم الصين في عملية حفظ السلام بجزء صغير فقط من الجنود المنضمين إلى اليوناميد (5.3 في المئة) واليونميس (6.4 في المئة)، في حين تساهم بلدان أخرى بفِرق أكبر بكثير في هذه البعثات. من هنا فإنّ مشاركة جيش التحرير الشعبي، رغم كونها مفيدة، ليست أساسًا لنجاح تلك العمليات. وفي مكافحة القرصنة تعتبر الصين واحدة من الأمم المشاركة المستقلة إلى جانب الهند واليابان وجنوب كوريا وروسيا، بالإضافة إلى مبادرتين متعددتي الجنسية، وفرقة العمل المشتركة 151 التابعة للولايات المتحدة وعملية أتلانتا التابعة للاتحاد الأوروبي. قد يكون لنهاية قوات مهام الحماية أثرٌ محدود على الأمن البحري المحلي وذلك بسبب انخفاض حالات القرصنة الصومالية وقدرة الآخرين على التدخل إذا ما تعرّض الخط البحري للخطر. وفيما يتعلق بالمقياس، تبدو السفن البحرية الثلاث إلى الأربع شاحبة بالمقارنة مع الاثنتي عشرة سفينة سطحية وغواصة أو أكثر المنضوية في الأسطول الخامس الأميركي في البحرين، من دون ذكر البحرية المحلية الأكبر مثل تلك الموجودة في السعودية ومصر. بالإضافة إلى أنّ القاعدة الصينية في جيبوتي، رغم كونها "الأولى" المهمة لجيش التحرير الشعبي، ليست سوى واحدة من قواعد عسكرية أجنبية عدةّ في ذلك البلد.

كما أنّ الحضور العسكري الصيني في المنطقة محدود بسبب التباعد بين وحدات جيش التحرير الشعبي المختلفة في المنطقة. وفي حين أن قاعدة جيبوتي هو أن تكون مركزًا للعبور وللخدمات اللوجستية لمختلف القوات. لا يوجد أي تعاون واضح بين قوات المشاة المنتشرة لعمليات حفظ السلام في شرق أفريقيا، وقوات مهام الحماية في خليج عدن، والبحارة في قاعدة جيبوتي نفسها. بالإضافة أنه في الوقت الذي تخضع فيه هذ القوات لإشراف إدارة هيئة الأركان المشتركة شكليًا في بكين، لا يوجد أي بنية لقيادة مشتركة محلية واضحة تربط بين قوات جيش التحرير الشعبي (التي تشكل المكافئ الصيني لقوة العمل المشتركة الأميركية)، وهذا يحدّ من قدرة الصين على تنفيذ عمليات طوارئ مشتركة حتى فيما يتعلق بالبعثات العسكرية غير الحربية. ويرى المحاورون الصينيون أن الوجود الصيني في المنطقة لن يكون سوى تجميع للقوات الصينية المختلفة إلا إذا استطاع جيش التحرير الشعبي إنشاء آلية مشتركة.

وفي التطلع للمستقبل، تمثّل التوقعات بتزايد كبير لانتشار جيش التحرير الشعبي مشكلة لأسباب عدة. أولًا، مهمات جيش التحرير الشعبي الأساس، مثل التحضير لصراع مع تايوان أو إنفاذ المطالب الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، والبعثات المتمركزة في منطقة المحيط الهادئ الهندي؛ وبالتالي، تجعل الحاجة إلى القتال في المنطقة الصينية عائقًا أمام قدرة جيش التحرير الصيني للمساهمة في البعثات العسكرية غير الحربية في مكان آخر. ثانيًا، استمرار تباطؤ نمو ميزانية الدفاع، التي ستتأثر مستقبلًا بالنمو الاقتصادي الصيني المتباطئ؛ إذًا من الممكن أن تكون الإمدادات اللازمة لزيادة القوات مخصصة لمناطق أخرى تحديًا. ثالثًا، وفيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار المحلّي، امتلاك بكين حوافز للاستمرار بالاعتماد على الآخرين؛ فعلى سبيل المثال، تتعامل دول أخرى غالبًا مع عمليات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان. ويقود الاتحاد الإفريقي عمليات مكافحة الإرهاب ضد حركة الشباب (تدعمه قوات العمليات الخاصة الأميركية). وتضمن البحرية الأميركية وقوى محلّية أخرى أمن الخطوط البحرية الأساس، من بينها المضائق مثل باب المندب ومضيق هرمز. وبالتّالي، ستبقى لدى بكين حوافز مالية للاستمرار في الركوب المجاني، على الرّغم من أنّ لديها أسبابًا لتزيد من حضورها في الخارج.

كما أنه من المشكوك فيه أن يصبح جيش التحرير الصيني غارقًا في الصراعات المحلية؛ وأحد الأسباب هو تفادي الضحايا حين لا تكون مصالح الصين الإقليمية الأساس على المحك. كصورة موجزة، نتج موت جنديين من قوات حفظ السلام الصيني في جنوب السودان في تموز/ يوليو 2016 في ظرف لم يعد فيه جنود جيش التحرير الشعبي يغامرون "خارج قاعدتهم إلا في وقت إيقاف التدريبات". من الصعب تخيل فرق جيش التحرير الشعبي مدرجة في ظروف غير مستقرة بشكل كبير، حتى في ولاية الأمم المتحدة، كما في الصومال حيث من الممكن أن يواجهوا حادثة "سقوط الصقر الأسود" الخاصة بهم. والأهمّ أن بكين قد تبنّت موقفا حياديًا في الخلافات المحلّية بسبب الحاجة إلى الحفاظ على علاقات إيجابية مع كل الأطراف. وفي حين كانت واشنطن ترغب بالتماشي مع الرّياض، عبر نشر الفرق مؤخرًا لحماية الحقول النفطية السعودية، وازنت الصين بين علاقاتها مع الرّياض وطهران. ذلك باستثناء أن الأسلحة الصينية فتحت طريقها نحو ساحات المعارك المحلية باستخدام مركبة قتال جوي بدون طيار صينية الصنع، أفيد بأن السعودية شغّلتها وأسقطها الحوثيون في اليمن في شهر نيسان/أبريل 2019.

إن رغبة الصين بالبقاء على الخطوط الجانبية للصراعات المحلية تعني أنها ستتجنب غالبًا بيع الأسلحة بأعداد يمكن أن ترجح كفة الميزان لصالح جهة أو أخرى.

على الرغم من أنّ دور جيش التحرير الشعبي في المنطقة لا يجب أن يكون مبالغًا فيه، سيبقى المسؤولون الأميركيون بحاجة إلى التصدي لثلاثة تحديات ناشئة. أولها مسائل السلامة العملياتية؛ سنة 2018، تورطت القوات الصينية في جيبوتي بحوادث أُبلغت بشكل واسع بحيث كانت أسلحة الليزر العسكرية موجهة نحو أطقم الطائرات العسكرية الأميركية مسبّبة الإصابات. في شهر حزيران/يونيو 2019، كشف كبير المسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية أن جنودًا من جيش التحرير الشعبي في جيبوتي كانوا مشاركين في نشاطات أخرى خطيرة تشمل محاولات "عرقلة المجال الجوي الدولي" في محيط القاعدة الصينية باستخدام طائرات بدون طيار للتدخل في عمليات الطيران العسكرية الأميركية، ومحاولات للوصول بشكل غير شرعي إلى مخيم ليمونير. قد تكون بعض هذه النّشاطات قد شكلت تحقيقًا للدفاع الأميركي، وربما يكون بعضها مخصصًا للدفاع عن قاعدة الصين (مثل محاولة عرقلة الطيران العسكري الأميركي فوق القاعدة)، في حين من الممكن أن تكون غيرها جزءًا من نمط أكبر بحيث استخدمت الصين وسائل تحت عتبة الصراع المسلح لإظهار الاستياء من سياسات الولايات المتحدة. وعلى أي حال، لا تخلق مثل هذه الأفعال الخطيرة مخاوف أمنية للجنود الأميركيين فحسب، بل قد تؤدي أيضًا إلى حادثة يمكن أن تتفاقم إلى اشتباك مباشر.

المشكلة الثانية تكمن في تجنّب أن تؤدي هذه الأدوار وبشكل غير مقصود إلى تطوير قدرات جيش التحرير الشعبي في خوض الحروب. وكما ذكر، نتج عن مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام ومكافحة القرصنة دروس يمكن أن تطبّق في ظروف أخرى. كما يستخلص أيضًا جيش التحرير الشعبي بدون شك دروسًا عبر مراقبة العمليات الأميركية في جيبوتي وحولها. وفي حين أن بعض هذه القدرات قد تكون مناسبة أكثر في العمليات العسكرية غير الحربية، قد تسهل غيرها قدرات جيش التحرير الشعبي القتالية بشكل أكبر قريبًا من الوطن. على سبيل المثال، يعترف المحاورون الصينيون أن عمليات حفظ السلام أدت إلى تحسينات في القيادة والتحكم بين وحدات الجيش الصغيرة، التي قد تكون ذات قيمة في نزاع على الأرض مع الهند أو في شبه جزيرة كوريا. ويمكن لانتشار الغواصات في خليج عدن أن يقدم لبحرية جيش التحرير الشعبي البيانات العملية المفيدة والخبرة التي يمكن استخدامها في اشتباك بحري مع الهند أو الولايات المتحدة. يمكن لتدريبات مكافحة الإرهاب في جيبوتي أن تسهم بكفاءة وحدات المشاة

البحرية في جيش التحرير الشعبي التي يمكن أن تستخدم تلك الخبرة في بحر جنوب الصين أو أي مكان آخر.

وتعني قابلية نقل مهارات محددة بين البعثات العسكرية غير الحربية وعمليات القتال أنّ الولايات المتحدة بحاجة إلى التمعن بمخاطر التبادل العسكري مع جيش التحرير الشعبي في المنطقة. إن التعاون المتعلق بالبعثات العسكرية غير الحربية ليس محظورًا تحديدًا بموجب القانون الأميركي الجاري، ولكن يمكن للمشاركة في بعض نشاطات الولايات المتحدة أو التحالف توفّر الرؤية لجيش التحرير الشعبي للمناطق المحظورة مثل إظهار القوة وعمليات القتال المجموعة والمشتركة.

المشكلة الثالثة هي تزايد صلة الصين بالمنطقة كشريك أمني. في سياق تطور المنافسة العالمية الأميركية-الصينية، يتدفق تأثير الصين أساسًا من مركزها في القمة كشريك تجاري واستثماري لكثير من المدن، في حين تحتفظ الولايات المتحدة بمزايا استراتيجية مهمة كحليف عسكري وموفر للمساعدة الأمنية. على أي حال، إن تطوير بكين لـ "الشراكات الاستراتيجية" الأقوى- التي تشمل عناصر التنفيذ القانونية والاستخباراتية والعسكرية مثل الحوارات، والتدريب، وبيع الأسلحة، واتفاقيات مشاركة المعلومات، والتعاون على مكافحة الإرهاب- يمكن أن يضعف مزايا الولايات المتحدة في عالم الأمن. ومن الممكن أن يكون لجاذبية الصين المتنامية كشريك في الأمن- رغم أنها محدودة بعوامل مثل تفضيل بكين أن لا تأخذ جانبًا في النزاعات المحلّية ورغبة المدن بموازنة علاقاتهم بين الصين والولايات المتحدة- تبعات عديدة على المصالح الأميركية، مثل صغر السوق لشركات الدفاع الأميركية، وتنامي السلطوية التي يمكن أن تحصل من مساعدة الصين للدول على محاربة المعارضة الداخلية، وتضاؤل إمكانية الوصول إلى القوات العسكرية الأميركية في وقت السلم وفي نزاع ما.

ستتفاوت قدرة الصين على منافسة الولايات المتحدة في الساحة الأمنية على أساس كل بلد. وقد يتطلب تحليل المشكلة، بتفاصيل أكثر، تقييمًا جديدًا للحضور العسكري ونشاطات المساعدة الأمنية الأميركية والصينية في بلدان مختارة، مثل السعودية ومصر. وبهذا يكون "عملًا جماعيًا"، بحكم الضرورة" لأنّ البحر الأحمر يمتد على قيادتين قتاليتين (القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا والقيادة المركزية للولايات المتحدة) ومكتبين إقليميين لوزارة الخارجية (الأفريقية وشؤون الشرق الأدنى). سيتخذ مثل هذا التقييم القرارات عن المكان الذي تحتاج

فيه واشنطن لزيادة مستوى تعاونها الأمني مقابل مكاسب الصين. في بعض الحالات، يمكن أن تكون الميزات الأميركية المستمرة قوية لدرجة لا يوجد معها إلا القليل للقيام به. وفي حالات أخرى حيث توجد حاجة للتعديلات، على المخططين الأميركيين التفكير مليًا ليس في تقديم المساعدات المادية فحسب، مثل المبيعات العسكرية الأجنبية، بل في تقديم مبادرات أخرى أيضًا تظهر الالتزامات الأميركية، مثل زيارات رفيعة المستوى أكثر تواترًا أو أماكن مخصصة للمسؤولين في الدورات التعليمية العسكرية الاحترافية الأميركية.

بالرغم من هذه التحديات، لا ينبغي أن تكون القيمة المحتملة للتعاون العسكري الصيني الأميركي في المنطقة مستبعدة بالكامل. كما يكشف فصل لسنة 2017، لمؤلفه راندال شريفر، مساعد وزير الدفاع السابق لشؤون أمن منطقة المحيط الهادئ الهندي، عن وجود فرص أكثر عمومًا للتعاون مع جيش التحرير الشعبي في خارج آسيا منه في داخلها. وعلى عكس منطقة المحيط الهادئ الهندي، لا تسعى الصين إلى استبعاد حلفاء الولايات المتحدة في البحر الأحمر، ولا تملك أي خلافات متعلقة بالإقليم أو الموارد قد تجعلها على خلاف مع حلفاء الولايات المتحدة، وتركّز على البعثات العسكرية غير الحربية بدلًا من البعثات القتالية الحربية أو الردعية. كما أن لبكين وواشنطن مجموعة من المصالح المشتركة في المنطقة، تتضمن مكافحة التهديدات الأمنية غير الاعتيادية وتجنّب تصعيد واسع للتوترات التي من الممكن أن تهدد مخزون النفط العالمي وتجعل الحركة التجارية في البحر الأحمر في خطر. ويجب التشجيع على مساهمات جيش التحرير الشعبي للأمن الإقليمي، وإن كانت محدودة، وأن تعرف طرائق التعاون المثمر.

على الرّغم من أنه يجب تجنب التداخلات التي تكشف القدرات والعمليات الأميركية لجيش التحرير الشعبي يمكن لبعضها أن تكون مجدية. فعلى سبيل المثال، قد ينظر الطرفان في التبادل الإقليمي المركّز على البعثات العسكرية غير الحربية. وسيكون تبادل إدارة الكوارث الأميركي الصيني السنوي الذي يقوده جيش المحيط الهادئ الأميركي نموذجًا، والذي يتألف عادة من تمرين محاكاة وتبادل ميداني صغير. وقد تَعتبر نسخة البحر الأحمر في كيفية إمكانية الجيشين أن ينسّقا نشاطات ويتفاديا التعارض في صراع مستقبلي ما، مثل استكشاف كيف يمكن للطرفين أن ينظما إخلاءً غير قتالي لمواطنين أميركيين وصينيين من البلد ثالث. وسيكون الاحتمال الآخر حوارًا بين قوات مهام الحماية الصينية والأسطول الأميركي الخامس، الأمر الذي لا يعطي المراقبين الأميركيين فرصة للاطلاع على العمليات الصينية فحسب، بل

يخدم كمنبر لإعادة التأكيد على التزام الولايات المتحدة بحُريّة الملاحة ومبادئ أخرى، مع زيادة الرسائل المرسلة إلى جيش التحرير الشعبي في مواقع مختلفة. احتمال آخر يكمن في حوار تتشارك فيه أكاديميات الدفاع الأميركية والصينية وجهات النظر حول صراعات البحر الأحمر وترسل اقتراحات للتعاون. وقد يشمل كل من هذه الاحتمالات بعض التكاليف والمخاطر أو قد يؤدي إلى نتائج ذات منفعة للطرفين.

إنّ نشاطات جيش التحرير الشعبي في البحر الأحمر فريدة حتى الآن: فلا تحافظ الصين في أي منطقة أخرى خارج المناطق المجاورة المباشرة على شيء أكثر من وجود عسكري رمزي. في الوقت الذي ستستمر فيه قدرات الصين العسكرية بالتركيز على منطقة المحيط الهادئ الهندي، ستكون الخبرة التي تكتسبها في منطقة البحر الأحمر مفيدة بحيث تنظر الصين في زيادة وجودها في أماكن أخرى. تقترح هذه الدراسة بإمكانية أن يشمل التوسع المماثل مقايضات معيّنة. من جهة أولى، قد تقوي مساهمات جيش التحرير الشعبي للبعثات العسكرية غير الحربية الاستقرار المحلّي وتزيل العبء عن الآخرين، بمن فيهم الولايات المتحدة. لكنّ الجوانب السلبية تشمل فرصًا لتحسين جهوزية جيش التحرير الشعبي على القتال، والقدرة على استخدام القوات المنتشرة لرصد أو خلق المضايقات للعمليات الأميركية، وانخفاض محتمل في قيمة مكان المدن المحلية في شراكتهم الأمنية مع واشنطن. ومن الممكن أن تحدد الطرائق التي تتعامل بها وزارة الدفاع الأميركية مع هذه المقايضات في البحر الأحمر، بما يتضمن الحد من المخاطر والتعاون على الاستطلاع، مسارَ التفاعل العسكري الصيني الأميركي في مسارح أخرى.

العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق الاستراتيجية الصينية العالمية[1]

مجموعة من الباحثين، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، تموز 2020

في الوقت الحاضر، تستمر علاقات الصين مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتوسع، وهناك عدد من العوامل الرئيسية التي تفسّر سبب توقّع استمرار ذلك. ويُعتبر العامل الاقتصادي هو العامل الأهم في ذلك، بحيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات أهمية خاصة بالنسبة للصين كمنطقة غنية بالطاقة والموارد اللازمة للحفاظ على النمو في الصين، وتوفير فرص واسعة للاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية في الموانئ، والسكك الحديدية، والطرق السريعة، وكذلك في الطاقة النووية وتطوير التكنولوجيا الحديثة. وإلى جانب استمرار الاعتماد على نفط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وإن كان يتضاءل ببطء)، فإن البلدان غير المصدّرة للنفط في شمال أفريقيا تعمل بشكل متزايد كأسواق تصدير لبكين. علاوة على ذلك، تقع دول الخليج الفارسي (وكذلك مصر) في موقع استراتيجي على طريق التجارة إلى أفريقيا وأوروبا.

التوسّع العالمي للصين ومبادرة الحزام والطريق

قبل استكشاف علاقة الصين الحديثة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أبعد من ذلك، لا بد من اتخاذ خطوة إلى الوراء وفحص السياق الأوسع الذي تطورت ضمنه هذه العلاقة، أي مشروع السياسة الخارجية والاقتصادية الرائد للرئيس الصيني شي جين بينغ، ونقصد بمبادرة الحزام والطريق الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين.

---

[1] تعريب: ريم شبلي

Katarzyna W. Sidło (Ed.), "THE ROLE OF CHINA IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA (MENA) BEYOND ECONOMIC INTERESTS?", European Institute of the Mediterranean, July 2020 https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2020/05/JPS_The-Role-of-China-in-the-MENA.pdf

تم تقديم المبادرة لأول مرة من قِبل "شي" في أيلول/سبتمبر 2013، وهي عبارة عن سلسلة من مشاريع البنية التحتية الصلبة والليّنة التي تهدف إلى إحياء طريق الحرير القديم لربط الصين بأوروبا. "الحزام" هو طريق بري يربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط، بينما "الطريق" هو طريق بحري يربط جنوب الصين بالبحر الأبيض المتوسط عبر المحيط الهندي وقناة السويس. وقد أطلق على المبادرة بعض المعلّقين اسم "خطة مارشال الصينية"، بحيث كانت تهدف بشكل أساسي إلى تطوير قارّة أوراسيا، إلا أن جغرافية مبادرة الحزام والطريق قد تطورت لتكون مفتوحة لجميع الأمم.

يتم تقديم المبادرة من قِبل الحكومة الصينية على أنها محايدة ومفيدة للجميع، إلا أنها في الواقع تهدف إلى وضع الصين في مركز طرق التجارة العالمية وتركّز بشكل أساسي على تعزيز المصالح الاقتصادية الصينية. في الواقع، تم تصميمها ظاهريًا كمشروع للسياسة الاقتصادية، يركّز على مساعدة الشركات الصينية على النمو من خلال المشاريع والأسواق الخارجية لتصدير الطاقة الصناعية الزائدة وللحصول على الأصول الاستراتيجية بما في ذلك الموارد الطبيعية والتكنولوجيا. من وجهة نظر السياسة الخارجية، فإن بكين تأمل أن تؤدي العلاقات الاقتصادية الوثيقة التي تم تشكيلها عبر مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول الممتدة على طول الطريق، وإلى تعزيز النظام العالمي متعدد الأقطاب. ومن منظور جيوسياسي، فإن مبادرة الحزام والطريق هي إجرّاء استراتيجي مضاد لاستراتيجية باراك أوباما "التمحور حول شرق آسيا" منذ عام 2012، والتي فسرتها بكين على أنها محاولة أميركية لاحتواء الصين.

لقد تطور هيكل وتعريف مبادرة الحزام والطريق بشكل تدريجي منذ إعلان شي عام 2013. في عام 2015، حددت وزارة الخارجية الصينية أهداف هذه المبادرة في رؤاها وأعمالها بشأن البناء الاقتصادي المشترك لحزام طريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين. الورقة تؤكد خمس أولويات: التنسيق السياسي، وربط المرافق، والتجارة، والتكامل المالي، والروابط بين الناس. في نفس العام، استضافت الصين اجتماعًا آسيويًا-أوروبيًا حيث قدمت مزيدًا من التفاصيل حول هيكل مبادرة الحزام الطريق وأعلنت عن إنشاء ستة ممرات اقتصادية. وعلى الرغم أن مبادرة الحزام والطريق قد تطورت لتصبح مشروعًا عالميًا وتضم تحت مظلتها أنواعًا مختلفة من المبادرات إلا أنه لا بد من التساؤل عما إذا كانت الممرات لا تزال مهمة.

ومع ذلك، فإنه عند تحليل الاقتصاد والمبادرات ذات الأولوية من قِبل الحكومة الصينية لا يزال من المنطقي التركيز على النشاط في الأروقة، كما يفعل البنك الدولي في تقريره عن اقتصاديات مبادرة الحزام والطريق. أحد هذه الممرات هو الممر الاقتصادي بين الصين ووسط غرب آسيا، وهو يتمحور بشكل أساسي حول ارتباط الصين بالشرق الأوسط (وإن لم يكن شمال أفريقيا). عام 2017، استضافت الصين منتدى الحزام والطريق الافتتاحي في بكين، تلاه منتدىً ثانٍ في نيسان/أبريل 2019. وتظهر مستويات الحضور زيادة حادة في المشاركة بين المنتديين، حيث ارتفع عدد رؤساء الدول الحاضرين من 29 إلى 36. ومن المثير للاهتمام، من بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن الإمارات العربية المتحدة فقط هي التي أرسلت تمثيلًا رفيع المستوى في منتدى 2019.

على الرغم من هذه الجهود المستمرة لتعريف وتعزيز مبادرة الحزام والطريق فإن الهيكل والآليات وترسيم حدود المبادرة لا تزال غامضة للغاية. ويسمح التعريف الواسع لمبادرة الحزام والطريق بتضمين مجموعة واسعة من المشاريع التي يمكن للعلاقات الاقتصادية الدولية العادية أن تغطيها على أي حال. في الواقع، أكد شي جين بينغ أن مبادرة الحزام والطريق لا تتعلق بالبنية التحتية والاتصال فحسب، بل تتعلق أيضًا بالاستثمار في الصحة والتعليم بتمويل من صناديق طريق الحرير التي أنشأتها الصين.

بالتوازي مع تطوير مبادرة الحزام والطريق، أنشأت الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وكان الدافع وراء إنشاء هذا البنك هو تحديد فجوة رئيسية في البنية التحتية في آسيا في تقرير نُشر عام 2009 من قِبل بنك التنمية الآسيوي الذي تهيمن عليه اليابان والولايات المتحدة. عام 2015، وقّعت 50 دولة بقيادة الصين على المشروع وتم إنشاء البنك برأس مال قدره 100 مليار دولار أميركي، وضخّت الصين نصف هذا المبلغ. ومع ذلك، كما يقول الباحث الصيني يتسحاق شيشور، لا يمكن للاقتصاد وحده تفسير سبب قرار الصين إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ذلك لأن المؤسسات الوطنية والعالمية مثل بنك التنمية الآسيوي أو منظمة تعاون شنغهاي موجودة بالفعل. بالنسبة إلى شيشور، فإن هدف الصين من إنشاء هذا البنك هو تجاوز المنظمات الأخرى التي كانت تهيمن عليها تقليديًا كل من الولايات المتحدة واليابان والتي جعلت الصين تشعر مرارًا وتكرارًا بالتمييز، سواء فيما يتعلق بشروط العضوية المسبقة أو من حيث قوة التصويت. وليس من المستغرب

أن كلًا من الولايات المتحدة واليابان رفضت الدعوة للانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

يعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق وإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مشروعًا هائلًا يحتاج تنفيذه إلى تمويل صيني ضخم، ربما أكثر من ترليون دولار أميركي، والسؤال هو ما إذا كانت الصين لديها الموارد اللازمة لإنفاقها في المشروع خاصة إذا اصطدم الاقتصاد العالمي بأزمة كبيرة مع خطر الركود. ومع ذلك، فهو مشروع مثير للإعجاب من شأنه أن يزيد من قوة الصين الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، وإذا تم تنفيذه بنجاح فإنه سيعطي الصين تأثيرًا كبيرًا على التنمية الإقليمية وكذلك على المؤسسات الدولية. على هذا النحو، ألهمت مبادرة الحزام والطريق أو ربما استفزت الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتطوير مشاريع الاتصال العالمية. ومع ذلك، واجهت مبادرة الحزام والطريق والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مقاومة وانتقادات من الشركاء، ومنهم على سبيل المثال ماليزيا التي تعتبر أن التكاليف باهظة للغاية، ومع وجود خطر حدوث ركود في الاقتصاد العالمي فإن التحديات لمبادرة الحزام والطريق ستزداد في السنوات القادمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد قوبلت مبادرة الحزام والطريق بشكل متزايد بمخاوف من قِبل الاتحاد الأوروبي الذي وجد أنه من الضروري حماية بنيته التحتية الحساسة، وبانتقادات صريحة من الولايات المتحدة التي تتهم مبادرة الحزام والطريق بأنها استراتيجية صينية لتحقيق الهيمنة العالمية.

في الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن الصين تضفي معنىً استراتيجيًا أكبر على أجزاء معيّنة من مبادرة الحزام والطريق أكثر من الأجزاء الأخرى. وعلى وجه الخصوص فإن الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان والممر الاقتصادي بين الصين، وآسيا الوسطى وغرب آسيا موجّهان ليس فقط للمساهمة في التنمية والاستقرار الإقليميين، ولكنهما أيضًا يوفّران للصين طرقًا بديلة للنقل ومصادر الطاقة. ومن شأن كل من ممر وسط آسيا وغربها والممر الاقتصادي الصيني أن يقلل من "معضلة ملقا" في الصين. وقد تمّت صياغة المصطلح من قِبل الرئيس الصيني السابق "هو جينتاو" عام 2003 للإشارة إلى الوضع الذي تعتمد الصين من خلاله على مضيق ملقا في النقل البحري، بينما يمكن سد المضيق من قبل القوات البحرية المنافسة -الهندية والأميركية- في حال نشوب صراع. لذلك فإن الممرات المخطط لها تُعتبر حاسمة بالنسبة للتجارة العالمية والمصالح الاستراتيجية للصين، وهي أحد مكّونات الحلم الصيني لـ "شي جين بينغ" لتجديد شباب الأمة الصينية.

موقع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن مبادرة الحزام والطريق

كما ذكرنا سابقًا، تُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة بالغة الأهمية لتطوير مبادرة الحزام والطريق لأن موقعها بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي مهم على طول الطريق البري وكذلك الممرات البحرية، ولأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تربط شرق آسيا مع أوراسيا وأوروبا (على الرغم من أن العديد من دول المنطقة تم استبعادها من المشروع في البداية بحيث انضمت لاحقًا إلى مبادرة الحزام والطريق بموجب توقيع مذكرات تفاهم).

عام 2017 أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، ومن ثم للغاز عام 2018، وهي حاليًا أكبر مشترٍ لموارد الطاقة من الخليج العربي. في العقد الماضي، زاد حجم تجارة الصين مع الشرق الأوسط عشرة أضعاف، ومصالح الصين الاقتصادية في المنطقة تتماشى مع جهود دول الخليج لتنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية وإعادة هيكلة اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد على النفط. وقد أعربت الصين والحكومات الوطنية في المنطقة عن نواياها للتعاون بين مبادرة الحزام والطريق وخطط التنمية الوطنية لتلك الحكومات، مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ورؤية قطر الوطنية 2030.

وبينما تُعدّ مبادرة الحزام والطريق استراتيجية للصين لدعم موقفها تجاه استراتيجية الولايات المتحدة "المحور نحو آسيا" كما ذكرننا سابقًا، تعترف الصين بالهيمنة الأمنية الأميركية في المنطقة، وحتى الآن ليس لديها نية لتحدّيها. وعلى الرغم من زيادة الاعتماد على الطاقة والاستثمارات في المشاريع العملاقة والتجارة والاتصال، فضلًا عن الاهتمام باستثمارات البنية التحتية الحيوية -ونشر أعداد كبيرة من المواطنين الصينيين بالتزامن مع الأنشطة-، فإن البعد الأمني هو أمر لا مفرّ منه وسيتحدّى الصين في السنوات المقبلة، كما ستفعل العديد من الصراعات في المنطقة. كما أن اتّباع الصين لسياستها التقليدية المتمثلة في الحياد وعدم التدخل هو أمر مستحيل على المدى الطويل: على سبيل المثال، فإن البقاء بنفس القدر من القرب من كل من إيران والمملكة العربية السعودية، سوف يصبح بشكل متزايد تحدّيًا لبكين.

جاءت جهود الصين لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الذي تراجع فيه النفوذ الأميركي في المنطقة. هذا الأمر يكمله بشكل عام إقرار بعدم وجود تكيّف سياسي من قبل الصين. والهدف من ذلك هو إزاحة النفوذ الأميركي والغربي بشكل متزايد من خلال ربط المنطقة ببكين في المقام الأول عبر المبادرات الاقتصادية واسعة النطاق مثل

مبادرة الحزام والطريق. في الوقت نفسه لا تبدو الصين راغبة وليست على استعداد لتولّي الدور الذي تلعبه واشنطن كمزوّد أمني أساسي للمنطقة.

مع ذلك وفي الوقت نفسه، يعتمد التنفيذ الناجح لمبادرة الحزام والطريق على الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو إدراك عجّل بإعادة النظر في نهج الصين التقليدي غير السياسي والحيادي. وبشكل عام، يكمن التحدي الأساسي للصين في قدرتها المستمرة على التوسع واستغلال الفرص الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة في منطقة تميل فيها الأزمات السياسية والاجتماعية المتكررة إلى إحداث تقلّبات وحالة من عدم الاستقرار. وتتطلب معالجة هذا التحدي بعض التعديل في سياسة الصين الخارجية غير التداخلية، وهو اعتراف يوجّه أول ورقة سياسية عربية على الإطلاق للصين من عام 2016.

تتم متابعة علاقات السياسة الخارجية للصين مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الغالب في العلاقات الثنائية والصيغ متعددة الأطراف- مع استمرار ضعف النهج الإقليمي نسبيًا. إن افتقار الصين إلى تصوّر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل تعززه حقيقة أنه لا يوجد إطار تعاون إقليمي يشمل جميع الدول العربية و "إسرائيل" وإيران وتركيا.

تسعى الصين إلى الاقتراب من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال ممارستها "الشراكة الدبلوماسية" والعضوية في عدد من المؤسسات المتعددة الأطراف/الإقليمية. مثل منتدى التعاون الصيني العربي، الذي تأسس عام 2004، أو منتدى التعاون بين الدول العربية، ويعتبر التعاون الصيني الأفريقي، الذي تأسس في عام 2006، من المنتديات الإقليمية الهامة حيث تجري المداولات بين الصين والدول العربية على فترات منتظمة وعلى مستوى سياسي رفيع. على سبيل المثال، اتفق المشاركون في الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني العربي على إقامة شراكة استراتيجية، أشاد بها الكثيرون باعتبارها علامة فارقة في تطوير هذه العلاقة. وتلتزم الصين بالقدر نفسه تجاه مجلس التعاون الخليجي، بعد أن دعمت إقامة الحوار الاستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2010. والعنصر الأساسي للمناقشة داخل إطار التعاون هذا هو اتفاقية تجارة حرة محتملة. وبينما عقدت عدة جولات من المفاوضات بين عامي 2004 و2006 واستؤنفت المحادثات لاحقًا في عام 2016 لا يزال يتعيّن الانتهاء من اتفاقية التجارة الحرة.

يتم استكمال العضوية الصينية في المنظمات متعددة الأطراف/الإقليمية بالتركيز على دبلوماسية الشراكة وتسعى حكومة بكين إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع الحكومات الفردية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بناءً على المصالح المشتركة، بدلًا من تصورات التهديد الشائعة أو القواسم الإيديولوجية المشتركة – على الرغم من حقيقة أن تهديد الإسلام الراديكالي والإرهاب يلعبان دورًا في هذا المجال. إن القيام بذلك يسمح للصين بعدم الانغماس في المنطقة في التزامات سياسية جادة، كما هو الحال في هيكل تحالف إقليمي، ولكن لتعزيز مجالها للمناورة وسلطتها التقديرية للتصرف بحرية أكبر.

بشكل عام، هناك ثلاث فئات رئيسية من الشراكات التي تسعى إليها الصين اليوم: الشراكات، والشراكات الاستراتيجية والشراكات المحتملة. داخل كل فئة، هناك مزيد من التمايز فيما يتعلق بالنوع الدقيق للعلاقة. وتعرض اللغة المستخدمة في عناوين الشراكة ثروة من التعبيرات لفهم الجودة الحقيقية للعلاقات الثنائية. على سبيل المثال، على الرغم من أن شراكة كل من باكستان (2010) وألمانيا (2014) مع الصين هي على مستوى الشراكة الاستراتيجية، يُطلق على الأولى شراكة تعاونية استراتيجية في جميع الأحوال الجوية، في حين أن الأخيرة هي شراكة استراتيجية شاملة. ومع ذلك فإنها هذه الاختلافات في الصفات لا تغير الطبيعة الاستراتيجية الأساسية للعلاقات بين الصين وباكستان وألمانيا على التوالي. ولتوضيح المصطلحات في لغة بكين، حدد رئيس مجلس الدولة وين جياباو هذه المصطلحات الرئيسية كما يتم استخدامها في سياق العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي. تبعًا لذلك، فإن مصطلح شامل يعني " متعدد الأبعاد وواسع النطاق ومتعدد الطبقات"؛ ومصطلح استراتيجي يعني "طويل الأجل ومستقر"؛ والشراكة تعني أن العلاقة "على قدم المساواة، متبادلة المنفعة ومربحة للجانبين".

اليوم، هناك تحوّل عام بعيدًا عن التحالفات العسكرية نحو شراكات أكثر مرونة، وهذا التغيير في جاذبية أنواع العلاقات المختلفة لا يقتصر على الصين فقط.

اعتبارًا من آذار عام 2020، تتمتّع الصين بشراكات استراتيجية شاملة مع خمس دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى شراكات استراتيجية مع ثماني دول أخرى. هذه الدول الخمس هي الجزائر (2014)، مصر (2014)، إيران (2016)، المملكة العربية السعودية (2016)، والإمارات العربية المتحدة (2018). وتحتل "الشراكات الاستراتيجية

الشاملة" قمة التسلسل الهرمي لشراكات الصين، مما يعني أن هذه الدول الخمس يُنسب إليها أهمية بارزة في الرؤية الجيوستراتيجية للصين. وتوفّر حقيقة وجود ثلاث من الدول الخمس في الخليج مزيدًا من التوضيح لتركيز بكين الأساسي واهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يمكن للمرء أن يميّز بين ثلاثة دوافع متميزة ولكنها متداخلة تفسّر توجّه حكومة بكين نحو إقامة شراكات. الأول يتعلق بمواجهة وتحييد نفوذ الولايات المتحدة حول العالم. السبب الثاني يتعلق بالسلام والاستقرار في جوار الصين. السبب الثالث مرتبط على وجه التحديد بمصلحة الصين في توثيق العلاقات مع الدول التي تظهر بشكل بارز في مبادرة الحزام والطريق. والهدف من ذلك هو ضمان التنفيذ الدولي الناجح لخطة بكين الاقتصادية الكبرى وكذلك جهود التحديث في الداخل. لهذا السبب، يجادل باحثون بأن هناك منطقًا عمليًا جوهريًا يقف وراء الجهود الصينية لإقامة الشراكات. فبدلًا من استنادها إلى اعتبارات إيديولوجية، تهدف الشراكات على وجه التحديد إلى سد الاختلافات في القِيِم والأنظمة الاجتماعية والسياسية المحلية من أجل المنفعة الاقتصادية المتبادلة.

كما هو مقبول بشكل عام، فإن الصين تندمج في النظام العالمي وتقوم بتعديله تدريجيًا بمبادراتها وأعمالها. وإقامة شراكات استراتيجية حول العالم يتناسب مع هذا المنطق. لا يوجد مكان يتجلّى فيه هذا التأثير أكثر من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يستمر السجلّ التاريخي الطويل للتدخلات الفاشلة للدول الغربية في الحفاظ على شهية ملموسة لدبلوماسية الشراكة الصينية المزدهرة.

استقبال وتصوّر المشاركة الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين أصحاب المصلحة في المنطقة

على عكس غالبية دول الاتحاد الأوروبي أو أميركا الشمالية، يبدو أن الرأي العام بشأن الصين ودورها الجيوسياسي والاقتصادي المتوسّع إيجابي في الغالب في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يبدو هذا صحيحًا لكل من النخب الحاكمة والمواطنين، كما يتضح من قلة استطلاعات الرأي العام واستطلاعات الرأي المتاحة، فضلًا عن التصريحات العامة من قِبل السياسيين في المنطقة.

على سبيل المثال، وفقًا للاستطلاع الأخير للباروميتر العربي (2019)، يفضّل نصف الجمهور العربي الذين شملهم الاستطلاع إقامة علاقات اقتصادية أوثق مع الصين (انظر الشكل أدناه) - لكن الإجابات تراوحت بين 30٪ في مصر، و49٪ في فلسطين، و63٪ في ليبيا و70٪ في الأردن. في مصر فقط كان الدعم الشعبي لعلاقة اقتصادية أقوى مع الصين أقل من ذلك مع الولايات المتحدة أو روسيا. في جميع الدول العربية الـ 11 المتبقية حيث تم إجرّاء المسح، يفضّل الجمهور الاقتراب إلى بكين منه إلى واشنطن أو موسكو. يتماشى هذا مع نتائج الاستطلاع الثالث السابق من الباروميتر العربي (2013)، عندما أراد 56٪ من الجمهور العربي أقوى العلاقات الاقتصادية مع الصين (مقارنة بـ 45٪ مع الولايات المتحدة) - على الرغم من أنه من الجدير بالذكر أن عدد الذين يأملون في تعزيز العلاقة مع الصين انخفض قليلًا بين الاستطلاع الثالث (2013) والاستطلاع الخامس (2018) (من 55.9٪ إلى 51.3٪).

وبحسب استطلاع المواقف العالمية السنوي لمركز بيو للأبحاث، بالمقاربة بين أربع دول فقط: "إسرائيل" ولبنان وتونس وتركيا، تُعتبر الأخيرة الدولة الأقل تأييدًا للصين من بين الدول الأربع والأكثر تشكيكًا في تأثير الصعود الصيني على اقتصادها. من ناحية أخرى، يبدو أن الجمهور اللبناني هو الأكثر حماسة تجاه بكين، بينما تتواجد تونس و "إسرائيل" في مكان ما في الوسط. بين عامي 2007 (2013 في حالة تونس) و2019، ارتفع عدد أولئك الذين لديهم رأي إيجابي للغاية أو إلى حد ما عن الصين في جميع البلدان الأربعة وانخفض عدد أولئك الذين لديهم رأي سلبي (إلى حد ما أو للغاية)، حتى مع استمرار الأتراك في رؤية الصين بشكل سلبي في الغالب (44٪ في عام 2019 مقابل 37٪ لديهم رأي إيجابي عن البلاد).

على نفس المنوال، من بين أولئك الذين يعتقدون أن للصين تأثيرًا على بلدهم (2019)، يعتقد المزيد من الأتراك أن هذا كان سلبيًا وليس إيجابيًا (55٪ مقابل 31٪)، بينما في الدول الثلاث الأخرى العكس صحيح (42٪ مقابل 50٪ في تونس، 23٪ مقابل 53٪ في لبنان، و17٪ مقابل 65٪ في "إسرائيل"). بشكل عام، يعتقد ما يقرب من ثلثي الإسرائيليين واللبنانيين والتونسيين (2019) أن اقتصاد الصين المتنامي "أمر جيد" لبلدهم. وكان لدى الأتراك رأي مختلف مرة أخرى، حيث يعتقد نصفهم أن ذلك يؤثر على بلدهم بطريقة سلبية (على الرغم من أنه لا يزال يمثل انخفاضًا بنسبة ست نقاط مئوية مقارنة بعام 2013).

ليس من المستغرب إذن أن يُنظر إلى الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية مع بكين على أنه أمر بالغ الأهمية. في الواقع، بالنسبة للجمهور اللبناني (2019) كان القيام بذلك مع الصين (39٪) أكثر أهمية منه مع الولايات المتحدة (25٪). في البلدان الأخرى التي شملها الاستطلاع، فضّل الجمهور الخيار الأخير (على الرغم من وجود فارق قدره 47 نقطة مئوية في "إسرائيل"، بينما في تركيا - 12 فقط) أو يفضّل علاقات قوية على حد سواء (نصفان من شملهم المسح في تونس). في الوقت نفسه، يرى اللبنانيون والتونسيون والأتراك بالفعل علاقتهم مع الصين في ضوء أكثر إشراقًا من تلك مع الولايات المتحدة (على الرغم من أن الجمهور التركي هو الأقل إيجابية بالنسبة لكلا البلدين، حيث يعتقد واحد من كل ثلاثة أتراك أن علاقة بلاده مع الصين كانت سيئة، واثنان من كل ثلاثة يفكرون بنفس الشيء حول العلاقة مع الولايات المتحدة). من ناحية أخرى، ترى الغالبية العظمى من الإسرائيليين أن لديهم بالفعل علاقة جيدة مع كل من الولايات المتحدة (96٪) والصين (83٪).

يبدو أن المواقف تجاه بكين بين النُخب السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إيجابية في الغالب أيضًا. تنقل وسائل الإعلام عبر المنطقة بشكل روتيني تأكيدات من جانب مختلف السلطات بشأن العلاقات المزدهرة والمتبادلة المنفعة بين الصين ودولهم. لكن هذا لا يعني أن الأصوات الناقدة غائبة تمامًا. على سبيل المثال، كانت تركيا هي الدولة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة التي انتقدت بكين صراحة، وإن كان على استحياء، لمعاملة مسلمي الأويغور في شينيانج؛ "ليس كل الأويغور" وكانت صريحةً بشأن استيائها من العجز التجاري المتزايد مع الصين. من ناحية أخرى، ينتقد الإعلام الإسرائيلي - وبعض السياسيين أيضًا - إمكانية مشاركة الشركات الصينية في بناء أجزاء رئيسية من البنية التحتية اللوجستية الإسرائيلية. في الواقع، يُقال إن التغطية الإعلامية "حدّت في بعض الأحيان حتى من رُهاب الصينوفوبيا".

في المقابل، يُنظر إلى الصين في دول مجلس التعاون الخليجي على أنها مشتر مهم للنفط ومستثمر من قِبل الحكومات التي تحاول تنويع اقتصاداتها بموجب خطط "الرؤية" ذات الصلة (أبو ظبي 2030، الرؤية الاقتصادية للبحرين 2030، الرؤية السعودية 2030، الكويت الجديدة 2035 ورؤية قطر الوطنية 2030 ورؤية عُمان 2040). في الواقع، وصف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مبادرة الحزام والطريق بأنها "واحدة من الركائز الأساسية لرؤية السعودية 2030". على نفس المنوال، أنشأ صندوق الثروة السيادية لأبو ظبي صندوق

استثمار مشترك مع المؤسسات الصينية لدعم تحقيق أهداف مبادرة الحزام والطريق وخطة تنمية أبو ظبي 2030.

يمكن تفسير هذه المشاعر الإيجابية تجاه الصين من خلال عدد من العوامل. بدءًا من أبرزها، فإن الاستثمار والمساعدة الإنمائية هي موضع ترحيب كبير في جميع البلدان في جميع أنحاء المنطقة، خاصة إذا كانت تأتي بدون الشروط المرتبطة عادة بالمال الغربي. وعلى عكس بعض دول الاتحاد الأوروبي، فإن الصين ليس لديها تاريخ من الاستعمار. ومن ثم فإن القادة الصينيين يضعون بلدهم في إطار دولة نامية، ليس أقلّها لأن العالم الثالث، في المصطلحات السياسية الصينية، هو المكان الأساسي حيث النضال ضد "الاستعمار، والإمبريالية، والهيمنة". هذا الإرث المشترك المعادي للغرب هو ليس مجرد خطاب سياسي غير ذي صلة بل هو افتراض رئيسي تقوم على أساسه السياسة الخارجية الصينية. على سبيل المثال، غالبًا ما تنتقد حكومة بكين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لفشله في تمثيل الدول النامية وتوجيهها بشكل صحيح. مؤشر آخر هو إصرار الصين على وضعها "كدولة نامية" داخل منظمة التجارة العالمية.

مع تنامي الوجود الاقتصادي الصيني في المنطقة قد يكون من الصعب على بكين على نحو متزايد الفصل بين مصالحها الجيواقتصادية والجيوسياسية والحفاظ على موقعها كجهة فاعلة اقتصادية محايدة. يبدو أن لدى الجمهور في المنطقة مشاعر مختلطة حول القوة العسكرية المتنامية للصين. بينما يميل المزيد من الأشخاص في جميع البلدان التي شملها الاستطلاع ("إسرائيل" ولبنان وتونس وتركيا) إلى اعتباره "أمرًا سيئًا"، كان واحد من كل خمسة مشاركين غير متأكد من كيفية (أو رفض) الإجابة. علاوة على ذلك، ففي جميع البلدان المعنية التي تتوفّر عنها بيانات كان عدد أقل من الناس قلقين بشأن تأثير القوة العسكرية المتنامية للصين على بلادهم، والثقة في الرئيس الصيني شي جين بينغ "لفعل الشيء الصحيح فيما يتعلق بالشؤون العالمية" كانت آخذة في الازدياد.

التداعيات الجيوسياسية لوجود الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

على الرغم من رواية الصين عن عدم التدخل في السياسة المحلية، فإن الوجود الاقتصادي المتزايد سيكون بالضرورة مصحوبًا بعواقب أمنية وسياسية. وقد تصاعدت التوترات بين إيران والولايات المتحدة بسرعة في 2019 وأوائل 2020 في أعقاب سلسلة الهجمات حول مضيق

هرمز. نتيجة لذلك، تشعر الصين بقلق متزايد من الحاجة إلى حماية أصولها ومصالحها، خاصة أن إمدادات الطاقة – التي تأتي بشكل رئيسي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وحرية الملاحة حول النقاط البحرية الرئيسية في هرمز والسويس وباب المندب هي أمور ضرورية لمبادرة الحزام والطريق. لقد حرصت الصين حتى الآن على تحقيق التوازن بين القوى الإقليمية المختلفة، مثل المملكة العربية السعودية وإيران و"إسرائيل"، لكن هذا الموقف المحايد قد يصبح قريبًا غير مقبول.

على الرغم من أن الصين ليست مستعدة لتولّي دور قيادي في المنطقة، إلا أن وزنها الاقتصادي يتحدى ببطء المصالح الاستراتيجية للجهات الخارجية التقليدية الأخرى، أي الولايات المتحدة وأوروبا. وفي ما يتعدّى محاولة استبدال هذه الجهات الفاعلة فهي، إلى جانب روسيا، تقدم درجة من التعددية القُطبية في المنطقة التي توفّر للاعبين المحليين مجموعة جديدة من أدوات المساومة في علاقتهم مع الدول الغربية. وفي الوقت الذي تُظهر فيه الولايات المتحدة علامات متزايدة على الإرهاق تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الخوف من أن تتخلّى واشنطن عن "عقيدة كارتر" وتقليل تدخّلها العسكري في المنطقة يدفع بعض البلدان للبحث عن شراكات بديلة، بما في ذلك مع الصين. قد يؤثر ذلك على توازن القوى المحلي واستقرار المنطقة، مع عواقب بعيدة المدى للمصالح الأوروبية على المدى الطويل.

نظام إقليمي متغير: نحو زيادة التعددية القطبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اليوم، تتجه معظم صادرات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والعديد منها يمر عبر مضيق هرمز، إلى الدول الآسيوية. فضلًا عن اقتصاد الصين المزدهر جعلها أكبر مستورد للنفط في العالم في عام 2015، بحيث أن 43٪ (2018) من وارداتها النفطية تأتي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام 2019 تجاوزت المملكة العربية السعودية روسيا (الأولى في 2018) كأكبر مزوّد نفطي لها في العالم. منذ ذلك الحين تتنافس القوتان على حصص السوق في الصين التي تُعدّ من بين أكبر ثلاثة مستوردين لجميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريبًا. وقد تفوّقت على الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الرئيسي في عُمان والكويت وإيران ومستثمرًا خارجيًا مهمًا لمعظم دول المنطقة. وبينما لا تزال الصين حذرة للغاية في المشاركة الأمنية مع المنطقة، فإن هذه المصالح الاقتصادية المتنامية إلى البدء بالتفكير في التزام أمني أكبر. وبالتالي، فإن هذا التحوّل في

مركز ثقل الطاقة العالمي نحو آسيا يثير التساؤل عن كيفية تأثر العلاقة التقليدية بين أمن النفط وبنية الأمن الإقليمي على المدى الطويل.

أثار الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخاوف بين مسؤولي البنتاغون من أن هذا قد يترك مساحة أكبر للتوسع الصيني السريع في هذه المناطق. ودفعت الإحباطات بشأن التخفيض المتصور للولايات المتحدة العديد من البلدان إلى تنويع تحالفاتها مع القوى الخارجية الأخرى، بما في ذلك الصين، والعمل من أجل استقلالها الاستراتيجي. على مدى السنوات القليلة الماضية، شجّع عدد من دول الخليج الصين سِرًا على القيام بدور أكبر في أمن المنطقة. ومؤخرًا أجرت بحرية جيش تحرير الشعب الصيني تدريبات لمكافحة القرصنة مع البحرية السعودية في جدة في تشرين الثاني 2019 ومع البحرية الإيرانية في بحر عُمان في كانون الأول 2019.

تصريحات سفير الصين لدى دولة الإمارات العربية المتحدة في أيلول 2019 أن الصين يمكن أن تشارك في تحالف أمني بحري، وبعد بضعة أشهر تصريحات السفير في العراق في كانون الثاني 2020 أن الصين يمكن أن تقدم دعمًا عسكريًا للعراق، أثارت الكثير من التعليقات لدى المراقبين الدوليين. على الرغم من أن هذه التصريحات لم تؤكدها بكين ومن غير المرجّح أن تؤدي إلى تدابير ملموسة للغاية، إلا أنها جديرة بالملاحظة لأنها تظهر خروجًا كبيرًا عن خطاب بكين التقليدي غير التداخلي. إن افتتاح أول قاعدة بحرية خارجية في جيبوتي عام 2017، وتنظيم العمليات الأمنية البحرية النظامية في خليج عدن، وتنفيذ عمليتي إعادة كبيرتين من ليبيا واليمن في عامي 2011 و2015، تظهر بالفعل أن الصين تأخذ في الاعتبار بشكل متزايد البعد الأمني لوجودها في الشرق الأوسط والحاجة إلى تأمين أصولها. وعلى الرغم من أن هذه الإجرّاءات ظلت محدودة بسبب تردد الصين في الانخراط بشكل كبير ولكن أيضًا بسبب حرص دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على عدم المضيّ في استعداء الولايات المتحدة بعيدًا، فإن هذه الإجرّاءات تمثل زيادة واضحة في الوجود الأمني الصيني.

الصين والتعددية القُطبية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عامل استقرار أم تزايد الخصومات؟

سواء على الجبهات الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية، أصبحت الصين لاعبًا مهمًا بشكل متزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. على الرغم من أنها كانت مترددة حتى الآن

في تولّي دور قيادي، إلا أن حضورها المتزايد يسهم في ظهور تعددية الأقطاب في المنطقة، مما يحوّل حسابات وسلوكيات الجهات الفاعلة المحلية على الأرض ويتحدى هيمنة القوى الخارجية التقليدية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونظرًا لأن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستخدم الصين لتنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية بعيدًا عن الغرب، فإن هذا الاتجاه يؤثر بشكل كبير على النفوذ السياسي الذي يتمتع به الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في المنطقة.

إن الصين ليست القوة الخارجية الوحيدة الناشئة على الساحة الشرق أوسطية. فقد عززت روسيا أيضًا وجودها بشكل كبير منذ تدخّلها في الأزمة السورية في عام 2014. كذلك تسعى القوى الأصغر مثل الهند وبدرجة أقل اليابان، إلى تعميق علاقاتها مع المنطقة، جزئيًا بهدف مواجهة نفوذ الصين.

هذه المراكز المختلفة للقوة تجعل خريطة ديناميكيات القوة في المنطقة أكثر تعقيدًا. وبالنظر إلى وزنها الاقتصادي، فإن الصين هي الأكثر احتمالًا لتشكل تحديًا حقيقيًا لنفوذ الولايات المتحدة في المنطقة خلال السنوات القادمة.

يمكن القول إن التعددية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تدفع بعض دول المنطقة إلى تبنّي علاقات أكثر واقعية ومعقوليه مع جيرانهم. في حالة التنافس بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران على سبيل المثال، كان جزء من الجهود السرية التي بذلتها الرياض وأبو ظبي للتواصل مع طهران خلال خريف 2019 نتيجة مباشرة لعدم وجود رد أميركي على هجمات الناقلات. في دوائر صنع القرار في أبو ظبي على وجه الخصوص كان الخوف هو أن تؤدي الاضطرابات حول الممرات البحرية الاستراتيجية لمضيق هرمز إلى التقليل من رغبة الصين في تطوير مشاريع مبادرة الحزام والطريق في المنطقة. وبالتالي، فإن الالتزام الأميركي المتناقص وحاجة دول الخليج العربية إلى المراوغة في رهاناتها كان من شأنه أن يحملها على التحوّل إلى موقف أقل عدوانية تجاه إيران.

من ناحية أخرى، قد تؤدي زيادة تعدد الأقطاب أو القطبية الثنائية إلى مزيد من التقلبات وعدم القدرة على التنبؤ في المنطقة. في السنوات الأخيرة، كانت الولايات المتحدة تصور الصين وروسيا بشكل متزايد على أنهما منافسان استراتيجيان، وتُجدد خطاب "منافسة القوى العظمى". كان هذا الخطاب حاضرًا بالفعل في الجيش الوطني لإدارة أوباما في حزيران 2015،

ومُعززًا بشكل أكبر في استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب في كانون الأول 2017، وكذلك في استراتيجية الدفاع الوطني في كانون الثاني 2018.

في حين أن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين تتركّز بشكل أساسي على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، قد تجد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها أيضًا عالقة في مرمى النيران المتبادلة حيث يوسع هذا التنافس نطاقه. وبالفعل، تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن شراكاتها مع الصين لتطوير وتشغيل البنى التحتية الحيوية مثل الموانئ أو شبكات الجيل الخامس.

على الرغم من هذه التحذيرات، فشلت الولايات المتحدة والدول الأوروبية في اقتراح بدائل قوية، وتحقق شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصينية حاليًا نجاحات كبيرة في المنطقة. تقوم هواوي و "زي تي إي" حاليًا بإطلاق شبكات الجيل الخامس في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تستثمر الصين أيضًا بشكل كبير في تطوير المدن الذكية والبنى التحتية التكنولوجية في جميع أنحاء المنطقة في دُبَي، وتونس والمغرب. في البحر الأبيض المتوسط قامت شركة الصينية بتسليم الكابل البحري "هانيبال"، الذي يربط تونس بإيطاليا عام 2009، بالإضافة إلى كابل رئيسي آخر يربط ليبيا باليونان عام 2010.

هناك مجال آخر حقّقت فيه الصين نجاحات كبيرة وأثار تحذيرات أميركية وهو استثماراتها لتطوير وتشغيل العديد من البنى التحتية للموانئ في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويشمل ذلك استثمارات كبيرة في موانئ أبو ظبي (ميناء خليفة، الإمارات العربية المتحدة)، والدقم (عمان)، وجيزان (المملكة العربية السعودية)، والعين السخنة (السويس، مصر)، والحمدانية (الجزائر)، وحيفا ("إسرائيل"). تشمل هذه الاستثمارات موانئ الشرق الأوسط في الخريطة الأوسع لطريق الحرير البحري الصيني وتزوّد بكين بالقدرة على التأثير والسيطرة على جزء كبير من سلاسل التوريد العالمية. وقد أثار بعض الخبراء والمسؤولين الأميركيين مخاوف من أنه في حالة حدوث تصعيد بين الصين والولايات المتحدة، فقد يؤثر ذلك في قدرة الأخيرة على الحفاظ على أحجام تجارية موثوقة عبر الحدود، بمعنى أن بكين تستطيع استخدام سيطرتها على هذه الموانئ وغيرها لإعاقة الوصول التجاري إلى دول أخرى مثل الولايات المتحدة.

كما أعرب بعض المسؤولين الأميركيين عن قلقهم بشأن الاستخدام المدني والعسكري المزدوج المحتمل لموانئ معيّنة في المستقبل. في شهادته أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأميركي في شباط/فبراير 2018، أعرب الجنرال جوزيف فوتيل، قائد القيادة المركزية، عن قلقه إزاء استراتيجية الصين المتمثلة في تعزيز موقفها العسكري العالمي بشكل تدريجي من خلال الوصول إلى البنية التحتية بين جوادر وجيبوتي.

ضمن هذه الخريطة الجيوسياسية المعقدة، من المرجّح أن يجد الأوروبيون أنفسهم ممزقين بشكل متزايد. فهم إذ يرفضون التوافق مع الموقف الأميركي الذي قد يجدون فيه زعزعة للاستقرار، يساورهم القلق أيضًا من الآثار طويلة المدى للنفوذ الصيني على مصالحهم الخاصة واستقرار المنطقة. والمفارقة أنهم في حين يعتبرون الولايات المتحدة حليفهم الرئيسي يميلون إلى التوافق أكثر مع موقف الصين بشأن بعض ملفات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل إيران وعملية السلام في الشرق الأوسط.

استراتيجية التحوّط الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بصمة خفيفة على علاقات القوى الإقليمية

على الرغم من وجودها الاقتصادي المتنامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وازدهار المراهنات من قِبل المراقبين الدوليين حول تأثيرها الجيوسياسي طويل المدى هناك، من المرجّح أن تحتفظ الصين ببصمة سياسية خفيفة نسبيًا على الأرض، على الأقل في المستقبل القريب. حتى الآن، يعترف صانعو السياسة في بكين بسهولة بترددهم في الانخراط في منطقة تبدو لهم معقدة وخطيرة وهامشية نسبيًا لأولويات سياستهم الخارجية. لقد استفادت الصين كثيرًا من البنية الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما سمح لها بزيادة فرصها الاقتصادية هناك إلى أقصى حد دون الاضطرار إلى تحمّل أي عبء أمني. وما دامت الولايات المتحدة موجودة في المنطقة فإن بكين لا تظهر رغبة كبيرة في تغيير هذا الوضع الراهن.

حيال جميع النزاعات والمنافسات التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمسكت بكين بخطها التقليدي المتمثل في عدم التدخل، داعيةً إلى احترام السيادة والسلامة الإقليمية ودعم الجهود التي تبذلها المنصّات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن تعهّد بكين بعدم الانحياز غالبًا ما يكون غامضًا ويقترب من "عدم الانحياز". تدرك بكين التقلبات الشديدة لبيئة الشرق الأوسط، ومن أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، فإنها

تلعب لعبة دقيقة لتحقيق التوازن في علاقاتها مع مختلف الجهات الفاعلة على الأرض، والحفاظ على العلاقات مع جميع الأطراف بما في ذلك المجموعات التي تتحدى سلطة الحكومات المركزية أو موقف المجتمع الدولي.

في ليبيا، على الرغم من الدعم الرسمي لحكومة فايز السرّاج التي ترعاها الأمم المتحدة، حافظت بكين أيضًا بعناية على بعض العلاقات مع الجيش الوطني الليبي التابع لماريشال حفتر، الذي يسيطر على جزء مهم من حقول النفط الليبية. استراتيجية التوازن الدقيق هذه تسمح لبكين بالتكيف بسرعة مع الوضع سريع التغير على الأرض وتجنّب تكرار خطأ الحرب الأهلية في عام 2011 عندما دعمت حكومة القذافي ووجدت نفسها في موقف حساس بعد تولّي المجلس الوطني الانتقالي زمام الأمور.

الصين لديها موقف عدم انحياز مماثل في اليمن. على الرغم من الدعم الرسمي لحكومة عبد ربه منصور هادي، حافظت بكين على خطوط اتصال مع فصائل أخرى، بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي والحوثيين. إن جزءًا من هذه العلاقة مع الحوثيين موروث من دعم الصين للقوات الجمهورية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ووفقًا لبعض التقارير، يلتقي سفير الصين في اليمن كانغ يونغ بانتظام مع الحوثيين وممثلي المجلس الانتقالي الجنوبي، وقد عمل حتى على إقناعهم بقبول اتفاقية تقاسم السلطة مع حكومة هادي. من خلال هذا العمل المتوازن لا تعزز بكين صلتها السياسية بالرياض في التوسط في الصراع فحسب، بل إنها تأمل أيضًا في الحفاظ على الوصول إلى موانئ البحر الأحمر وخليج عدن في حالة وجود فرص إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في المستقبل.

في العراق أيضًا، اتبعت الصين نهجًا مرنًا فيما يتعلق بالتعهد المناهض للانفصال من أجل حماية مصالحها الاقتصادية. المحاور الرئيسي لبكين في البلاد هو الحكومة المركزية في بغداد، لكنها طورت أيضًا علاقات جيدة مع كردستان العراق، حيث توجد احتياطيات مهمة من النفط، بما في ذلك في كركوك، أحد أكبر حقول النفط في المنطقة. حافظت بكين على علاقات جيدة مع السلطات الكردية، حيث اجتمعت في 2005 مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني وافتتحت قنصلية عامة في أربيل في عام 2014. وقد أدت الصفقات الاقتصادية المهمة، بما في ذلك استحواذ سينوبك في عام 2009 على عمليات أداكس بتروليوم في كردستان، إلى بعض الخلافات مع بغداد. ومع ذلك فإن إجلاء قوات

الحكومة العراقية لقوات البشمركة من كركوك بعد فترة وجيزة من استفتاء الاستقلال عام 2017 قد أدى إلى قلب ميزان القوى لصالح بغداد. يتبع اتفاق "النفط مقابل إعادة الإعمار" الذي أبرمته الصين مع بغداد في أيلول 2019 هذا الاتجاه، على الرغم من أن بكين لا تزال تحتفظ بعلاقات جيدة مع كردستان العراق.

تعتبر قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أكثر تعقيدًا بعض الشيء، لكنها تستحق الذكر كمثال على الاختلاف بين الموقف الرسمي لبكين وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية الفعلية. لقد دعمت بكين تقليديًا النضال الفلسطيني وتدعو إلى احترام قرارات الأمم المتحدة، منتقدة، على سبيل المثال، المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية. لكن من الناحية العملية، فإن علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع "إسرائيل" تعزز بحكم الواقع موقف تل أبيب في الصراع وتقوّض الجهود الدولية لفرض احترام قرارات الأمم المتحدة وحدود عام 1967.

أظهرت استراتيجية التوازن الماهرة التي تتبعها بكين أن الصين تزداد مرونة فيما يتعلق بتعهدها بعدم التدخل من أجل التكيف بشكل أفضل مع البيئة المتقلبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد تجنبت حتى الآن الانخراط في أي منافسة سياسية وأظهرت القدرة على التكيف بسرعة في حالة حدوث تحول سياسي. ويبقى السؤال عما إذا كان هذا التوازن سيظل قابلًا للدفاع عنه على المدى الطويل أم لا، لكنه كان مفيدًا حتى الآن لمصالح الصين ومن المرجّح أن يظل المبدأ التوجيهي لوجودها في المنطقة للسنوات القادمة. وليس صحيحًا القول بأن الصين ليس لها أي تأثير على الديناميكيات السياسية في المنطقة.

تظهر استراتيجية الموازنة واتباع الاتجاهات الحالية بشكل كبير في إدارة بكين لملف إيران والتوترات بين دول الخليج العربية وإيران. لقد وقّع شي جين بينغ شراكة إستراتيجية شاملة مع إيران بعد أيام قليلة فقط من توقيع شراكة مماثلة مع المملكة العربية السعودية، مما يشير بوضوح إلى استعداده لعدم الانحياز إلى أي طرف. وفي الآونة الأخيرة أجرت الصين تدريبات الأمن البحري مع كل من المملكة العربية السعودية وإيران على بعد أسابيع قليلة فقط في تشرين الثاني وكانون الأول عام 2019.

اعتُبرت حرب بكين التجارية مع واشنطن على أنها أولوية للسياسة الخارجية، وأصبحت الأزمة الإيرانية بيدقًا في رسائل بكين السياسية إلى واشنطن. وقد حافظت بكين على الحد الأدنى من إمدادات النفط على الرغم من العقوبات الأميركية كوسيلة للحفاظ على شريان الحياة

لإيران، ولكن أيضًا للإدلاء ببيان سياسي للولايات المتحدة بأنها لن تخضع للإملاءات الأميركية. في الوقت نفسه، كانت الصين حريصة جدًا على عدم تجاوز أي خط أحمر أو استعداء الولايات المتحدة كثيرًا بشأن إيران. يظهر هذا التوازن الدقيق في سياسة الصين تجاه إيران أن بكين ترجّح بعناية الأبعاد السياسية لوجودها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأنها تنظر بشكل أساسي إلى ملف إيران على خلفية علاقتها مع الولايات المتحدة.

الاستثمارات الصينية ومساعدات التنمية وأثرها على التنمية الاقتصادية والازدهار والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

على الرغم من أن مشاركة الصين المباشرة في سياسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال ضئيلة، إلا أنها مرجحة أكثر لأن تكون لها تأثيرات غير مباشرة - لكن جوهرية - على مسار المنطقة من خلال مشاركتها الاقتصادية ومشاريعها التنموية.

برزت الصين على مدى العقد الماضي كمزوّد رئيسي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما في الجوار القريب من المنطقة مثل القرن الأفريقي والساحل وباكستان. وهذا يأخذ شكل استثمارات مباشرة ومساعدات وقروض تنموية. على مدى السنوات العشر الماضية أبرمت الصين استثمارات وعقودًا في المنطقة بلغت قيمتها 140 مليار دولار أميركي، وفي عام 2016 تفوّقت على الإمارات العربية المتحدة لتصبح المستثمر الرائد في المنطقة. في ورقتها بعنوان "الرؤى والأفعال" (2015) التي تضع إطارًا لهدف مبادرة الحزام والطريق، تروّج الصين لمفهوم "السلام التنموي"، على عكس المفهوم الغربي "للسلام الديمقراطي". وتعتبر التنمية الاقتصادية بالنسبة للصين مصدرًا رئيسيًا للاستقرار والسلام. وكما ترى الصين، فإن النزاعات والصراعات هي أقل احتمالية في المناطق التي تستفيد من التنمية الاقتصادية، ومبادرة الحزام والطريق هي تجسيد لموقف السياسة الخارجية هذا.

الاستثمارات الصينية لديها القدرة على لعب دور حاسم في إعادة الإعمار بعد الصراع في بلدان مثل سوريا وليبيا والعراق واليمن، أو في تطوير البنى التحتية التي تشتد الحاجة إليها في جميع أنحاء المنطقة، مع تأثير طويل الأجل على تنمية هذه البلدان. تعود جذور العديد من الأزمات والصراعات في المنطقة إلى أسباب اقتصادية، مثل الافتقار إلى الخدمات العامة وفرص العمل. في 2018-2019، هزت موجات من الاحتجاجات الشعبية الأنظمة وهياكل الدولة في إيران والعراق ولبنان وتونس والأردن والجزائر ومصر والسودان، داعية إلى تنمية

اقتصادية أكبر وتقليل التفاوتات. حتى البلدان المستقرة مثل دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر أن مبادرة الحزام والطريق الصينية تلعب دورًا مهمًا في دفع أجندات الإصلاح الاقتصادي والتنويع التي تشتد الحاجة إليها.

ومع ذلك، فإن الدور التنموي الصيني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يأتي مع عدد من المحاذير. أولًا، تم تصميم مبادرة الحزام والطريق، إلى حد كبير، لتعزيز القدرة التنافسية والقدرة الابتكارية للشركات الصينية، ولا تعطي الأولوية لتنمية البلدان الأخرى. يظل الهدف النهائي للاستثمارات الصينية هو الربحية، وقد أظهرت الصين إحجامًا قويًا عن الاستثمار وإقراض الأموال لدول غير مستقرة للغاية مثل سوريا أو اليمن، حيث تظل آفاق الأرباح محدودة. علاوة على ذلك يمكن، في بعض السياقات، أن يكون من مصلحة الصين أن تلعب على المنافسات في المنطقة لجعل الدول تتنافس مع بعضها البعض وتأمين صفقات أفضل.

من المرجّح أن يكون تأثير المشاركة الاقتصادية للصين غير متجانس اعتمادًا على البلدان والمناطق والسياقات. ثم إن المكاسب الاقتصادية من زيادة الاتصال وتحسين الروابط التجارية، من خلال مبادرة الحزام والطريق على سبيل المثال، ليست موزّعة بالتساوي على المناطق. وقد أظهرت الدراسات أن المناطق ذات المرافق الجيدة والوصول الأفضل إلى الأسواق الخارجية مثل المدن الكبيرة ومناطق الموانئ عادة ما تحقق أكبر المكاسب. ويمكن للاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط أن تعزز التركيز المكاني حول التجمعات الاقتصادية واللوجستية الكبيرة وتزيد الفجوة مع المناطق الأقل تكاملًا وتطورًا التي لا يزال يتعيّن عليها تحمل العبء المالي لمثل هذه التطورات دون الاستفادة منها بشكل مباشر. إذا تم تنفيذ هذه المشاريع التنموية دون النظر إلى هذه الديناميكيات، يمكنها تعزيز التفاوتات المكانية داخل البلدان، التي غالبًا ما تكون متورّطة في الانقسامات السياسية والطائفية، ويمكن أن تزيد التوترات الطائفية والاستياء والاحتجاجات وبالتالي عدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، فإن الاستثمارات الصينية المرتبطة بالشركات الصينية وتوظيف العمال الصينيين في الشرق الأوسط قد لا تلبّي الحاجة إلى خلق فرص عمل في العديد من دول الشرق الأوسط. وتعاني بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالفعل من ارتفاع الدين العام، مثل الجزائر ومصر وعُمان، وقد تؤدي زيادة عبء ديونها إلى نتائج عكسية.

تختلف معايير الصين حول جدوى مشاريع التنمية والشروط المرتبطة بها - فيما يتعلق بالحكم الرشيد، والبنية التحتية الاقتصادية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان - عن معايير الغرب. في هذا النهج، تخاطر مشاريع التنمية التي تركّز على استخراج الموارد بتعزيز الأنظمة الاستبدادية، والشبكات الزبائنية، وعدم المساواة الاجتماعية - مع عواقب طويلة الأجل على الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان المعنية.

الحالة العراقية مثالًا جيدًا على هذه الديناميكيات المعقدة. منذ انسحاب الولايات المتحدة في نهاية عام 2011 رفعت الصين شراكتها مع العراق وزادت استثماراتها في قطاع الطاقة العراقي. علمًا بأن العراق، الذي يمتلك خامس أكبر موارد نفطية في العالم، يحتاج إلى استثمارات كبيرة من أجل إعادة بناء البلاد بعد سنوات من الحرب. خلال المظاهرات الكبيرة في بغداد حيث نزل الشباب إلى الشوارع مطالبين باستقالة الحكومة، زار رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي بكين والتقى بالرئيس شي جين بينغ في أيلول/سبتمبر 2019. وقد تم الانتهاء من اتفاقية "النفط مقابل إعادة الإعمار" لمدة 20 عامًا، حيث ستتبادل الصين الاستثمار في العراق مقابل النفط بما يصل إلى 100000 برميل يوميًا. مع أن هذا يبدو وكأنه صفقة جيدة، غير أن قرار الحكومة بتجاوز السيطرة البرلمانية وكذلك الحكومات المحلية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية أثار استعداء الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية. ويمكن للاحتكاكات الناتجة عن هذا القرار أن تخلق معارضة داخل هيكل السلطة في البلاد وتولّد المزيد من عدم الاستقرار.

تقليص النفوذ الأوروبي لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والإصلاح الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من النتائج غير المباشرة الأخرى لوجود الصين المتنامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثيرها على الأنظمة الاستبدادية فيها وسجلّاتها في مجال حقوق الإنسان. ويؤثر هذا الانتقال البطيء نحو التعددية القطبية الأكبر على قدرة الدول الغربية على الضغط على شركائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليكونوا أكثر امتثالًا لحقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي. على الرغم من أنه من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية قد دعمت بنفسها الأنظمة الاستبدادية عند اعتبارها في مصلحتها، إلا أن تصوّرها للاستقرار على المدى الطويل لا يزال يتمحور حول الدفاع عن الديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

جعلت الصين احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مبدأ حاسمًا في علاقاتها مع الدول الأجنبية، وفقًا لـ "خمسة مبادئ للتعايش السلمي". وتعتبر بكين أن التدخل الغربي في الشؤون الداخلية للشرق الأوسط، بما في ذلك الإطاحة بالحكام المستبدين مثل القذافي الليبي، كان سببًا لكثير من المشاكل وعدم الاستقرار في المنطقة. حتى أن بكين تميل إلى تفضيل الأنظمة القوية في المنطقة، التي تُعتبر أكثر استقرارًا. كان هذا "الحياد" في قضايا حقوق الإنسان بشكل خاص سببًا مهمًا لنجاح الصين بين العديد من دول أفريقيا والشرق الأوسط.

ومع ذلك، يمكن أن تكون إحدى نتائج هذه السياسة، في بعض الحالات، هي تعزيز الأنظمة الاستبدادية. في الواقع، غالبًا ما تستخدم الصين كورقة مساومة من قبل الأنظمة تحت ضغط المجتمع الدولي على سجلاتها في مجال حقوق الإنسان. في بعض الأحيان، استخدمت بعض الدول اللجوء إلى الصين للحصول على الدعم الاقتصادي أو الاستثمار لتجنّب إصلاحات الحكومة والمساءلة في مجال حقوق الإنسان التي تأتي عادةً كشرط على المساعدات الغربية.

خاتمة

مع زيادة وجودها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدار العقد الماضي، تمكنت الصين حتى الآن من البقاء بشكل أساسي خارج التقسيمات الإقليمية. وكما أظهرت التطورات الأخيرة حول إيران، فإن بكين ليست قادرة أو مستعدة بعد لتكثيف دورها السياسي والأمني بشكل كبير، وبالتالي حافظت على موقف متوازن في المنطقة يسمح لها بالتنقل في مستنقع المنطقة دون الانجرار إليها. ومع ذلك، يساهم الوجود الصيني المتنامي في تحوّل أوسع للنظام الإقليمي، حيث يتعرّض النفوذ الأميركي والأوروبي لتحديات متزايدة. تؤثر هذه التعددية القطبية الناشئة بالفعل على علاقات القوة وسلوكيات اللاعبين. وعلى المستوى المحلي، تمتلك استثمارات الصين ومشاريعها التنموية أيضًا القدرة على التأثير بعمق على شبكات القوة والديناميكيات المحلية وعدم المساواة والاستقرار، في اتجاه لا يزال بحاجة إلى تقييم.

حتى الآن، غالبًا ما كانت تقييمات التأثير الجيوسياسي للصين في الشرق الأوسط مشوبة بآراء سياسية وأيديولوجية، سواء كانت شيطانية أو مفرطة في الحماس. وقد ساهم سياق الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بشكل خاص في انتشار المشاعر المعادية للصين بين

صانعي السياسة الغربيين ووسائل الإعلام الغربية، والتي لا تتعامل بالضرورة بموضوعية مع التأثير المحتمل للصين على الشرق الأوسط. في ما يتعلق بحقيقة التهديد الأمني الذي تشكله شبكات الجيل الخامس الصينية، أو تأثير الصين على احترام حقوق الإنسان، فإن الأدلة الملموسة لا تزال محل نقاش.

للصين والقوى الغربية مصلحة مشتركة في الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبينما لا تزال الخلافات قائمة بشأن كيفية تحقيق ذلك، سيكون للصين دور تلعبه في ضمان الاستقرار والتنمية طويلة الأجل في المنطقة، ويجب على الأوروبيين تجنّب رؤية تأثيرها على أنه لعبة محصّلتها صفر.

بشكل عام، فإن الدور الصيني المتزايد في منطقة الشرق الأوسط سيؤكد فقط ملاحظة أنوشيرافان إحتشامي وريموند هينبوش بأنها لا تزال المنطقة الأكثر اختراقًا في العالم من قبل القوى العظمى. كما أن دول الشرق الأوسط والجهات الفاعلة غير الحكومية لديها خبرة في موازنة علاقات القوة بين القوى العظمى ومن المحتمل أن تستمر عندما تدخل الصين المشهد كما هو الحال الآن.

استراتيجية الصين العظمى[1]

مجموعة من الباحثين، مؤسسة راند، تموز 2020

الفصل الثاني

ينبغي على القوى العظمى أن تملك استراتيجيات ضخمة. تعتبر جمهورية الصين الشعبية على نطاق واسع قوة عظمى صاعدة، ويزعم المراقبون أنّ بكين تملك بالتأكيد استراتيجية عظمى. ومع ذلك لا يجب أن نفترض وجود استراتيجية صينية عظمى. كيف للمرء أن يعرف ما إذا كانت الصين في القرن الـ 21 تملك استراتيجية عظمى؟ كيف تكون استراتيجية الصين العظمى قد صيغت؟ وماذا قد يكون تأثير الاستراتيجية العظمى على مستقبل الصين؟

يعرّف هذا الفصل مصطلح الاستراتيجية العظمى، وينظر فيما إذا كان للصين استراتيجية عظمى، ويبحث في كيف تشكّل المنافسة بين دولتين عاملًا في صياغة الاستراتيجية العظمى وتنفيذها. بعد استخلاص أنّ لدى الصين استراتيجية عظمى، سيصفها الكُتّاب ويشرحون تأثيرها على التنمية الوطنية الصينية طويلة الأمد.

استراتيجية عظمى ومنافسة بين دولتين

مع أن هنالك الكثير من التعريفات للاستراتيجية العظمى، إلا أنه يوجد بعض الأشياء المشتركة بين معظمها. أولًا، ترتكز الاستراتيجية العظمى على المدى الطويل وتتأطر في المدى العريض والواسع. يتبنى هذا التقرير تعريفًا صاغه أحد المؤلفين بالتعاون مع عالمٍ صيني:

إن الاستراتيجية العظمى هي العملية التي تربط عبرها دولة
النهايات طويلة المدى بوسائل تحت شعار نظرةٍ شاملة ودائمة
لتطوير المصلحة الدولية.

---

[1] تعريب: فاطمة الزهراء قطايا

ANDREW SCOBELL, EDMUND J. BURKE, CORTEZ A. COOPER III, SALE LILLY, CHAD J. R. OHLANDT, ERIC WARNER, J.D. WILLIAMS, “China’s Grand Strategy”, RAND Corporation, July 2020
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2798.html

يشكّل هذا التعريف منهج وسائل نهاية الطرائق المتبع في الاستراتيجية. وبعبارة أخرى، الاستراتيجية العظمى ليست مجرد شعار أو ملصق أو لائحة أمنيات. وبالإضافة إلى وضع هدف طويل الأمد، يجب أن تنظر الاستراتيجية العظمى في الطريقة التي يجب أن يُحقق بها هذا الهدف وباستخدام أي موارد.

لا توضع مثل هذه الاستراتيجيات من العدم؛ عادة ما تُشكَّل الاستراتيجية العظمى استنادًا إلى تقييم شامل لنقاط القوة والضعف للبلد، بالإضافة إلى تحليل دقيق للوضع الأمني، ما يتضمّن تعريف التهديدات الأخطر التي تواجه ولاية ما. من تبعات حادثة 11 أيلول عام 2001، أن دولًا عدّة زادت وعيها بالتهديدات الأمنية غير المعتادة والحساسية الأكبر لمواجهة الأطراف من غير الدول. ومع ذلك، تميل الدول إلى التركيز بشكل أساس على دول أخرى كالمصدر لتهديداتها الأمنية الأكثر خطورة. تبقى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، متيقظة أمام الإرهاب لكنّها قلقة للغاية من التهديدات التي تنشأ من كوريا الشمالية، وإيران، وروسيا، والصين. تجتمع في بعض الأحيان التهديدات المعتادة المرتكزة في الدولة والتهديدات الأمنية غير المعتادة أو تتفاعل لتشكيل تهديدات مختلطة. من المعتقد أن إيران وكوريا الشمالية، على سبيل المثال، قد شاركتا بأفعال إرهابية أو دعمتا المجموعات الإرهابية على الأقل.

ترتبط الاستراتيجية العظمى لقوة عظيمة عادة بالمنافسة المتصورة أو الفعلية لدولة ضد دولة أخرى. ويعني مؤلفو هذا التقرير بالمنافسة علاقة عدائية بين دولتين متورّطتين في "عدائية طويل الأمد" والتنافس الواضح في "الجدالات المتعددة، والاختلافات المستمرة والتهديد باستخدام القوة". ولكن يمكن أن تشمل المنافسة التنافس والتعاون على حد سواء، ويمكن للدول المتنافسة، التعاون في المسائل التي فيها مصالح مشتركة، بما يشمل التجارة. ولا تؤدي المنافسة بالضرورة إلى الحرب، على الرّغم من أنّ وجود المنافسة برفع احتمالية وقوع حرب بين دولتين.

منافسة ناشئة بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأميركية

منذ نشأة جمهورية الصين الشعبية في الأول من تشرين الأول عام 1949 كان قادتها السياسيون والعسكريون مقتنعين بأنّ بلدهم يواجه تهديدات وجودية متعدّدة. وفي الوقت عينه امتلك هؤلاء القادة أنفسهم أهدافًا طموحة لبلدهم. وتستلهم جمهورية الصين الشعبية تراثها من تأسيس الحزب الشيوعي الصيني في تموز عام 1921. نشأ الحزب الشيوعي الصيني

على مدى السنين كحركة ثورية منظّمة ومكرّسة بصورة كبيرة. وعرف قادة الحزب الشيوعي الصيني منذ البداية أنّهم كانوا يعملون في بيئة أمنية عدوانية، وأدركوا بسرعة أنّ عليهم أن يكونوا منضبطين جدًا وأن يشكّلوا جيشًا مخلصًا وقادرًا يمكّن الحزب الشيوعي الصيني من النجاة. وكان التنظيم والتخطيط الصفة الأساس لكل من الحزب الشيوعي الصيني وقوته العسكرية، التي أصبحت تُعرف بجيش التحرير الشعبي، المؤسسة رسميًا في آب 1927.

كان الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي بصفتهما حركة سياسية عسكرية مكرّسة للثورة، يملكان أكثر من 20 سنة من الخبرة، عاملَين يدًا بيد في وضع الاستراتيجيات وصياغتها وتنفيذها من أجل تحقيق النصر السياسي والعسكري. نتيجة لذلك، عندما أصبح الحزب العسكري دولة سنة 1949، كان من الطبيعي أن تسعى نخبة الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية وضع مجموعة كبيرة من الخطط والاستراتيجيات وتنفيذها، وهي ما تتضمّنها الاستراتيجية العظمى للصين الجديدة. عندما درست هذه النخبة البيئة الأمنية من حولها صنّفت الولايات المتحدة كالتهديد الأساس لدولتهم الحديثة. ولم تستمر الولايات المتحدة بدعم المنافس الرئيس للحزب الشيوعي الصيني في الحرب الأهلية الصينية فحسب، بل اتضح أنّ الولايات المتحدة مناهضة للشيوعية بقوة. من وجهة نظر الحزب الشيوعي الصيني، بدا العالم وكأنه ينقسم إلى معسكرين- معسكر اشتراكي متمركز في موسكو وآخر رأسمالي متمركز في واشنطن- وفي منتصف 1949، صرّح ماو تسي تونغ أن الحزب الشيوعي الصيني قد قرر "الميل على جانب واحد". إن المساندة الأميركية المستمرة لحزب الكومينتانغ لشيانغ كاي شيك، أو الحزب القومي، الذي انسحب إلى حصنه في جزيرة تايوان، بالإضافة إلى ظهور حرب باردة بين الجزأين من الدول المترابطة إيديولوجيًا والحليفة عسكريًا قد قوّت هذه الرّؤية للولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية الصين الشعبية. عندما شارك الجيش الأميركي والقوى الصينية في معركة مباشرة بعد اندلاع الحرب في شبه الجزيرة الكوريّة، قويت المنافسة بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. كانت الولايات المتحدة قد عملت بشكل مباشر لتدمير النصر الأخير للجمهورية الصين الشعبية في الحرب الأهلية الصينية عبر حلفها العسكري مع حكومة الجمهورية الصينية لحزب الكومينتانغ في تايوان.

بقيت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين باردة لعقدين من الزمن، لكنّها بدأت تلين بعد زيارة الرّئيس ريتشارد نيكسون لجمهورية الصين الشعبية سنة 1972. ومن الواضح أن هذا

التقارب صار ممكنًا لأنّ ماو تسي تونغ وغيره من قادة الحزب جمهورية الصين الشعبية قد أعادوا تقييم البيئة الأمنية الصينية في أوائل سنة 1970 وأكدوا أن الاتحاد السوفياتي يشكل أكبر تهديد للصين وليس الولايات المتحدة. بقيت العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة إيجابية بشكل عام في ما تبقّى من الحرب الباردة، وتوسعت العلاقات نتيجة لذلك، لا سيّما بعد إقامة علاقات ديبلوماسية كاملة سنة 1979.

لكن الأيام الجميلة انتهت باصطدام. أعمال القمع الدموية في المظاهرات المؤيدة للديمقراطية سنة 1989 برّدت العلاقات بين واشنطن وبكين. لقد أدانت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية القمع العنيف وفرضت عقوبات اقتصادية على جمهورية الصين الشعبية. واشتبه قادة صينيون بأن الولايات المتحدة قد تآمرت مع الاحتجاجات الشعبية- أو على الأقل قدّمت دعمًا كبيرًا لها، بهدف إسقاط الحزب الشيوعي الصيني من السلطة السياسية. وأدّى انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية سنة 1989 وسقوط الاتحاد السوفياتي بعد ذلك بسنتين زيادة حذر بكين من وجود تهديدات شديدة داخلية وخارجية على حكم الحزب الشيوعي الصيني في الصين. هذه الأحداث ضخمت التهديد الواضح وسلّط الضوء على ما اعتبره قادة جمهورية الصين الشعبية المصدر الأساس لهذا التهديد: وهو الولايات المتحدة.

منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، اعتبر قادة جمهورية الصين الشعبية أن الولايات المتحدة ستكون منافسة بلدهم الأولى. وبالرّغم من الاستفادة الكبيرة منذ أواخر 1970 من التعاون مع الولايات المتحدة، يحذّر القادة الصينيون من نوايا الولايات المتحدة تجاه بلدهم؛ فلدى واشنطن وبكين فعلًا سجلّ طويل من التعاون في مجموعة كبيرة من المسائل. لربما كان أهم دليل على هذا هو الإصلاحات الاقتصادية الناجحة بشكل مدهش التي تنفذ في الصين على مدى عقود عدة. لم يكن نجاح سياسة الصين في الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارج مكنًا بالطبع من دون الدعم الكامل من الولايات المتحدة. في البداية ساعدت التجارة مع الولايات المتحدة، والاستثمار منها، وفتح الدراسات العليا لطلاب جمهورية الصين الشعبية وباحثيها في إعطاء دفعة لتحديث الاقتصادي الصيني.

التهديد الأميركي

بالرغم من السجلّ اللافت للدعم الأميركي القوي لنهضة الصين، لا تزال بكين تعتقد بأن واشنطن تسعى في السر لإطاحة حكم الحزب الشيوعي الصيني. إضافة إلى ذلك، تفترض بكين أن واشنطن كانت منافقة في وعودها بدعم "السياسة الواحدة الصينية" - أو الإقرار بوجود صين واحدة وبأن تايوان هي جزء منها- وبإنهاء علاقاتها مع تايوان. كذلك تعتقد بكين أن واشنطن تستمر بسد طريق جمهورية الصين الشعبية عن المصمّمة على نيل ما تعتبره مطالبها الشرعية في الأقاليم البحرية في بحار الصين الجنوبية والشرقية.

لكنّ المحافظة على العلاقات الودية والتعاونية مع الولايات المتحدة تعتبر أعلى أولوية لجمهورية الصين الشعبية. قد يبدو هذا الأمر غريبًا أو حتى متناقضًا للمراقبين، لكنّه منطقي جدًا لدى معظم الصينيين. ترغب بكين بنموٍ وازدهار اقتصادي مستدامٍ، ويحتاج ضمان ذلك إلى علاقة إيجابية دائمة مع الولايات المتحدة وإلى بيئة سلمية في "حي" الصين. وكما ذكر فيما سبق، لا تستبعد أهمية التعاون بين دولتين في مسائل عدة من أجل المصالح المشتركة لمجرد أنهما متنافستان.

علاوة على ذلك، إن قادة جمهورية الصين الشعبية على قناعة بأن بلدهم مشارك بمنافسة طويلة الأمد مع الولايات المتحدة وأن واشنطن تشكل تهديدًا خطيرًا لبكين. في نظر الصينيين، إن طبيعة التهديد ذات شقين. أولًا، تواجه جمهورية الصين الشعبية تهديد قوة قاسية على هيئة قدرة جيش الولايات المتحدة وثقلها الاقتصادي. ثانيًا، تواجه جمهورية الصين الشعبية تهديد قوة ناعمة على هيئة أفكار الولايات المتحدة ومفاهيمها المدمّرة حول الحقوق والحريات الفردية، بالإضافة إلى المؤسسات السياسية الديمقراطية الغربية الخيالية. إنّ تهديد القوى الصلبة للولايات المتحدة المدرَك على بكين سهل الفهم نسبيًا- ففي النهاية، تمتلك الولايات المتحدة فعلًا أكثر القوات المسلحة تجهيزًا وتدريبًا في العالم، كما أن الاقتصاد الأميركي هو أكبر اقتصاد في العالم والأكثر ديناميكية. يعتقد الشعب الصيني أن لصالح الولايات المتحدة ميزة رئيسة في كلا الساحتين هي أفضل تكنولوجيا متطورة. إنّ استيعاب نظرة بكين لتهديد القوى الناعمة من الولايات المتحدة أصعب، ففي النّهاية، يبدو وكأن النظام السياسي للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة عاطل أو في أزمة.

مع ذلك، من المهم تقدير الانجذاب البارز للمواطنين الصينيين لمثل هذه المثاليات مثل حقوق الإنسان، والانتخابات العادلة والحرة، ومفهوم الشيكات والأرصدة بين مختلف فروع الدولة.

وفي النّهاية، لا وجود لأيّ من هذه في جمهورية الصين الشعبية، كما يعتبر قادة الصين هذه الأفكار مدمّرة بشكل كبير. وحتى المفاهيم التي تبدو غير مؤذية مثل "المبادئ العالمية" تزرع الرعب في قلوب قادة جمهورية الصين الشعبية لأن هذا المفهوم يوحي بأنّ "المبادئ [السياسية] الغربية" قابلة للتطبيق في الصين أيضًا. إذا كانت هذه المبادئ عالمية فعلًا، فيجب أن يُشكَّك في شرعية حكم الحزب الشيوعي الصيني. ما يقصده حكام الصين الشيوعيون أنه في حين أن "الديمقراطية هي أمر جيد" للصين، يجب أن تكون مألوفة ثقافيًا، وعلى المؤسسات والإجرّاءات الديمقراطية أن تكون مناسبة مع الشروط الصينية. يقصدون بأنّ الديمقراطية على الأسلوب الغربي هي وصفة للخراب والاضطراب في الصين.

استراتيجية الصين العظمى النّاشئة

يعرّف هذا الجزء استراتيجية جمهورية الصين الشعبية وينظر في نشأتها منذ سنة 1949. هدفت دراسة سابقة عن الاستراتيجية العظمى لجمهورية الصين الشعبية إلى التركيز على التاريخ الصيني أو درس معالمها الفكرية الكبيرة. في حين أن الكثير من هذه الأعمال كانت مفيدة في تحسين فهمنا للسياق الذي صيغت من خلاله استراتيجيات الصين العظمى، إلا أنها لم تُعطَ الاهتمام الكافي من أجل تنفيذها. يبحث هذا التقرير كيف سعت النخبة في جمهورية الصين الشعبية لتنفيذ الاستراتيجية العظمى الصينية لجمهورية الصين الشعبية ويتنبأ كيف من المحتمل أن يكون قادة بكين المستقبليين الفعّالين في تنفيذ هذه الاستراتيجية في العصور القادمة. تتطلب هذه المحاولة دراسةً دقيقةً للاستراتيجيات القومية في مجالات مختلفة، ونظرًا متمعّنًا في كيفية التنفيذ الجيد لها، وتقييمًا للنتائج.

قبل المتابعة، تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين يشككون فيما إذا كانت الصين تملك استراتيجية عظيمة. على الرّغم من أن بكين قد لا تمتلك خطة رئيسة مترابطة رسمية معروفة بوضوح باستراتيجية الصين العظمى، تقول مجموعة الخطط والاستراتيجيات المتراكمة مضمومة إلى بيانات الرؤية الشاملة والأهداف الوطنية التي يعرب عنها قادة جمهورية الصين الشعبية المتتابعين عكس ذلك. ويصرّ بعض الباحثين، بالطبع، على أنّ الولايات المتحدة لا تملك استراتيجية عظيمة أيضًا. وفي حين من الممكن أن يكون عدم امتلاك الحكومة الأميركية أية وثيقة رسمية واردة مصنّفة بذلك أمرًا صحيحًا، يمكن الاستدلال على الاستراتيجية العظمى عبر دراسة مجموعات من وثائق السياسة مثل استراتيجية الأمن القومي وخطابات كبار المسؤولين. وعلى الرّغم من أنّه يمكن للمرء أن يطرح قضية منطقية ضد

وجود استراتيجية عظيمة سواء في بكين أو واشنطن، فالقيام بذلك تحدّ أكبر بالنسبة الأولى؛ وهذا لأن قادة جمهورية الصين الشعبية طموحون جدًا ويملكون تاريخًا موثقًا بصياغة خطط طويلة الأمد ووضع استراتيجيات لتنفيذ هذه الأهداف العظمى.

تتسلسل من استراتيجية الصين العظمى بالطبع مجموعة من الاستراتيجيات القومية وخطط لكل جوانب السياسة القومية تقريبًا (أنظر الصورة 1.2). إنّ الاستراتيجية القومية مفصّلة أكثر من الاستراتيجية العظمى، ولها خصوصية أكبر، وترتكز على المدى المتوسط بدلًا من المدى الطويل. وتتجسّد الاستراتيجية القومية بوثائق التخطيط الرسمية وخطابات رسمية مهمة ألقاها القائد الأعلى أو مجموعة من كبار القادة في قمة السلطة، وتتضمن أشياء مثل الخطط الخمسية والخطابات الرئيسة لمؤتمرات الحزب الشيوعي الصيني. تقع تحت الاستراتيجية القومية استراتيجيات ملموسة أكثر صُمّمت للحفاظ على الاستقرار الداخلي والتماسك الاجتماعي، وتعزيز التحكم المركزي للحزب الشيوعي الصيني والمؤسسات الشعبية لجمهورية الصين الشعبية، واعتماد دبلوماسية فعالة، ودعم النمو والرخاء الاقتصاديين، وتشجيع جهود العلوم والتكنولوجيا الصينية، ورفع وتحسين فعالية القتال في جيش التحرير الشعبي.

الصورة 1.2

الاستراتيجية العظمى والاستراتيجيات الفرعية لجمهورية الصين الشعبية

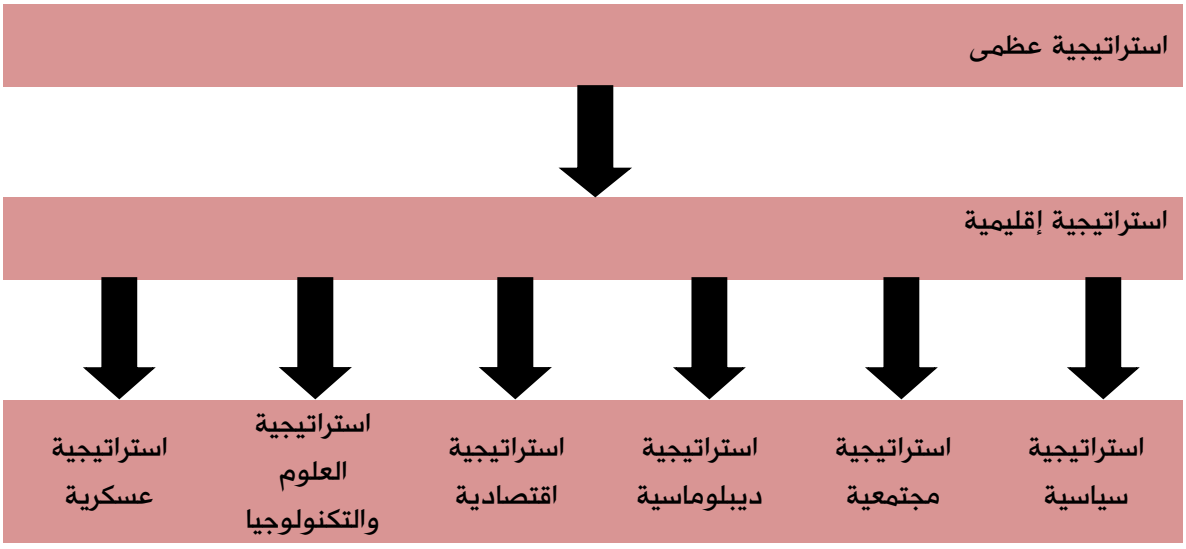

الثابت والمتغيّر في الاستراتيجية العظمى لجمهورية الصين الشعبية

كان لدى الصين أربع استراتيجيات عظمى منذ عام 1949: الثورة (1949-1977)، والانتعاش (1978-1989)، وبناء قوى شاملة قومية (1990-2003)، تجديد الانتعاش (2004- حتى الآن). هذه الاستراتيجيات مختلفة إلا أنهّ توجد بعض الأهداف الاستراتيجية الدائمة الملحوظة عبر العصور. ومن بين هذه الثوابت (1) استعادة السلامة الإقليمية والحفاظ عليها و (2) منع سيطرة قوة أخرى على آسيا والمحيط الهادئ. ومنذ سنة 1978، كان هنالك هدفان استراتيجيان آخران هما (3) خلق بيئة دولية مساعدة للنمو الاقتصادي و(4) امتلاك رأي في صياغة النظام العالمي الناشئ. تركّز كلّ من هذه الاستراتيجيات على تقوية الصين. مع ذلك، كان لدى قادة جمهورية الصين الشعبية مجالات تركيز مختلفة وركزوا على أساليب ومصادر متنوّعة.

مصالح دائمة

تقسم مصالح الصين القومية عادة إلى فئات عدة. تشير نسخة 2003 من كتاب Science of Strategy إلى المصالح الأساسية، والمصالح المهمة، والمصالح العامة. تعنى المصالح الأساسية بوجود الدولة بذاته ومصالحها الأساسية. وتخدم مثل "الخط الأحمر" محددة إذا ما كانت الدولة ستدخل حربًا أم لا، بدون أي حل وسط بين هذين الخيارين. ومن ناحية أخرى، يوجد مجال للتفاوض في المصالح غير الأساسية.

يتحدث القادة الصينيون عادة عن ثلاث مصالح أساسية محددة. على سبيل المثال، في الحوار الاستراتيجي الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة عام 2009 قال مستشار الدولة داي بينغو إن الصين تملك ثلاث مصالح أساسية: 1) الحفاظ على النظام الرئيسي والنظام القومي؛ 2) والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية؛ 3) والنمو المستمر والمستقر لاقتصاد الصين ومجتمعه. كرّر شي جين بينغ هذه الفكرة خلال لقائه عام 2014 مع مندوبي جيش التحرير الشعبي في مجلس الشعب الصيني، مشيرًا إلى "السيادة الوطنية، ومصالح الأمن والنمو" الصينية. وبالتّالي تتألف قائمة المصالح الأساسية الصينية من ثلاث مجموعات واسعة هي:

- الأمن: المحافظة على النظام الرئيسي الصيني والأمن الوطني.
- السيادة: حماية السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، والوحدة الدولية.
- النمو: الحفاظ على ظروف عالمية للنمو الاقتصادي الصيني.

تنظر المجموعة الأولى (الأمن) في صون النظام السياسي الصيني الرئيسي، الذي يتمثّل بحكم الحزب الشيوعي للبلاد. يرى القادة الصينيون مجالًا من التهديدات المحلية المحتملة لمكانتهم، يشمل الاضطراب الاجتماعي المتزايد، بالإضافة إلى "كوارث طبيعية خطيرة، وحوادث أمنية، وحوادث تتعلّق بالصحة العامة". كما تحدّى الإنترنت ومِنصّات جديدة من مواقع التواصل الاجتماعي حكم الحزب الشيوعي الصيني عبر تأمين وسائل لمشاركة المعلومات، وتنفيس الإحباط، وتنظيم التظاهرات للمواطنين الصينيين. إن القادة في بكين حساسون للغاية تجاه أي نشاطات لقوى أجنبية يمكن أن تفاقم التهديدات ضد نظام حكمهم. وتستمرّ الصين باتهام القوى الأجنبية بالتحريض لمفاقمة الاستياء في هونغ كونغ وبين مستخدمي الإنترنت الصينيين.

المجموعة الثانية من المصالح الرّئيسة تتمثل في السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، والوحدة الدولية. ذكر المتحدث باسم وزارة الدفاع الوطني الصينية عام 2008 نقلًا عن صحيفة الدفاع البيضاء أن قوى استقلال تايوان، وقوى استقلال شرق تركستان، وقوى استقلال التيبت تهدّد الوحدة الوطنية والأمن، وبالتالي تشكّل تهديدًا لمصالح الصين الأساسية. وفي أيار من عام 2010 كرّر داي بينغو هذا الأمر، ذاكرًا أن شؤون تايوان والتبت تمسّ مصالح الصين الرئيسية. وتقوم الحوارات الرسمية حول مصالح الصين الوطنية بالأساسية بربط مصطلح "السلامة الإقليمية" بشكل واضح بهذه المناطق الثلاث المتنازع عليها. وفي حالة بحر الصين الشرقي وجزر سينكاكو، أفادت الصحافة اليابانية في نيسان عام 2013 أن المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية هوا تشونينغ وصف الجزر بأنّها مصلحة أساسية للصين، لكن المحضر الرسمي غيّر ذلك لاحقًا ليعلن أن الجزر "مسّت" بمصالح الصين الرئيسية. كان هناك تحليلات متباينة فيما بعد حول ما إذا كان بحر الصين الشرقي يشكّل مصلحة رئيسية لبكين. وقد توقّع معلّقون آخرون أنّ بحر الصين الجنوبي يشكّل أيضًا مصلحة رئيسية للصين. لم تؤيّد السلطات الصينية حتى اليوم هذه النظرة، رغم أنّه في عام 2018 تعهّد شي جين بينغ بأن الصين لن تتنازل "حتى عن إنش واحد" من مطالبها الإقليمية والسيادية. هذه التصريحات تبيّن رغبة متزايدة بدفع تكاليف لردع البلدان عن التعدّي على المصالح الإقليمية الرئيسية لجمهورية الصين الشعبية.

تتعلق المجموعة الثالثة (النمو) بالمصالح الاقتصادية وغيرها التي تُعدّ ضرورية للحفاظ على النمو المستدام للاقتصاد الصيني. يشير هذا إلى المواد الأولية الاقتصادية، والسوق

الاقتصادية، والخطوط البحرية للعلاقات الاقتصادية، ومصادر أخرى مهمة للحفاظ على نمو الدولة. وتشمل التهديدات على هذه المصالح القرصنة، وتهديدات غير اعتيادية في الصين والخارج على حد سواء.

في السنوات السابقة، وسّعت السلطات الصينية من مفاهيمها للمصلحة الوطنية لتتجاوز الاهتمامات التقليدية بالسيادة، والسلامة الإقليمية، والوحدة الوطنية، والاستقرار السياسي والاجتماعي. على سبيل المثال، أشارت الصحيفة البيضاء عام 2013 إلى الأهمية المتزايدة لمصالح الصين عبر البحار (مصادر الطاقة، والطرق البحرية الاستراتيجية، والمواطنين) ولحمايتها. ويقدم كتاب Science of Strategy نفس الجدال بالنظر إلى مصالح الصين عبر البحار وفي ميادين جديدة (الفضاء، والإنترنت، والطاقة الكهرومغناطيسية). وفي شهر آذار عام 2017 شارك شي جين بينغ في اجتماع لتفويض جيش التحرير الشعبي لمؤتمر الحزب الوطني، حيث ناقش هو والمفوضون أهمية حماية مصالح الصين عبر البحار ومواضيع أخرى عديدة. بمعنى آخر، لا تدرك السلطات الصينية فحسب أنّ مصالح البلاد تطوّرت مع نمو حضورها العالمي، بل تبدو أيضًا واثقة بشكل متزايد من قدرتها على الدفاع عن هذه المصالح. يلخّص الجدول 1.2 الاستراتيجيات الصينية العظمى.

جدول 1.2:

استراتيجيات الصين العظمى منذ سنة 1949

الرؤية	الثورة	الانتعاش	بناء قوى شاملة قومية	تجديد الانتعاش
التاريخ	1949-1977	1979-1989	1990-2003	2004-الحاضر
التهديدات الأساسية	القوى العظمى المتمركزة (العسكرية والسياسية)	الضعف الاقتصادي (نقص النمو)	الضعف العسكري والسياسي	القوى العظمى المتمركزة (القوى الصلبة والناعمة)
الطرائق	خارجية: • اكتفاء ذاتي • مواجهة داخلية: • الحراك • الصراع	• الإصلاح والفتح • التعاون • الانزواء	• بناء قوى صلبة • القيام بشيء ما • السيطرة الداخلية	خارجية: • الحزم • الانزواء خارجية: • السيطرة • الاستقرار
الوسائل (مصنّفة حسب الرتبة)	1. سياسية 2. عسكرية 3. اقتصادية	1. اقتصادية 2. سياسية 3. عسكرية	1. عسكرية 2. اقتصادية 3. سياسية	مصادر القوى الصلبة والناعمة

كانت الطريقة المستخدمة لتحقيق الثورة في جمهورية الصين الشعبية ماديّا وعقائديًا هي الحراك الجماهيري. رغم الظروف والطرائق التي تقلّبت في خلال فترة الحكم الماوي، كان الصراع السياسي والانتفاضة الاقتصادية هما الموضوعين الرئيسيين المستمرين. وكانت سياسات الاكتفاء الذاتي تعني أن العمال والفلاحين والعلماء والجنود الصينيين كانوا معزولين بشكل كبير عن الأفكار والتكنولوجيا التي تنتشر في العالم أجمع. في الدبلوماسية، تشدد الصين على المبادئ الثورية والتضامن عبر الأنظمة الاشتراكية والتحركات الليبرالية في العالم النامي. وفي حين لم تكن الحقبة الماوية خالية تمامًا من الدعم الفعلي للتحركات الشيوعية حول العالم، تألفت غالبية الدعم من بلاغة عالية ومواقف بارزة.

إنّ الوضع النهائي الشامل لاستراتيجية بكين العظمى هو التحقيق الانتعاش الوطني والقيام بذلك يعني تحقيق "حلم الصين". وبحسب القرار الرّسمي الصادر عن الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الثامنة عشرة، إنّ تحقيق هذا الحلم يعني "بناء بلد حديث اشتراكي غني وقوي وديمقراطي ومتحضر ومنسجم. وفي خطابه في المؤتمر الحزبي التاسع عشر في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، حدد شي "خطة نمو ذات مرحلتين". تمتد أول مرحلة حتى سنة 2035، التاريخ الذي ستكون الصين قد أصبحت فيه القائد العالمي في الابتكار، تمتلك أقوى "قوة ناعمة"، وستكون قد وضعت "حكم القانون" محلّيًا. المرحلة الثانية تستمر حتى سنة 2050، التاريخ الذي ستكون الصين قد أصبحت فيه "مزدهرة، وقوية، وديمقراطية، ومتطورة ثقافيًا، ومنسجمة، وجميلة". يتضمّن دستور الحزب الشيوعي الصيني المعدّل هذه الأهداف ويقدّس فكرة تشي المتكررة العقائدية: "الاشتراكية مع الصفات الصينية لعصر جديد". رغم أنّ الرّؤية والرسم الشاسع لهذه الأهداف العظمى جليّ وأنّ الأطر الزمنية قد تحددت، تبقى الطرائق المحددة ووسائل التوظيف أقل وضوحًا. ومع ذلك، فإن بعض المواضيع تتضح من تحليل الموجة النشطة وأُحادية الخصائص من النشاطات في خلال أول خمس سنوات لشي جين بينغ في المنصب. الأولويات الاستراتيجية العظمى هي:

- الحفاظ على السلطة السياسية والحرص على الاستقرار الاجتماعي.
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.
- تطوير العلوم والتكنولوجيا.
- تقوية الدفاع الوطني وتحديثه.

بالتأكيد، كانت هذه الأولويات الأربع قد أعلنت في أواخر السبعينيات، وقد روَّج دينغ شياو بينغ لثلاث منها - وهي النمو الاقتصادي، والعلوم والتكنولوجيا، والدفاع الوطني- في بداية عصر الإصلاح والتحديثات الأربعة (انقسم الاقتصاد إلى قسمين- زراعة وصناعة). وفيما يتعلق بالوسائل، تبدو العمليات الرئيسية في العمل تعيد التوازن وتعيد البناء. وقد أظهر قادة جمهورية الصين الشعبية اختلالات عدة على المستوى الاستراتيجي، مما تطلّب إجرّاءات إصلاحية لإعادة توازن الصين عسكريًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا. وتطلّبت إعادة التوازن هذه، على المستوى المؤسساتي، جهودًا كبيرة لإعادة هيكلة أنظمة وأجهزة بيروقراطية عديدة، لتشمل كامل جهاز الأمن الوطني لجمهورية الصين الشعبية والقوات المسلّحة.

إعادة التوازن

مع حلول أواخر الـ 1990، اعترف قادة جمهورية الصين الشعبية بوجود اختلال خطير في نمو البلد الاقتصادي بحيث انحرف النمو والازدهار بشدة نحو الصين الشرقية والمناطق الساحلية. وفي المقابل، كانت الصين الغربية - أي المقاطعات الداخلية - فقيرة ومتخلّفة. ولمعالجة هذا الاختلال، أطلقت بكين حركة التوجه نحو الغرب، التي جمعت أموالًا ضخمة لتحسين البنى التحتية في مناطق الصين الداخلية. قبل هذا البديل المحلّي، تعزيز بكين ارتباطها مع جيرانها الجدد بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. وركّزت الصين على تحسين العلاقات مع جيرانها المباشرين من كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان عبر حلّ النزاعات الإقليمية ونزع السلاح من حدودها المشتركة. وكانت هذه العملية ناجحة بشكل ملحوظ وأدّت في سنة 1996 إلى إنشاء مجموعة غير رسمية من الدول المعروفة بمجموعة شانغهاي الخماسية. عام 2001، أصبحت هذه المجموعة رسمية وعُرفت بمنظمة شانغهاي للتعاون. أصبحت هذه المنظمة آلية متعددة الأبعاد يمكن للصين من خلالها أن تزيد من دورها وتأثيرها في آسيا الوسطى عسكريًا، ودبلوماسيًا، واقتصاديًا. وساعدت الصين في بناء الطرقات، والسكك الحديدية، وخطوط الأنابيب في أنحاء المنطقة، ومهّد نجاح هذه الجهود الطريق في النهاية أمام مبادرة حزام واحد، طريق واحد.

وبينما واجهت الصين توترات أكثر مع العديد من جيرانها في شمال شرق آسيا وجنوبها الشرقي ومع الولايات المتحدة، وتحديدًا بعد عام 2010، بدأ نخبة الصين بإعادة تقييم توجّه بلدهم الغالب البحري الآسيوي الشرقي لعصر الإصلاح. وفي حين كان غرب المحيط الهادئ بلا جدال ذا أهمية عظيمة للصين اقتصاديًا واستراتيجيًا على حد سواء، بدت المنطقة مستمرة بشكل

متزايد ومسيطرًا عليها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها. في المقابل، بدت آسيا الوسطى والجنوبية أكثر ترحيبًا بالصين وأقلّ خضوعًا لسيطرة الولايات المتحدة. وبالتالي، كانت إعادة التوازن في بكين إعادة تقويم منطقية لسياسات الصين الخارجية والمحلّية. لم تكن الصين تتحوّل عن المحيط الهادئ بأي حال، بل على العكس كانت تسعى إلى توازن أفضل بين الاتصال البحري والقارّي. وكان ذلك إعادة توازن جغرافي استراتيجي شمل عناصر داخلية وخارجية بالإضافة إلى أبعاد أمنية واقتصادية.

إعادة الهيكلة

يهدف قادة جمهورية الصين الشعبية إلى إعادة هيكلة الأجهزة البيروقراطية التي تتطلب جهودًا لتعزيز الانضباط في الحزب والدولة والجيش، بالإضافة إلى جهود منسَّقة لدعم النظام الاجتماعي والاستقرار المحلي. كما تطلَّبت إعادة الهيكلة هذه بدائل أكثر نشاطًا وطموحًا في الساحات الديبلوماسية والاقتصادية والمتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، اقتضت إعادة توجيه جيش التحرير الشعبي جهدًا لتقوية سلطة الحزب الشيوعي الصيني على القوات المسلحة وتطوير قدرة الجيش لشنّ حرب إعلامية في القرن الواحد والعشرين.

الخاتمة

لقد حدد هذا الفصل استراتيجية الصين العظمى، ورسم مسار تطورها بين عامي 1949 و2017، وشرح رؤية شي جين بينغ الطموحة للغاية للعقود الثلاثة القادمة. في السنوات الماضية، كانت بكين أكثر طموحًا وأجرأ في السعي إلى تحقيق استراتيجيتها العظمى مع إيلاء اهتمام أكبر للإطار العالمي، لكنّ الأهداف الرّئيسة لنخبة الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية لا تزال مركّزة على الساحة المحلية، ومحيط الصين وآسيا والمحيط الهادئ. بعبارة أخرى، تبقى أولويات النظام محلية بشكل كبير. وضمن نطاق آسيا والمحيط الهادئ تتطلّع بكين إلى تحديد مجالات نفوذ وخلق ما يعادل مناطق "محظورة" بحيث لا تستطيع القوات العسكرية لقوى عظمى أخرى - لا سيما القوات المسلحة الأميركية – أن تنتشر وتعمل من دون تعريض نفسها لخطر جسيم. ولا تهدف الصين إلى اجتياح مناطق من آسيا والمحيط الهادئ أو احتلالها بصورة مباشرة (مع الاستثناء الملحوظ لتايوان والتشكيلات في بحرَي الصين الجنوبي والشرقي) بل تعمل على إنشاء نظام إقليمي صيني مركزي لتعزيز قوتها الصلبة المزدهرة وقوتها الناعمة الناشئة.

الفصل السادس

السيناريوهات المستقبلية، والمسارات التنافسية، والتبِعات

يجب أن يرى الشعب الصيني قيادة الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية يحقّقون جميع - أو على الأقل معظم - وعودهم بـ "الحلم الصيني". يجب أن تكون الصين "مجتمعًا مزدهرًا نسبيًا" عام 2021 عندما يحتفل الحزب الشيوعي الصيني بذكرى مرور قرن على تأسيسه. كما يجب على جيش التحرير الشعبي أن يكون في طريقه ليصبح "جيشًا قويًا" بحلول عام 2027، في وقت ذكرى تأسيسه المئة. يجب أن تبدو الصين في المسار لتصبح "مجتمعًا اشتراكيًا حديثًا" بعد عقدين من الزمن - عام 2040 - عندما تحتفل جمهورية الصين الشعبية بالذكرى السنوية لتأسيسها.

سواء كان شي أقوى قائد بعد ماو تسي تونغ ودينغ سياو بينغ، وهو أمر مفتوح للنقاش؛ أم لا فالواضح أن لا خلاف في أنّ شي هو قائد الصين الأعلى الأكثر طموحًا خلال عقدين. إنّ مؤرخي القرن الواحد والعشرين سيحكمون غالبًا على شي وخلفائه طبقًا لثلاثة معايير أساسية:

1. كيف خطّطوا لانتقال السلطة إلى الأجيال المتعاقبة من قادة الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية بشكل ذكي. وسيقاس ذلك بطريقتين على الأقل: أولًا، إذا ما كانت انتقالات السلطة سلسة أو صعبة، وثانيًا، إذا ما حاولت القيادة العليا تمديد ولايتها.
2. إذا ما استطاعوا إطالة مدة حكم النظام والمحافظة على الازدهار للشعب الصيني لعقود أخرى عديدة.
3. إذا ما رفعوا مكانة الصين دوليًا. سيقاس هذا الأمر على مرحلتين على الأقل: أولًا، إذا ما كانت الصين ستنمو بشكل أقوى اقتصاديًا وعسكريًا بالمقارنة مع جيرانها وغيرها من القوى العظمى وبالتحديد الولايات المتحدة؛ وثانيًا، إذا ما كانت الصين تلعب دورًا بارزًا في الشؤون العالمية وتُعاملها القوى العظمى الأخرى إما كنظير أو كقائد.

ستبقى المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة لعقود بسبب مصالح تنافسية عديدة ومستمرة وبقاء الشكوك المترسّخة المتبادلة. كما أنّ العلاقة بين الولايات المتحدة والصين سوف تتّسم دائمًا وبشكل شبه مؤكد بالتنافس. في حين تعاونت كل من بكين وواشنطن في مجموعة متزايدة من المسائل الاقتصادية والديبلوماسية والأمنية منذ عام 1972 فإنهما ما زالتا تتشاركان الحالة الأساسية من عدم الثقة والشك المتبادلين في الكثير

من مجالات التنافس. وعلى الرغم من أنّ نطاق هذه المنافسة وشدّتها قد تزيد أو تنقص فإنها لن تختفي نهائيًا.

لذا، إنّ السؤالَين الأساسيَّين هما على النحو التالي:

1. أي نوع من الصين- وأي نوع من الولايات المتحدة - ستكون موجودة بعد ثلاثة عقود؟
2. أي شكل للعلاقة التنافسية ستكون بين البلدين عام 2050؟

سيناريوهات الصين لعام 2050

كيف ستبدو الصين عام 2050؟ نحدِّد أربعة سيناريوهات محتملة والافتراضات الكامنة وراء كلّ منها. إنّ الأدبيات التي تدرس السيناريوهات المحتملة التي تضع الصين في الإطار الإقليمي والعالمي واسعة إلى حد ما وتضمن مجموعة من الاحتمالات. رغم أنّ عدد السيناريوهات يمكن أن يتزايد ليشمل بدائل مستقبلية أكثر دقة، فلن يكون هذا عملًا مفيدًا غالبًا. استخلص الباحثون لتحديد عدد مكثَّف من السيناريوهات التي تشمل خصائصها مجموعة واسعة من النتائج الاستراتيجية، بحسب المتغيّرات التي تقابل المناطق التي تناولتها فصول سابقة من هذه الدراسة: الاستقرار الداخلي، والتحديات الديمغرافية، والنمو الاقتصادي والإمكانيات، وتطوير العلوم والتكنولوجيا، والتأثيرات السياسية والديبلوماسية، والقوة العسكرية.

تم تطوير الاتجاهات والأحداث من كل سيناريو على أساس نسبة الصين في النجاح بتنفيذ استراتيجيتها العظمى لإعادة الانتعاش (المعرَّفة في الفصل الثاني) كما هو محدد بالتقدم ضمن مجموعة من استراتيجيات جمهورية الصين الشعبية المستمرة على المستوى المحلي التي صاغها عدد من النخب الصينيين. وعلى ما يبدو، فإن هذه الأحداث تخضع لدرجات مختلفة من الشك، مع أكبر الشكوك الواقعة في مناطق الاستقرار المحلي والديمغرافي وأنماط من النمو والهبوط الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، لا ينبغي على الاتجاهات والأحداث أن تتواءم كليًا مع توصيف النتائج الشاملة لكل سيناريو- إنها توضيحية، والتحليل لوقت قد تتغير فيه النتيجة في واحدة من المتغيّرات أو أكثر يعتمد على تحليل المؤلفين حول الأدبيات المستقبلية الصينية وتقييماتنا في هذه الدّراسة.

هذه السيناريوهات الأربعة هي على الشكل التّالي:

1. صين منتصرة، بحيث تكون بكين ناجحة بشكل بارز في تحقيق استراتيجيتها العظمى.
2. صين متصاعدة، بحيث تكون بكين ناجحة في بلوغ الكثير، ولكن ليس مجمل أهداف استراتيجيتها العظمى.
3. صين راكدة، بحيث تكون الصين قد فشلت في بلوغ أهدافها طويلة الأمد.
4. صين منهارة، بحيث تكون الصين محاطة بمجموعة من المشاكل التي تهدّد طموحات التحرير الشعبي وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية بحد ذاتها.

يتمّ تحليل عناصر أربعة لكل سيناريو؛ إجمالي التوقعات لنمو الصين وقدرتها على تحقيق أهدافها، والظروف المحلية والأجنبية المحدّدة المطلوبة لحصول السيناريو، ونتيجة السيناريو فيما يتعلق بتأثير الصين في العالم، وعواقب السيناريوهات على الولايات المتحدة (انظر الجدول ١،٦). نقيّم احتمالية حدوث كل من تلك السيناريوهات الأربعة (محتمل، أو ممكن، أو مستبعد) بحسب المسار الحالي للتقدّم الصيني في الاستراتيجيات على المستوى الوطني، وعلى جهد إعادة تشكيل القوة العسكرية، وكذلك على جهاز الأدبيات ذات الصلة بالسيناريوهات المستقبلية التي نوقشت سابقًا.

يعرض الجزء الأخير من هذا القسم تحليلًا شاملًا لكل السيناريوهات وينظر في الآثار على وزارة الدفاع والجيش.

صين منتصرة: غير مرجّحة

في هذا السيناريو، تبدو التوقعات للعقود الثلاثة القادمة مشرقة ومشمسة؛ بالنسبة للصين، وهو الأكثر إيجابية من بين السيناريوهات الأربعة. يتوقع هذا السيناريو أنه مع حلول 2050 ستكون الصين قد أصبحت أكبر اقتصاد عالمي وقائدًا في الابتكار بحيازتها قوى مسلحة حديثة ومؤهلة على امتداد العالم. لقد وفر الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية قيادة كفؤة ونشيطة نفذّت مجموعة من الاستراتيجيات والخطط الإقليمية بجدارة على مدى أكثر من ثلاثة عقود. سيعني ذلك على وجه الخصوص قيادة سلسة نسبيًا موروثة بين الأجيال بين عامَي 2017 و2050 (أي مرة في كل عقد).

- 2022-2032: من الجيل الخامس إلى الجيل السادس.
- 2032-2033: من الجيل السادس إلى الجيل السابع.
- 2042-2043: من الجيل السابع إلى الجيل الثامن.

جدول 1.6:

سيناريوهات الصين المستقبلية

	صين منتصرة	صين صاعدة	صين راكدة	صين منهارة
التوقّع	تصل الصين إلى الصدارة العالمية	تصل الصين إلى الصدارة في منطقة أو أكثر	تنمو قوة الصين خلال 2020، ثم يتوقف النمو أو ينخفض	انتكاسات سياسية و/أو اجتماعية و/أو عسكرية تؤدي إلى أزمة وجودية
الظروف	• تصبح الصين أكبر اقتصاد عالمي • قائدة في الابتكار • جيش التحرير الشعبي قادر على النطاق العالمي	• تصبح الصين أقوى قوة آسيوية مع نمو الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا مستدام لكنها ليست المهيمنة • جيش التحرير الشعبي قوي على النطاق العالمي	• تراجع اقتصادي • اضطراب اجتماعي واضح • جيش التحرير الشعبي بقدرات نمو بطيئة	• تتآكل سلطة الحزب الشيوعي الصيني • جيش التحرير الشعبي مشغول بالمهام الداخلية
النتائج	تفرض الصين هيمنتها على أغلب ساحات السلطة	تبرز الصين في آسيا وتشكّل قوة مهمة في مناطق أخرى	تنكمش الصين داخليًا مع السعي إلى الحضور الإقليمي	يقضي عدم الاستقرار الداخلي على التأثير الخارجي
العواقب على الجيش الأميركي	يشكّل جيش التحرير الشعبي منافسًا نظيرًا للجيش الأميركي ومهيمنًا في ساحات سلطة أخرى	يشكّل جيش التحرير الشعبي منافسًا شبه نظير للجيش الأميركي في أكثر من منطقة	يحدّ من المنافسة العسكرية بحيث يعاني جيش التحرير الشعبي للحفاظ على موقعه الإقليمي في آسيا	تتجنّب المواجهة مع الجيش الأميركي لأن جيش التحرير الشعبي غارق في التحديات المحلية

حافظ النظام بقوة على الاستقرار الاجتماعي ليس ضمن قلب قومية هان الصينية وحسب، بل على المناطق الحدودية أيضًا حيث توجد جماهير مضطربة إما لأنهم ليسوا من الهان أو لأنهم بقيوا خارج سلطة الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية لوقت طويل. بعبارة محددة، يعني هذا أن بكين قد هدأّت سنجان والتبت من خلال قمع المعارضة والمقاومة بين جماعة الأويغور والتبتيين من دون رحمة وذلك بفرض سياسات

أكثر ذكاء ومرونة. كذلك الأمر في هونغ كونغ، حيث كانت بكين صارمة في جهودها لقمع التظاهرات المستمرة في الشارع وغيرها من تعابير المعارضة السياسية والاستياء الجماهيري في المنطقة. إن إصرار الصين القوي واضح من خلال تمرير قانون أمني إقليمي في منتصف 2020 لهونغ كونغ الذي يفرض عقوبات قاسية على أية كلمات أو أفعال تهدف لإضعاف وحدة جيش التحرير الشعبي أو تهديد سلطة الحزب الشيوعي الصيني. كما جذب الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية\تايوان تدريجيًا إلى البر الرئيس سياسيًا عبر وسائل سلمية. قد يعني هذا أن الجزيرة أصبحت مصانة بحكم القانون وبحكم الواقع أو أن هناك انتماء لينًا عبر المضيق، مثل الاتحاد الصيني.

من الناحية الديبلوماسية، أصبحت بكين العاصمة الجغرافية السياسية للعالم؛ وبالتالي حلّت محل واشنطن كأكثر مدينة مهمة على وجه الأرض. حصل هذا نتيجة مجموعة من الأحداث البارزة. أول مجموعة حصلت في شمال شرق آسيا. لا يعني انتصار الصين مع حلول عام 2050 القضاء على "مشكلة تايوان" من سياسة جمهورية الصين الشعبية وحسب، بل يعني أيضًا وقف التصعيد البارز للتوتر في شبه الجزيرة الكورية. منذ عام 1990، كانت كوريا مركز عدم الاستقرار في محيط الصين ومصدرًا دائمًا للتوتر مع جيران الصين في شمال شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية) والولايات المتحدة على حد سواء. أوقفت الصين بنجاح تصعيد التوترات في شبه الجزيرة من خلال إقناع بيونغيانغ وسيول بتوقيع معاهدة صلح حقّقت صفقة ضخمة: تخلّت كوريا الشمالية بعد كيم جونغ أون عن أسلحتها النووية ووافقت على التخلي عن كامل برنامجها النووي وعن ثلث ترسانات صواريخها الباليستية مقابل الانسحاب الكامل للقوات الأميركية من شبه الجزيرة ونهاية حلف كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة. كما تحسّنت العلاقات بين بكين وطوكيو وأصبحت طبيعية.

حصلت مجموعة ثانية من الأحداث في المحيط الهادئ الهندي الواسع لفتح الطريق لانتصار الصين مع حلول سنة 2050. أقرت بلدان أخرى في المنطقة إما بصورة صريحة أو ضمنية بهيمنة الصين. في حين كان هذا الشرط ضروريًا، لم يكن كافيًا ليتحقق هذا السيناريو. لا يقل أهمية تبنّي الصين عقلية المصلحة الذاتية المستنيرة وإظهار رغبتها في العمل للمصلحة الجماعية عبر تحمل مسؤولية أكبر لإدارة المصالح العالمية المشتركة.

حصلت مجموعة ثالثة من الأحداث عالميًا. تحمّلت الصين مسؤولية دولية أكبر وعملت بتعاون مع قوى مهمة أخرى لمعالجة بؤر التوتر العالمية والمسائل العابرة للحدود الوطنية في ساحات مثل الأمم المتحدة. تضمّن هذا علاقة عمل معززة مع الولايات المتحدة.

إضافة إلى ذلك، تمكّنت الصين من تحقيق أهدافها الاقتصادية وعلى صعيد العلوم والتكنولوجيا بنجاح. وعالجت بكين كليًا مشاكل البلد البيئية العسيرة وأدارت تحدياتها الديمغرافية. مع الانتباه الشديد لتحويل اقتصاد الصين ليصبح مراعيًا أكثر للاعتبار البيئي، من خلال إنجازات تكنولوجية جزئيًا، وحقق الحزب الشيوعي الصيني وحزب التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية نتائج مبهرة.

في هذا السيناريو، تسيطر بكين بقوة على المجتمع الصيني وتفرض هيمنتها عبر أغلب مجالات القوة، الصلبة والناعمة على حد سواء. مع الدليل البارز لإنجازات الحزب الشيوعي الصيني وحزب التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية عبر عقود عدة في عوالم السياسة، والمجتمع، والاقتصاد والتكنولوجيا، لم تكن سمعة "نموذج الصين" لتصل إلى أكثر مما هي عليه سنة 2050. بالنتيجة، فإن الصين موقّرة ومحترمة كثيرًا من قبل بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهندي ومن حول العالم.

مع حلول سنة 2050، تتجاوز الصين الولايات المتحدة بكل مجالات القوة ما عدا المجال العسكري. في الساحات الديبلوماسية، والاقتصادية، وفي العلوم والتكنولوجيا، تقدمت الصين على الولايات المتحدة. لقد فشلت الصين في مجال الدفاع الوطني فقط بأن تقفز أمام الولايات المتحدة بسبب عوائق هيكلية وثقافية أمام الابتكار التكنولوجي في جمهورية الصين الشعبية. مع ذلك، يوجد حاليًا تكافؤ تقريبي بين جيش التحرير الشعبي والجيش الأميركي، وقد أنشأت بكين قواعد خارجية إضافية في باكستان وكمبوديا وتانزانيا. وقد أصبحت هذه البلدان وغيرها حليفة للصين بحكم الواقع، لا سيما في المحيط الهادئ الهندي- باستثناء اليابان بشكل واضح. تطورت الصين عسكريًا من كونها منافسة شبه نظيرة إلى منافسة نظيرة بالفعل للقوات المسلحة الأميركية. رغم ميل ميزان قوة التحالف والبصمة الخارجية الأكبر، يستمر جيش الصين في كونه مقيدًا بسبب "العائق المحلي" - بمعنى الانشغال الأمني لبكين في الاستقرار المحلي وعبء نفقات الميزانية الضخمة لدعم جهاز الأمن الداخلي للنظام.

صين صاعدة: محتملة

في هذا السيناريو، إنّ التوقعات للعقود الثلاثة القادمة مشرقة، لكنها محاطة ببعض الغيوم. مع حلول 2050، ستكون الصين قد أصبحت ناجحة للغاية وقد حققت معظم وليس جميع أهدافها لمنتصف القرن. على الرغم من أن الصين قد أصبحت أكبر اقتصاد عالمي، ما زالت ترجع خطوة خلف الولايات المتحدة وقادة عالميين آخرين في العلوم والتكنولوجيا. إن جيش التحرير الشعبي هو القوة العسكرية المهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وهي نشطة للغاية خارج الصين. ومع ذلك، لم يصل جيش التحرير الشعبي بعد إلى المساواة مع جيش الولايات المتحدة. أثبتت بكين إلى حد كبير أنها مؤهلة وبارعة في تنفيذ معظم استراتيجياتها وخططها على المستوى الوطني. وأثبتت وراثة القيادة عبر الأجيال التي تحصل مرة في العقد أنها أكثر صعوبة من تلك التي تمّت في أول وثاني عقد من القرن الواحد والعشرين، ويعود سببها جزئيًا إلى تمديد شي جين بينغ لفترة قيادته إلى ما بعد الولايات التي تدوم خمس سنوات مزدوجة الاعتيادية. ولكن رغم المشاجرات الدورية بين النخبة، بقي الكثير من الآليات المؤسسية وقواعد السياسة الصينية وتغير القيادة صامدًا في وجه الزمن.

حافظ الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية على الاستقرار الاجتماعي بفعالية في مملكة هان ضمن الوسط، لكنّ الاضطرابات في أقصى غرب الصين أثبتت أنها يصعب التعامل معها أكثر. مع ذلك، بقيت منطقة التبت وسنجان مستقرتين، مع موجات موسمية من الاضطراب المحلي فقط. والموقف شبيه بذلك في هونغ كونغ، حيث تتجلى مظاهر المعارضة بشكل روتيني. لكن لم يكن هناك أي عودة للمتظاهرين على النطاق المشهود خلال حركة المظلات سنة 2014، وقد هدأ روع معظم سكان الإقليم عندما أعلنت بكين سنة 2038 أنّ المناطق الإدارية الخاصة قد تتمدّد لخمسين سنة أخرى إلى ما بعد عام 2047.

إنّ أكبر خيبة أمل لبكين في الاحتفال بمناسبة مرور قرن على تأسيس جمهورية الصين الشعبية هي أنّ الشكوك حول تايوان تبقى بدون حل. رغم أنّ العلاقات عبر المضيق جيدة جدًا تربط بين اليابسة والجزيرة مجموعة واسعة من روابط التجارة والمواصلات، لم يتم التوصل إلى اتفاق رسمي على اتحاد سياسي. إنّ بكين غاضبة أيضًا لأنه على الرغم من امتلاك نفوذ ديبلوماسي عالمي أكبر من أي وقت آخر خلال وجود جمهورية الصين الشعبية لمئة سنة، تستمر جمهورية الصين في تايوان في الحفاظ على علاقات ديبلوماسية مع عدد

من الدول الصغيرة المنتشرة حول العالم، وأكثرها بروزًا الفاتيكان. يبقى مصدر الانزعاج هذا مثيرًا لغضب الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية.

ولقد تبددت التوترات في شبه الجزيرة الكورية، اتبعت بيونغيانغ إصلاحات اقتصادية وأصبحت تستوعب الصين والمجتمع الدولي أكثر. وافقت كوريا الشمالية لما بعد كيم جونغ أون في المبدأ على التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية وهي داخلة في عقدها الثاني من عملية اللانووية المعدّ لعقود عدة. وقد سهّل القضاء على بؤرة التوتر هذه في تدفئة هادئة للعلاقات بين بكين وطوكيو. لقد تقبّلت كل منطقة آسيا والمحيط الهادئ الصين بِصفتها الضامنة الرئيسة للأمن المناطقي والمحرك الأساس للحركة الاقتصادية المناطقية. في حين أن العلاقات بين بكين ونيودلهي سنة 2050 ودّية، بعد أن وضع غياب أي قرار بخصوص الصراع الحدودي طويل الأمد العراقيل أمام تطوير أكبر.

تمارس الصين تأثيرها الكبير حول العالم لكنها القوة الأهم في بعض المواقع وحسب. إنّ الصين مؤثرة بشكل كبير في الشرق المتوسط وأفريقيا، وذلك بالإضافة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ- وهذا بصورة أكبر بكثير من واشنطن أو أي عاصمة أوروبية. ورغم كونها صاعدة، ما زال على الصين أن تحجب الولايات المتحدة وبالتالي تبقى بطريقة ما مراعية للمصالح الأميركية، لا سيّما في نصف الكرة الغربي.

لقد كانت الصين ناجحة إلى حد كبير في تحقيق أهدافها الطموحة للاقتصاد وللعلوم والتكنولوجيا. كما كانت بكين بارعة جدًا في معالجة الكثير من المشاكل البيئية الخطيرة في البلد، وذلك على الرغم من استمرار حالات الشح في المياه الدورية في شمال الصين. لقد كان الضغط الاقتصادي الذي أحدثه انخفاض عدد السكان الذين هم في سن العمل بالإضافة إلى ازدياد فئة المسنين مخففًا عبر إحضار عمال وافدين من جنوب شرق آسيا.

إنّ الصين اليوم هي أقوى قوة في آسيا لكنها لا تهيمن كليًا على القارة: وقد شهدت كل من الهند وإندونيسيا معدلات نمو اقتصادي لافتة وعرفت توسعًا كبيرًا في تأثيرها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. لا تزال اليابان قوة إقليمية أساسية لكنها قد تراجعت نسبيًا أمام الصين والهند وإندونيسيا. يملك جيش التحرير الشعبي بلوغًا إقليميًا متينًا، لكن الجيش الهندي تم تطويره أيضًا كما أنه يملك قدرات بحرية متطورة، لا سيّما في المحيط النهدي. استمرّت قوات الدفاع الذاتي اليابانية في تحسين قدراتها، وتحتفظ طوكيو بحلفها مع واشنطن. تبقى

أستراليا أيضًا حليفة مخلصة للولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ الهندي. بالرّغم من ذلك، فإن طوكيو وكانبرا قلقتان من معاداة بكين وتهدفان إلى الحفاظ على علاقة تحالف مع الولايات المتحدة بسيطة قدر المستطاع.

صين راكدة: ممكنة

في هذا السيناريو، تدّل التوقعات على الإشراق والدفء خلال منتصف سنة 2020، ومن ثم على برود ملموس تتبعه موجة برد طويلة. بين عامَي 2030 و2050، توقف الاقتصاد الصيني وتخلّف كثيرًا عن اقتصادات تخلفت كثيرًا القوى العظمى الأخرى. لا يوجد نمو اقتصادي ملحوظ بوضوح. في حين تعلن بكين عن نسب نمو سنوية بين 1 و2 في المئة، ترفض هذه الأرقام الرسمية بكونها غير صادقة. لا يزال الفساد الحكومي متفشيًا، ولقد تقلص الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية داخليًا، مضاعفًا العمل على أصغر تلميح للمعارضة أو الشجار في الاضطرابات الشعبية.

لقد أثبتت وراثة القيادة عبر الأجيال التي تحصل مرة في العقد أنها صعبة، ويوضح ذلك الاقتتال الداخلي المتكرر ما بين النخبة. رغم هذه التحديات، تمكن الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية من الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في قلب الهان- مع استثناءات جلية (أعمال الشغب في تشونغتشينغ سنة 2034 وعدم استقرار مدني على مستوى المقاطعة في آنهوي بين عامَي 2041 و2043). لكنّ سنجان أثبتت أنها صعبة للغاية، وشهدت سنة 2039 اضطرابات خطيرة وشاسعة في أقصى غرب الصين متزامنة مع السنوية الثلاثين لأعمال الشغب الطائفية في أورومتشي في تموز عام 2009. كذلك أثبتت هونغ كونغ أنها صعبة، لا سيّما في العد العكسي السريع إلى تموز عام 2047، حين انتهت صلاحية حالة الإقليم كمنطقة إدارية خاصة. ابتداءً من أواخر عام 2030، غادر الآلاف من مواطني هونغ كونغ الأغنى المدينة، من ضمنهم الكثير من سكان جمهورية الصين الشعبية المرموقين- وأغلبهم كان يحمل أيضًا جواز سفر لغير جمهورية الصين الشعبية، آخذين معهم رؤوس أموالهم. تسارع خروج الأموال في 2040، حين انسحب الكثير من البنوك الاستثمارية وصناديق رؤوس الأموال الاستثمارية من الإقليم، مضاعفة النكبات على اقتصاد الصين.

لا يملك أغلب سكان هونغ كونغ المتبقين خيار الخروج ويصبّون جام غضبهم وإحباطهم على بكين، التي يلومونها على الانكماش الاقتصادي. لقد تسبب الركود الاقتصادي بالإضافة إلى الاضطراب الاجتماعي الشاسع بتأجيل تايبيه أي تحركات محتملة نحو تحسين الروابط بين المضيقين لأجل غير مسمّى. سعت أعمال تايوان التجارية إلى إعادة توجيه روابطها التجارية وسلاسلها الإمدادية نحو جنوب شرق آسيا وجنوبها. وفي غياب تحقيق الوحدة الوطنية الكاملة، جرى الاحتفال بالذكرى المئوية لجمهورية الصين الشعبية في سنة 2049 بطريقة هادئة.

من الناحية الجغرافية السياسية، شهدت بكين تأثيرها ينجرف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم على حد سواء. ويسجّل إحباط خاص لمتانة تايوان في الساحة العالمية، بحيث تحافظ تايوان على تحالفها الديبلوماسي مع اثنتي عشرة دولة صغيرة وتستمر في امتلاك روابط أمنية مع الولايات المتحدة.

تستمر التوترات في شبه الجزيرة الكورية، وما تزال بيونغيانغ لا تعبأ ببكين، فيما تحسّنت الروابط مع سول والمحافظة على المقاربة الديبلوماسية في واشنطن. إنّ كوريا الشمالية لما بعد كيم جونغ أون ملتزمة رسميًا باللانووية وقد وفت بوعدها بتجميد ببرامجها النووية والمتعلقة بالقذائف البالستية. ولقد تحقق كل هذا من دون أي مشاركة مفيدة من الصين، التي كانت قد استُهلكت بتحدياتها الاقتصادية. إن العلاقات باردة مع سول وطوكيو على حد سواء، وجزء من ذلك يعود إلى إن الركود الاقتصادي الصيني أثر سلبيًا على اقتصادي كوريا الجنوبية واليابان.

إن العلاقات بين بكين ونيودلهي متوترة سنة 2050، وقد استفادت الهند من مشاكل الصين الداخلية والتأثير الديبلوماسي المتراجع والنفوذ الاقتصادي المنخفض. عام 2048 أصبحت مجموعة آسيان +3 (أو رابطة أمم جنوب شرق آسيا +3) آسيان +4 مع انضمام الهند. رغم أن بكين تبقى طرفًا أساسيًا في المنتدى، إلا أن دورها تراجع في آسيان +4 في نفس الوقت الذي يزداد فيه تأثير المنتدى واعتباره في المنطقة. كما تقهقرت الصين أمام الولايات المتحدة وتسعى إلى التسوية مع واشنطن وعواصم من منطقة آسيا والمحيط الهادئ سعيًا للبقاء على صلة في الناحية الجغرافية السياسية ولإنعاش اقتصادها المتوقف. مع ذلك، تتسبّب بكين

من وقت لآخر بأزمات سياسية عسكرية مع الجيران الضعفاء الصغار من أجل صرف الاستياء المحلي- يفتعل النظام شجارًا عمدًا مع عدو تعرف أنها تستطيع أن تغلبه أو تخيفه بسهولة.

تستمر قدرات جيش التحرير الشعبي في النمو ولكن بوتيرة أبطأ. انخفض التنافس العسكري الإقليمي في حين يناضل جيش التحرير الشعبي للحفاظ على مساواة صعبة مع القوات المسلحة لقوى عظمى أخرى في آسيا. إنّ مشاكل بكين البيئية الحادة مزمنة ويبدو أنها مستعصية أمام الحلول. لقد كان سكان الصين المسنّين عقبة أساسية تحول دون النمو الاقتصادي. الاقتصاد الصيني، كما الياباني عام 1990، "مسحوق إلى راكد" تحت وطأة أزمة الديون التي تمر بها.

صين منهارة: مستبعدة

في هذا السيناريو، التوقعات كسماء ملبّدة بالغيوم حيث تبدو الصين أنها في حالة من الأزمات الدائمة. تؤدي النكسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى أزمة وجودية عام 2040، ويصل ذلك بعد انهيار متعاقب للأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي سابقًا، وزوال الأنظمة الشيوعية في كوبا، وكوريا الشمالية، وفيتنام عام 2030. عام 2010 على سبيل المثال، توقع مراقب صيني بارز السقوط التدريجي للنظام.

إن أجهزة حفظ الأمن المنظَّمة والقادرة جدًا التابعة للحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية تملك نظامًا اجتماعيًا محليًا حافظت عليه طويلًا. وهذا يتضمّن جهودًا استباقية تهدف إلى احتواء وكبح التظاهرات للمعارضة السياسية والاستياء الاجتماعي، بالإضافة إلى استباق ومنع الانشقاق السياسي والاحتجاج الاجتماعي حتى قبل أن يبدأ. لكنّ انتكاسات متعددة ومجموعة من الأزمات الداخلية والخارجية المتعاقبة على مدى فترة طويلة - حوالي 15 سنة - خلقت توترات وضغوطًا غير مسبوقة على أجهزة حفظ الأمن. إن عدم قدرة النظام على معالجة المشاكل المزمنة الأساسية التي أصابت الاقتصاد الصيني والنظام المالي منذ أوائل القرن الواحد والعشرين واستعداده لتجاهلها أدّى أخيرًا إلى ظهورها إلى السطح ليراها الجميع، ما سبب توترًا وغضبًا حادًا بين المواطنين الصينيين. لقد تم تجاهل التحذيرات الخطيرة التي كان يرفعها اقتصاديو الصين لقادة الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية على مدى عقود من مجازفة النظام.

تنتشر الاحتجاجات الشعبية ضد التضخّم المتصاعد، والفساد المستشري بين المسؤولين المحليين، وتدهور البطالة في واحدة من العواصم الإقليمية في أنحاء الصين. تتفاعل مشاهد الاستياء الجماهيرية هذه مع الانشقاقات في نخبة النظام، ليس في الحزب الشيوعي الصيني وحسب، بل أيضًا في صفوف جيش التحرير الشعبي وأجهزة حفظ الأمن، بطريقة مشابهة لمشهد الأحداث التي ظهرت في ربيع عام 1989، التي بلغت ذروتها في مجزرة تيانانمن في آخر أسبوع من شهر حزيران. لكن على خلاف عام 1989، إن الأزمة التي حصلت بعد ستة عقود - عام 2040 - هي أكثر تعقيدًا إلى حد كبير، ومستمرة على مدى سنين عدة بدلًا من أشهر عدة.

لقد أدّى "الضغط من أجل تدفّق رؤوس الأموال" إلى إحداث انهيارات في النظام، ما تسبّب بحالات فشل كثيرة للبنوك في أنحاء الصين وانهيارات في البورصة في هونغ كونغ وشانغهاي وشنجن ووهان، الأمر الذي يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية منتشرة. وقد أدّت خسارة الثقة التجارية الدولية بالصين إلى هروب عظيم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يليها هروب رؤوس الأموال من هونغ كونغ. تسبّب الذعر والتصورات بسوء الإدارة الإجمالي وعدم كفاءة بكين في هونغ كونغ وأماكن أخرى بـ "تدمير عظيم لسمعة الصين الدولية". مع حلول منتصف 2030، تشهد الصين شحًا خطيرًا في المياه، لا سيّما في الشمال. وفي سعيها لحل المشاكل المزمنة، بذلت بكين جهودًا عظيمة للتصرّف بالأنهار المتدفّقة جنوبًا من هضبة التيبت نحو جنوب آسيا وجنوبها الغربي إلى الصين. رغم أن هذا ساعد على تخفيف شحّ المياه المحلي، أدّت الجهود إلى نزاعات دائمة مع جيران الصين الجنوبيين. وقد كانت أشد النزاعات حدة تلك التي حصلت مع الهند وبنغلادش. أخطر العلاقات تردّيًا هي بين بكين ونيودلهي لأنّ أفعال الصين قلّصت بوضوح تدفّق الأنهار من الصين إلى الهند، محوّلة التدفق الهائل للأنهار إلى قطرات في مجاري المياه.

تسبّبت الأزمة عام 2039 بصراع عسكري ضخم بين القوّتين العظميين، بحيث شنّت القوات الهندية هجمات مسلحة عديدة ضد الصين سعيًا لإعادة الأنهار إلى أنماط تدفّقها الأصلية. كان أداء جيش التحرير الشعبي ضعيفًا في هذه الحرب، عرقلته القيادة الضعيفة وأضعفه الفساد، وتعرّض لخسائر مهينة عديدة في مقاطعة يونان ومنطقة التيبت ذاتية الحكم. في بعض المناطق، انسحبت القوات الهندية في النّهاية، ولكن في أخرى بقيت القوات. شجّعت هذه الحال التبتيين، المدعومين من نيودلهي، لبدء "الانتفاضة على طريقة التبتيين" بـ

"معارضة عنيفة" ضد الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية. أغضبت هذه الأزمات المتتالية الكثير من الصينيين، الذين يلومون النظام على أزمات البلد العسكرية والاقتصادية العديدة. وكما في سنة 1989، تتفاعل الاحتجاجات الشعبية مع النخبة المقتتلة داخليًا.

لكن على عكس أزمة تيانينمن، يُعتبر اضطراب عام 2042 أكثر عالمية في النطاق والتأثير. على الطريقة ذاتها التي شهدت فيها الثورة الثقافية (1966-1976) اضطرابات اجتماعية وسياسية في سائر أنحاء الصين، أثرت أزمات أوائل سنة 2040 تقريبًا على كل البلد. رغم ذلك، على عكس الثورة الثقافية، تحدث عمليات تمرد عسكرية فعلية، وتتواجد ظروف الحرب الأهلية فعليًا في أربع عواصم مقاطعات على الأقل. رغم أنّ النظام لا يسقط، تتوقّف أجهزة حفظ الأمن عن العمل في مناطق عديدة، مما يدفع جيش التحرير الشعبي إلى الانشغال بمهام الأمن الداخلية. وفي وقت تنشغل فيه بالتحديات المحلية، تسعى قوات الصين المسلحة إلى هدنة مع القوات الهندية وتطمح إلى تجنّب المواجهة مع جيوش بلدان أخرى، بما فيها الولايات المتحدة.

تحليل السيناريو والتبعات على وزارة الدفاع الأميركية

يُعدّ التوقّع بمستقبل البلد لأفق زمني من ثلاثة عقود أمرًا صعبًا. رغم أنّ أي من السيناريوهات الأربعة المذكورة سابقًا ممكن الحصول، يبدو بعضها أقل احتمالًا من غيره. يبدو أنّ كلا السيناريوهَين المتناقضين- النجاح نجاحًا شاملًا مذهلًا أو الفشل فشلًا ذريعًا - أمر مستبعد، رغم أنهما لا يزالان خارج نطاق المحتمل. تبدو الصين المنتصرة حالة غير واردة، ببساطة بسبب مجموعة التحديات الهائلة التي يواجهها الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية وتلك التي من المؤكّد أنها ستواجهها في 2020 و2030 و2040. من الصعب توقّع نجاح كبير لبكين في معالجة كل واحدة من هذه المشاكل، لأنّه من الممكن توقّع الأزمات السياسية والاجتماعية والدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية و/أو العسكرية.

يمكن التكّهن بحصول بعضها، أما البعض الآخر فسيشكل حدوثه صدمات مفاجئة حتمًا. خلال فترة 30 سنة على المرء أن يتوقّع حدوث مزيج من الصدمات الجيدة والسيئة. بالإضافة إلى أحداث ضئيلة الاحتمال وذات تأثير كبير ستحدث من الآن وحتى 2050. في الواقع، لا يوجد

نماذج موثوقة لتنبؤات الأحوال الاقتصادية أو الجوية. يستخدم مدراء صندوق التحوط نماذج لتوجيه استراتيجيات الاستثمار، لكن هذه النماذج لا تتضمن كل توليفات السوق ونتائجها. ويميل الاستراتيجيون والمخطّطون إلى تجاهل احتمال حدوث "البجعة السوداء" - الأحداث التي تأخذ صفة الندرة، والتأثير الشديد، والقدرة على التنبؤ بالأثر الرجعي ولكن ليس المحتمل. كل نجاح يأتي بتكلفة ما، حتى وإن تغلَّب الحزب الشيوعي وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية على جميع المشاكل والأزمات والصدمات الحالية والمستقبلية التي سيواجهها النظام في العقود الثلاثة القادمة.

إن السيناريو الثاني هو على الأرجح فشل ذريع أكثر من نجاح باهر. هذه النتيجة ليست مستبعدة بالطبع. لا يعني الفشل الذريع بالضرورة سقوط الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية، لكنّ مجموعة من عوامل الفشل المذكورة في سيناريو الفشل يمكن أن تؤدي إلى نهاية الشيوعية في الصين. مع ذلك، لا تؤدّي صين منهارة بشكل أكيد إلى انهيار النظام. يمكن إنقاذ الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية في أزمة نظامية. في الحقيقة، شهد النظام كوارث طويلة عديدة من صنع يديه - مثل القفزة العظيمة للأمام (1958-1961) والثورة الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، تعافى النظام من العلل السياسية والاقتصادية التي أصابت الصين في أواخر عام 1970 وأواخر عام 1980 وأثار تساؤلات أساسية حول شرعية الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية. ومع ذلك، قد يكون الأثر الإجمالي لأزمات عدة (الذي يظهر في هذا السيناريو) أمرًا غير مسبوق للصين لما بعد عام 1949، من حيث النطاق والحجم. وفي النتيجة، لا يمكن تصوّر نجاة النظام في هذه الظروف.

مع أن أكثر السيناريوهات إقناعًا هي الصين الصاعدة والصين الراكدة، ستركّز الفقر التالية على الصين المنتصرة والصين الصاعدة لأنّ هذين السيناريوهين قد يكونان أكثرها تحديًا للولايات المتحدة ووزارة الدفاع الأميركية. رغم ذلك، يجب أن نذكر أنّ أي مستقبل للصين في السيناريوهات سالفة الذكر قد يشكّل تحديًا واضحًا لواشنطن. سواء أكان البلد في اضطراب سياسي واجتماعي مزمن أو في حالة ركود اقتصادي مستمر، ستتأثر الولايات المتحدة بذلك، وستحتاج القوات المسلحة الأميركية أن تراقب الأحداث عن كثب ويجب عليها أن تكون مستعدة للقيام بمجموعة من العمليات الطارئة.

ستكون الصين المنتصرة تحديًا عالميًا للولايات المتحدة والقوات المسلحة الأميركية. لكن ربما يكون التغير الأكثر دراماتيكية هو قدرة الصين على إخراج القوات الأميركية من مجالها الإقليمي. من الناحية العملية قد يعني هذا أنّ الولايات المتحدة ستخسر قواعدها العسكرية الدائمة في معظم بلدان آسيا والمحيط الهادئ - منها اليابان وكوريا الجنوبية - وستكون غير قادرة على استخدام الطيران العسكري في أوسع البقع من غربي المحيط الهادئ، أو استخدام السفن البحرية فيها. ستقرر الدول المستضيفة أن الاستمرار في حلف عسكري فعال مع الولايات المتحدة سيكون عملًا طائشًا إذا كانت ترغب في علاقات جيدة مع الصين. هذا الواقع سيصعّب أمر الانتشار فيما بعد أكثر على القوات الأميركية ويخلق مضاعفات لوجستية خطيرة.

ستعني الصين الصاعدة بيئة عملية عالمية أقل تعقيدًا للقوات المسلحة الأميركية لكنها ستنتج مع ذلك تحديات إقليمية شبيهة في طبيعتها بسيناريو الصين المنتصرة. سيكون الاختلاف الأساس على الأغلب هو تنوّع أكثر بين ردة فعل حلفاء الولايات المتحدة وشركائها: سيكون بعض منهم على استعداد للمجازفة بغضّب الصين وسيستمرّون بنوع من العلاقة الأمنية مع الولايات المتحدة، في حين سيكون بعضهم الآخر أقل استعدادًا بكثير لتحمّل استياء الصين.

ستوظّف الصين المنتصرة أو الصين الصاعدة قوات جيش التحرير الشعبي بحزم وبصورة أكبر ابتداءًا من منتصف عام 2020، وستزداد الصعوبة أكثر فأكثر في ردعه عسكريًا مع حلول عام 2030. ستزيد هذه الاتجاهات من مستوى التهديد على الولايات المتحدة وحلفائنا. في الوقت الذي تكافح فيه بكين من أجل السيطرة الإقليمية، من المرجّح أن تصعّد القوات العسكرية وشبه العسكرية من جهودها لردع وصد ومنع القوات الجوية والبحرية الأميركية من القدرة على العمل في منطقة المحيط الهادئ. ويكون هذا ببساطة امتدادًا منطقيًا ومختصرًا لمنطقة حظر جوي بالنظر إلى القدرات المتعاظمة لجيش التحرير الشعبي. ستمثّل الدفاعات الجوية والصاروخية قدرات بالغة الحساسية، ويمكن لهذه القدرات السريعة والموزَّعة أن تكون المساهمة الرئيسية للقوات البرية.

من المرجّح أن تصل قوة جيش التحرير الشعبي إلى ذروتها في الإطار الزمني بين 2025 و2035. إنّ أنظمة الأسلحة التي يجري تطويرها منذ أواخر عام 2010 ستكون قادرة بشكل كامل على العمل وسيتم تزويدها لكافة القوات المسلحة الصينية. علاوة على ذلك، إن فوائد

إعادة تنظيم القطاع الدفاعي التي بدأت في منتصف عام 2010 يمكن ملاحظتها بالكامل بعد عشر سنوات. في هذا الوقت، من المرجّح أن يكون جيش التحرير الشعبي قادرًا على القيام بالعمليات المشتركة والإيصال (الإسقاط) الموسَّع للقوة داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في حالة سيناريو الصين الصاعدة وفي العالم الأوسع في حالة سيناريو الصين المنتصرة.

مسارات تنافسية للولايات المتحدة والصين لا مفر منها

يمكن أن تنتج هذه السيناريوهات الأربعة عددًا من المسارات المحتملة لعلاقات الولايات المتحدة والصين المستندة بالدرجة الأولى على حدة النزاع ودرجة التعاون الطبيعية في ظروف ونتائج السيناريو قيد البحث. إن مجموعة فرعية من الأدبيات في كل سيناريو للتطورات تعالج جوانب لعلاقات الصين المستقبلية مع الولايات المتحدة استنادًا إلى هذه الظروف، وقد عرّفنا ثلاثة مسارات تمثّل أشكالًا مثالية لحالة العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة والصين.

بالنّسبة للسيناريوهات المستقبلية، من المهم أن نأخذ في الاعتبار الشكوك خلال تحليل المسارات. أولًا، لم نشمل مسارًا يتوقعّ شراكة وطيدة بين الولايات المتحدة والصين. إنّ فكرة علاقة "المجموعة المؤلفة من اثنين" القائمة بين أقوى اقتصادين في العالم كانت قصيرة الأمد، لكن في الواقع غير المحتمل دائمًا تلاشت إلى احتمال بعيد. ثانيًا، تقييم المؤلفين كان بأنّ الصين المنهارة يمكن أن تتساوى مع صين متقوقعة، لكن كما ذُكر أدناه، إن توقّع نهج تصعيد الأزمات في مثل هذا المستقبل مليء بالشكوك. أخيرًا، التطورات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية بين صين صاعدة والولايات المتحدة يصعب توقعها للغاية على المدى المتوسط إلى الطويل. وبالتّالي، سيكون هناك خط دقيق بين شريكين متوازيين ومتنافسين متصادمين في هذا المستقبل المحتمل - وهو خط يمكن تجاوزه لمختلف الأسباب وفقًا لتطور العلاقة.

إن أول مسار، وهو مسار الشريكين المتماثلين، هو في الأساس حالة علاقات الصين ما قبل عام 2018. في السنوات الأخيرة، كانت واشنطن وبكين تعملان بالتوازي على مجموعة واسعة من مسائل ديبلوماسية واقتصادية وأمنية. رغم أنّ هذا العمل تضمّن تعاونًا كبيرًا، لكنه في غالب الأحيان لم يتضمن التعاون والتنسيق الوثيقين. في حين يمكن للتعاون المستقبلي بين الولايات المتحدة والصين أن يستلزم مستويات أعلى من التعاون ودرجات أوثق منه، يبدو تحسن التعاون على نحو ثابت وشامل أمرًا غير واقعي نظرًا إلى عمق انعدام الثقة المتبادل

والمناخ التنافسي. من الناحية الدبلوماسية، عملت الولايات المتحدة والصين على حد سواء على إيقاف أو تفكيك البرامج النووية التابعة لإيران وكوريا الشمالية. من الناحية الاقتصادية، حاولت واشنطن وبكين أن تحلّا مجموعة واسعة من المسائل، منها النزاعات التجارية والنزاعات على الملكية الفكرية. في الساحة الأمنية، عملت الولايات المتحدة والصين على حد سواء على معالجة التهديدات الأمنية غير الاعتيادية. وقد تضمن هذا الأمر جهودًا مثل دوريات مكافحة القرصنة في خليج عدن ونزع أسلحة الدمار الشامل في سوريا. على المرجّح أن يحصل مسار الشريكين المتوازيين مع صين منهارة وربما مع صين صاعدة - في عمليات خارج المنطقة على الأقل.

على أي حال، لن يكون هذا المسار مسارًا خاليًا من التوتّر. يمكن توقّع الأزمات السياسية العسكرية بالطبع، كذلك الخلافات المستمرة على المسائل الاقتصادية، والملكية الفكرية، والعلوم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان. باختصار، حتى في أكثر المسارات منطقًا وأفضلها للعلاقات الأميركية الصينية، لن تختفي المنافسة. ستستمر بعض أشكال التنافس الصيني الأميركي ويتّضح أنه يصعب التعامل معه. كما يمكن أن يخرج مسار الشريكين المتوازيين عن الطريق وتذهب العلاقة في مسار آخر.

يتصور المسار الآخر، وهو الشريكين المتصادمَين، علاقة أكثر خلافًا وأكثر تنافسًا ساخنًا. من المحتمل أن يظهر هذا المسار في سيناريو صين صاعدة الذي تصبح فيه بكين أكثر ثقة بنفسها وأكثر حزمًا. ويزداد احتمال المواجهة والنزاع كثيرًا في الوقت الذي يصبح فيه جيش التحرير الشعبي أقوى ومفعمًا بالطاقة في السعي لإخراج القوات العسكرية من غرب المحيط الهادئ (أو أي مكان آخر). مع ذلك، ستبقى الصين ترغب بتفادي الحرب مع الولايات المتحدة، لأنّها ستؤثر سلبًا على الأعمال التجارية. في حين ستقف القوات العسكرية وشبه العسكرية على حافة الهاوية ولن تهرب من المواجهة المسلّحة المباشرة، ستنظر بكين في كيفية ضبط احتمال التصعيد. تميل نخبة الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي وجمهورية الصين الشعبية إلى الاعتقاد بأن جيشهم بارع في التحكم بالتصعيد وأنّ قدرة النظام على إدارة الأزمات قد تحسنت للغاية. رغم ذلك، لا يزال يتوجّب اختبار هذه الإرادة؛ علاوة على ذلك، من المرجّح أن تكون الأزمات الأميركية الصينية في أعوام 2020 و2030 و2040 أشد تعقيدًا بكثير، ويصعب إلى حد بعيد الوصول إلى نتيجة بالمقارنة مع المرحلة التي سبقتها في أعوام 1990 و2000 و2010. لن يملك جيش التحرير الشعبي قوات جوية وبحرية أكثر قدرة

وقوة، لكن بكين ستكون أقل استعدادًا لصرف نظرها حين سيتواجه جيشا جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة وجهًا لوجه.

أما المسار الثالث، وهو الاتجاهات المتباينة، فيتصور أنّ البلدين لن يكونا متعاونين بفعالية ولا في نزاع مباشر. من المحتمل أن يحدث هذا المسار في سيناريو الصين المنهارة في الوقت الذي تكون فيه بكين مشغولة بمشاكل محلية متراكمة. من بين كل المسارات، يمكن أن يكون هذا المسار هو الأكثر تعقيدًا للتعامل معه، لأنّ النظام سيكون غارقًا أكثر بكثير من العادة في الاضطرابات المحلية وفي التحكم الكامل والمعتمِد على القوات المسلحة حتمًا. مع أنّ احتمال المواجهة قد يكون أقل بكثير من المسارات الأخرى، إن احتمال حصول تصعيد غير مقصود ليس مستبعدًا، وقد يؤدي سوء الفهم والتصورات الخاطئة وسوء الإدارة في الأزمة إلى خطر أكبر بالتصعيد من ما ورد في المسارين الأول والثاني. كذلك يمكن أن تتمدّد بكين وسط انهيارها وعدم استعدادها لتقدير الاضطراب الداخلي على حدودها، وتظهر نفسها كتهديد لجيرانها. علاوة على ذلك، قد تكون صين منهارة غير قادرة على التعاون مع دول أخرى للسيطرة على هذه الآثار الجانبية والتخفيف منها.

المضاعفات على الجيش الأميركي

لقد أصبحت القيادة العليا الصينية أكثر وضوحًا في تحديد الأهداف الاستراتيجية، لكنّ السردية الصينية بأن هذه الأهداف هي معادلة رابح-رابح للصين ولبلدان أخرى لا تصمد أمام الكثير من مجالات القضية المتناولة في هذه الدراسة. تدّل لغة الخطابات والتصريحات الرسمية في آخر مؤتمر للحزب الشيوعي الصيني وهو التاسع عشر أن الصين تعتقد بأن القبول الدولي الواسع بانتصار نظام الصين السياسي والاقتصادي لهو مسألة وقت فقط. في سياق استراتيجية جمهورية الصين الشعبية العظمى ومجموعة المصالح، حدّدت جمهورية الصين الشعبية أهدافًا عدة محددة متعلقة بالنمو الاقتصادي والقيادة الإقليمية والعالمية في الهياكل الاقتصادية والأمنية المتطورة، والسلطة المزعومة على الإقليم. في حالات عديدة، تُدخِل هذه الأهداف الصين في المنافسة، والأزمات، وحتى النزاع المحتمل مع الولايات المتحدة وحلفائها. يعترف القادة الصينيون بهذا بوضوح وقد حُدِّدَت وأعُطيَت الأولوية لممثلين معيّنين وأفعال معيّنة كتهديدات على تحقيق هذه الأهداف. وفي حالات أخرى، تتطلّب أهداف الصين تعاونًا مع بعض أولئك الممثّلين. إن التعامل مع مثل هذه المتناقضات هو في صلب نهج الصين المعتمد في المنافسة طويلة الأمد.

تندرج جهات التنسيق لإدارة منافسة الصين في فئتين واسعتين: (1) إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة (2) وتأمين السيادة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما تنافس الصين من أجل التأثير على الساحة العالمية لحماية المصالح الاقتصادية الخارجية ووضع الأساس لأدوار القيادة العالمية المستقبلية، لكن للعقدين أو العقود الثلاثة القادمة تقبع العلاقات الأميركية والإقليمية في المقدمة. تسعى الصين إلى إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة، وكسب الميزات التنافسية، وتبديد التهديدات الناشئة عن تلك المنافسة من دون عرقلة الأهداف الاستراتيجية (بالأخص تلك المختصة بالمجال الاقتصادي). في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تسعى الصين إلى سيطرة أكبر على الاتجاهات والتطورات الإقليمية والسيطرة على التغيرات في الحالة الإقليمية الحالية بطرائق مفيدة للصين من دون أن تفاقم تصوّرات "تهديد الصين".

يوفر تحديد الأهداف الاستراتيجية لجمهورية الصين الشعبية، والتهديدات الملموسة، وفرص تحقيقها، وتطبيق الإطار التحليلي لتحديد العوامل الأساسية، ركيزة للنظر في المكان الذي يجب تركيز الجهود فيه لاتخاذ قرارات سياسية فيما يتعلق بالمنافسة بين الولايات المتحدة والصين طويلة الأمد. يبدو التحضير لصين منتصرة أو صاعدة أكثر حكمة للولايات المتحدة لأن هذه السيناريوهات تتواءم مع اتجاهات التنمية الوطنية لجمهورية الصين الشعبية ويمثّل أكثر السيناريوهات المستقبلية تحديًا للجيش الأميركي. تعني الصين المنتصرة بيئة عمل مختلفة دراماتيكيًا واحتمالية أكبر لتكون الولايات المتحدة والصين متنافستين متصادمتين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم الأوسع على حد سواء. كما تعني صين صاعدة بيئة عمل أصعب في جوار الصين لكن ليس فيما بعده. في كلا السيناريوهين، يجب أن يتوقع الجيش الأميركي خطرًا متزايدًا على القوات المهدَّدة أصلًا، والتي ستتركّز لاحقًا في اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، وخسارة القدرة على العمل بشكل روتيني في المجالين الجوي والبحري فوق غربي المحيط الهادئ.

تتطلّب هذه الظروف اهتمامًا أكبر لتحسين قدرات القوات المشتركة للحفاظ على القوة القتالية في نقاط النزاع في المنطقة وفرض القوة عليها، بالإضافة إلى الاستعداد للعمل مع ذيول لوجستية أطول. بالنسبة للجيش الأميركي، يعني هذا جهودًا لتحسين الوحدات الرئيسية والقدرات المحددة للنقل الجوي والبحري المتوفّر لإحضار الجنود إلى المعركة أو إلى نقطة ساخنة سريعًا قبل اندلاع المعركة. بالنظر إلى الأولويات الواضحة لاستراتيجية دفاع الولايات

المتحدة، من المتوقع كما توجد حاجة لزيادة التمويل لدعم الميزات التنافسية في منطقة المحيطين الهادئ والهندي. لأن مسرح المحيط الهادئ سيبقى على الأرجح في المستقبل القريب مركزًا بالدرجة الأولى على المجالات البحرية والجوية المتنازع عليها، يجب على الولايات المتحدة، رغم ذلك، أن تعطي الأولوية لتطوير القدرات لمجاراة أهداف القوات المشتركة الأوسع. سيكون جزء كبير من تركيز الجيش على الحاجة إلى الميزات التنافسية البرية في أوروبا، لكنّ أهمية التحدي الصيني على المدى الطويل ستتطلب زيادة الاستثمار في مجموعة من القدرات لمنطقة المحيطين الهادئ والهندي كذلك.

في الوقت الذي يضع فيه الجيش الأميركي والقوات المشتركة خيارات الحفاظ على الميزات التنافسية بشكل أعمّ، إنه لمن المهم ملاحظة الوقائع واستغلالها، بما أنها تُعتبر أساسًا للأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد لجمهورية الصين الشعبية. أول هذه الوقائع هو التورّط في نزاع القوة المسلح الذي سيضع أهداف النمو الوطني لجمهورية الصين الشعبية في خطر الفشل الذريع حتى منتصف 2030، وربما حتى منتصف القرن. تقترح استراتيجية الأمن والحدود الزمنية الصينية لبرامج إعادة بناء القوة قدرة تحمّل نامية للخطر، لكنها ما زالت ضعيفة، ويرتبط التقبل الصيني للخطر باستعداد الولايات المتحدة وحلفائها وقدرتها على منع الصين من حل النزاعات الإقليمية المناطقية عسكريًا. ثانيًا، تهدف إعادة هيكلة العسكرية الصينية الضخمة إلى تحقيق الإمكانيات التي حققتها الولايات المتحدة من قبل سنة 1990. ما تزال الصين تلعب دور المطاردة. مع أخذ هذين الواقعين في الاعتبار، تملك الولايات المتحدة موقفًا صلبًا تقوّي به الردع الإقليمي الممتد التقليدي.

يمكن القيام بالكثير عبر استخدام المفاهيم والقدرات الموجودة وإعادة توظيفها، لكن سيتطلب الحفاظ على الميزة التنافسية يتطلّب مع مرور الوقت زيادة الاستثمارات في الإمكانيات والتكنولوجيا ذات الصلة بمنافسة القوة الرئيسية. يشكل نهج النظام الصيني الإطار لبناء قدرة مترابطة دقيقة الضربات مكّنتها قدرات حرب المعلومات ومفاهيمها؛ قد تحاول الصين حتى أن تتجاوز الولايات المتحدة في هذه المنطقة. بالإضافة إلى تصميم مفهوم نُظم تهدف إلى الإطاحة باستراتيجية الولايات المتحدة بإسقاط قوّتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وضعت الصين كل موارد الدولة لتدعم التطبيقات التنموية والعسكرية للتكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الصناعي وما فوق الصوتية والتكنولوجيا الحيوية. يجب على جيش الولايات المتحدة والقوات المشتركة أن تركّز على التحديثات عبر جميع نطاق تطوير

القوة، لمنع الصين من تحقيق التكافؤ على مدى العقدين القادمين، والفوز تبعًا بالتفوّق المتعدد الميادين في آسيا.

إن مسألتي وضع القوة وتطويرها تكتسبان أهمية قصوى في الحفاظ على ميزة في المنافسة العسكرية مع الصين. ولأن الصين ستكون قادرة في الأغلب على المنافسة في كل مجالات النزاع عبر المساحة الواسعة للمنطقة مع حلول منتصف 2030، سيحتاج جيش الولايات المتحدة بكونه جزءًا من القوات المشتركة لأن يكون قادرًا على الاستجابة الفورية للأزمات أو الحالات الطارئة في مراحل مختلفة من النزاع. سيتطلب "احتجاز الأعداء" في بداية الأزمة أو النزاع مجموعة من القوات التي ستتركّز لاحقًا، والقوات الاستكشافية المتنقلة والخفيفة، والقوات المتحالفة القابلة للعمل بانسجام. استنادًا إلى صفات جهود قوات الصين لإعادة الهيكلة والتحديات التي يشكّلها تحديث جيش التحرير الشعبي، هناك قدرات أساسية يجب على هذه القوات مجتمعة أن توفّرها في حالات الطوارئ الإقليمية تتضمن:

- دفاعات جوية متكاملة ومتنقلة.
- قدرات دعم ناري شاملة لمجالات عدة، من ضمنها دراسة لمستقبل الجيش الأميركي بعيدة المدى، وإطلاق النار الأرضي الدقيق؛ مثل نظام الصواريخ متعدد الإطلاق الواسع المدى؛ ونظام صواريخ تكتيكي واسع المدى، وألغام مدفعية منتشرة مطوَّرة.
- عوامل تمكين أساسية مستخدمة للعمليات المستقلة، من ضمنها قدرات الهجوم الإلكترونية والشبكية، وأنظمة طيران بدون طيار ودفاع جوي قصير المدى متكامل ومترابط مع أنظمة المستوى التنفيذي، وأنظمة الاستطلاع الجوي والهجوم بدون طيار، وقدرات الحرب الإلكترونية.
- أنظمة إنذار مسبق خفيفة وكثيرة التنقل لكشف أنظمة الطيران بدون طيار والصواريخ والقصف المدفعي بعيد المدى التابع للعدو.
- الاستطلاع الدفاعي الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، وقدرات الحماية والتطهير.
- اللوجستيات الاستطلاعية، التي تشمل الوضع المسبق السرّي في الميدان.

مع امتلاك هذه القدرات وغيرها، يجب على جيش الولايات المتحدة وقواته الحليفة أيضًا أن يطور ويدرّب على مفاهيم تعزيز الردع التقليدي وتجنّب أن تصبح المنافسة نزاعًا. تتضمّن التوصيات بالمفاهيم والنشاطات الأمور التالية:

- أخذ صفحة من كتاب المخططات الصينية نفسه ودراسة ارتباط أنظمة الحرب والقدرات الإلكترونية مع عمليات الهجوم الإلكترونية والشبكية.
- زيادة تواتر النشاطات التدريبية الثنائية والمتعددة الأطراف على المدى القصير مع الحلفاء والشركاء الإقليميين لنشر القوات بسرعة في مواقع جديدة ووعرة ومتفرّقة بالقرب من النقاط الساخنة الإقليمية.
- إظهار القدرات المتطوِّرة والمفاهيم الجديدة لمساهمات الجيش في عمليات المنع والتحكم.
- إظهار قدرات ومفاهيم جديدة للعمل لتوفير تواصل واستخبارات مرنين للقوات المنتشرة على نطاق واسع في المحيطين الهادئ والهندي.
- تطوير وإظهار القدرة على إجرّاء عمليات اقتحام بوحدات أصغر أكثر فتكًا.
- ضم الذكاء الصناعي إلى هيكل القيادة والسيطرة والاتصالات والمكننة والاستخبارات على جميع المستويات.

إن نوع الدولة الذي ستصبح عليه الصين ونوع الجيش الذي سيصبح عليه جيش التحرير الشعبي مع حلول عام 2050 ليسا لا محتومين ولا بعيدين عن تأثير الجيش الأميركي. ستحدّد طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الصين في السنوات الفاصلة مستقبل الصين ومسار العلاقات الثنائية. من الممكن أن القوى البحرية والجوية عالية الكفاءة والمتجاوبة والصامدة في المحيطين الهادئ والهندي توفّر أفضل وسيلة لردع عدوان الصين وطمأنة حلفائنا وشركائنا في المنطقة. إن قدرة هذه القوات على قمع نظام جيش التحرير الشعبي للاستطلاع والهجوم المتصاعد، بالإضافة إلى عمليات محددة مميزة وقدرات الجيش مثل تلك المذكورة فيما سبق، ستحدد بشكل كبير المدى الذي تبقى ضمنه القيادة الصينية تتجنب المخاطر حين تنظر في الخيارات العسكرية لحل النزاعات الإقليمية.

يمكن أن تؤثر القوات المسلحة الأميركية على جيش التحرير الشعبي من خلال العدد والنطاق وجوهر المشاركة فيما بين الجهات العسكرية. يجب أن يكون توجيه الرسائل بين قيادتي وزارة الدفاع الأميركية والجيش واضحًا ومتواصلًا. من بين جميع الخدمات، ربما كان الجيش الأميركي هو الأقدر على التأثير على جيش التحرير الشعبي في نطاق المشاركة فيما بين الجهات العسكرية على مدى العقود القليلة القادمة لسببين على الأقل. الأول، أن الجيش الأميركي هدف إلى تولّي القيادة في مواجهة الجهات العسكرية لجيش التحرير الشعبي، وهذا

الاتجاه سيستمر على الأرجح. والثّاني هو أن قوات المشاة ستبقى مؤثرة بشدة سياسيًا وبالتّالي ستستمر في كونها الفئة المستهدفة في المشاركة فيما بين الجهات العسكرية.

لأن الصين هي المنافِسة الأبرز على المدى الطويل، من المهم أن نفهم كيف أن استراتيجية الصين العسكرية وجهودها في إعادة البناء متكاملتين في نهج جيش التحرير الشعبي الشامل لبناء قوة إقليمية متكاملة. إن نظرة الصين الحالية إلى علاقتها مع الولايات المتحدة ترتكز على المنافسة التي تشمل مجموعة كبيرة من المسائل، وليس التأثير الجغرافي السياسي ببساطة. يجسّد مفهوم القوة الإقليمية المتكاملة هذه المفاهيم، حيث تقارن الصين قوتها بالنسبة إلى منافسيها الأساسيين. وهي تتضمن الاستقرار الداخلي، والاقتصاد، والقوة العسكرية، والعلوم والتكنولوجيا، والأمن الثقافي من بين مجالات أخرى كثيرة. إن تطبيق إطار مثل الذي استخدم في هذه الدراسة يمكن أن يساعد في تسليط الضوء على مخاوف الصين بشأن ضعفها النسبي في مناطق أساسية، وهذا بأهمية وضع ونشر المفاهيم والقدرات المعالجة فيما سبق هنا. وهذا بدوره يمكن أن يوفر لواضعي السياسة الأميركيين فهمًا أقوى للفرص المحتملة مع نشوئها.

ورقة سياسة حول لبنان:
توصيات لعلاقة ثنائية مستدامة[1]

مجموعة خبراء العلاقات اللبنانية – الأميركية،
معهد الشرق الأوسط، تموز 2020

ملخّص

يقف لبنان اليوم على حافة الانهيار جرّاء الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يمر بها والتي أجّجها انتشار جائحة كوفيد-19 في البلاد. لا شك، في أن انهيار دولة أخرى في الشرق الأوسط سيؤثر بشكل سلبي على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة. ويحتاج لبنان اليوم إلى توجيه دقيق وشامل نحو الاستقرار والتجديد في مجال الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلّب تنفيذ ذلك إصلاحات وطنية ودعمًا دوليًا موجهًا بقيادة الولايات المتحدة.

نصّت التوصيات بشأن السياسات الواجب اتباعها في هذه الورقة البحثية على الأسباب التي تجعل من مصلحة الولايات المتحدة بناء شراكاتٍ مع حلفائها، في سبيل دعم لبنان من أجل تحقيق الإصلاح، وإعادة الإعمار، فضلًا عن النمو والازدهار كدولة مستقلة، ومستقرة، وفعالة.

للولايات المتحدة الأميركية مصالح استراتيجية كبرى تدفعها لدعم لبنانٍ قويٍ ومزدهر وهي كالآتي:

- الحفاظ على لبنان كمثال للتعايش الديني والتسامح والانفتاح، وضمّ مجتمعات وثقافاتٍ متنوعة، فضلًا عن القِيم المشتركة والتاريخ الطويل الذي يجمع بين شعب كل من البلدين.

---

[1] تعريب: فاطمة مطر

US-LEBANON EXPERTS GROUP, "LEBANON POLICY PAPER: RECOMMENDATIONS FOR A SUSTAINABLE BILATERAL RELATIONSHIP", MIDDLE EAST INSTITUTE, JULY 2020.
https://www.mei.edu/sites/default/files/2020-07/US%20Lebanon%20Paper%20Launch%20Dist%2014July%2020.pdf

- تجنب انهيار دولة شرقي البحر الأبيض المتوسط، وهو أمر سيؤدي إلى تدفق أعداد جديدة من اللاجئين (السوريين واللبنانيين)، وخلق ملاذات آمنة جديدة لتنظيماتٍ مثل "داعش" والقاعدة، فضلًا عن أنه سيزيد من قوة وصلابة حزب اللّه.
- ضمان استدامة التعاون العميق مع الجيش اللبناني (القوات المسلحة اللبنانية) بصفته المؤسسة الوطنية الشرعية والموثوقة الوحيدة المولجة حماية استقرار لبنان وسيادته.
- مكافحة نفوذ إيران ووكيلها في البلاد، أي حزب اللّه.
- مكافحة الزحف الروسي والصيني.
- صون الأمن على طول الحدود اللبنانية-الإسرائيلية وتجنّب أي حرب مستقبلية.

دعم الإصلاحات الاقتصادية

نشرت الحكومة اللبنانية خطتها للتعافي المالي والتي تهدف إلى تحسين النظامين الضريبي والمالي في البلاد. يقترح برنامج هذه الخطة تحقيق استقرار العملة، وتعزيز القطاع المصرفي، فضلًا عن اعتماد الشفافية والمساءلة في عمليات ومعاملات الحكومة. تهدف الإصلاحات الضرائبية إلى تخفيض عجز الموازنة، وتحسين الإيرادات وتوضيح كل ما يتعلق بها، وبناء نُظم تجارية وتنظيمية مستقلة وخاضعة للمساءلة، فضلًا عن تخفيض الضرائب والأعباء التنظيمية على الأعمال، وعلى الطبقة الوسطى والفقيرة. وذُكرت في هذه الورقة البحثية توصيات تهدف إلى التقدم في هذا المجال يجب أخذها كاملةً بعين الاعتبار كتحليلات موثوقة.

إن السؤال الذي تطرحه الولايات المتحدة هو التالي: هل تتضمّن خطة الحكومة اللبنانية تعمّقًا كافيًا في التفاصيل لتستحق بذلك الدعم الرسمي من الولايات المتحدة أم يجب على الأخيرة وشركائها انتظار تنفيذ الحكومة اللبنانية لهذه الوعود؟ إن الخطوة الأهم التي يتوجب على الحكومة اللبنانية اتباعها هي اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وهي خطوة يعارضها الخائفون من سقوط نظام المحسوبيات الذي يفضلونه. إن الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى لبنان، وذلك في سبيل مواجهة التحديات المالية والضرائبية الاجتماعية والاقتصادية.

ونظرًا إلى حاجة لبنان الملِّحة لتعزيز استقراره وأمنه، يمكن للولايات المتحدة أن توفّر دعمًا معيّنًا تحت شروط محددة.

- تشجيع الحكومة اللبنانية إلى جانب كافة الأطراف المعنية على تكوين صورة مشتركة تهدف إلى تحقيق تقدم ونمو لبنان.
- دعم عمل لبنان مع صندوق النقد الدولي على وضع خطة إعادة هيكلة تسمح للبلاد بتنفيذ إصلاحات دائمة وموثوقة، وبالتالي تعزيز آفاق الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- الاستمرار في العمل مع مجموعة الدعم الدولية وشركائها لتوفير دعم مشروط، على الصعيد التقني والمالي للبنان، في سبيل تخفيض نفقات الدولة وتطبيق الإصلاحات المنصوص عليها في اتفاقية سيدر مع احترام المعايير التي طرحتها الجهات المانحة. ومن ضمن هذه الإصلاحات إنشاء هيئات ناظمة تعتمد الشفافية مع إشراف فعّال للسلطات بمشاركة الأطراف المعنية كافة، الأمر الذي يؤدي إلى خصخصة منظمة وشفافة.
- وجوب اعتماد الولايات المتحدة وشركائها الآليات الدولية الحالية لدعم لبنان في سبيل تحديد الأصول المنهوبة والمراكمة جرّاء الفساد والحجر عليها واستعادتها.
- كخطوة أولية فورية للإشارة إلى ضرورة العمل على دعم لبنان، قد يكون آن الآوان لكي تقود وتنظم الولايات المتحدة لقاءً للأصدقاء والشركاء في سبيل إظهار دعمهم لبنود خطة الحكومة اللبنانية، وهي خطة أبدت الولايات المتحدة وحلفاؤها استعدادًا للمشاركة فيها عند قيام لبنان بخطوات إصلاحية.

دعم الولايات المتحدة للجيش اللبناني

يُعدّ الجيش اللبناني من أهمّ القوى القتالية المدرّبة في منطقة الشرق الأوسط، فهو لم يلحق الهزيمة بخلايا "داعش" والقاعدة وحافظ على الأمن والسلم على طول الحدود الجنوبية فحسب، بل ضمِن أيضًا حق المواطنين اللبنانيين في التعبير عن آرائهم في الشارع.

- في سبيل تعزيز مسؤوليات لبنان السيادية، يجب أن تكون المخصصات المقدمة للجيش اللبناني متكافئة مع الحاجة إلى توفير وضمان المعدّات والتدريب واستمراريتهما. يجب توفير تمويل مستدام من أجل ضمان دعم حاجات الجيش

اللبناني شرقي البلاد وجنوبيها، وتنفيذه لاختصاصه الذي يقضي بتوسيع عملياته البحرية.

- يجب على الولايات المتحدة مطالبة الحكومة اللبنانية استئناف الحوار المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للدفاع والعمل على تنفيذ سياسة النأي بالنفس حيال الصراع في سوريا.
- يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في جهود الوساطة بين لبنان و "إسرائيل" من أجل تسوية نزاعاتهما على الحدود البرية والبحرية. يجب عليها أيضًا السعي لتمديد ولاية قوى الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) جنوبي لبنان وضمان استمرار عمل هذه القوى في تنظيم الاتصالات والاجتماعات الهادفة إلى إدارة العمليات والتخفيف من حدة النزاع بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي.

دعم الولايات المتحدة للشعب اللبناني والمجتمع الدولي

يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في تنفيذ وعدها بدعم حقوق المحتجين المدنية حقوق الإنسان، وإعلانها عن دعم حوار وطني يجمع بين الحكومة اللبنانية وهيئات المجتمع المدني بخصوص المسائل ذات الأهمية الكبرى. وفي الحقيقة فإنه يتوجب على المحتجين التنظيم من أجل القيام بمبادرات ريادية لتنفيذ الإصلاحات السياسية. إن دعم الولايات المتحدة يجب أن يشمل التالي:

- تعزيز القدرة على بناء وتنظيم الحملات السياسية وتنفيذها.
- تمويل الجهود الهادفة إلى تعزيز المجتمع المدني، والحقوق المدنية للمواطنين وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، واستقلالية الجسم القضائي، فضلًا عن قدرة إنشاء الجماعات والجمعيات.
- توسيع نطاق التعليم وبرامج التبادل وتمويل برامج مثل ESF و ECA وغيرها من البرامج التي تدعم اللبنانيين مباشرة.
- تشجيع الإصلاحات في قطاع الأعمال من أجل خلق مشاريع تجارية صغيرة، والمؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم، فضلًا عن الشركات الكبيرة من أجل بناء قطاع خاص فعّال في البلاد.

- قيادة الجهود الدولية الساعية إلى إنشاء شبكات أمان اجتماعية شاملة وفعّالة لجميع اللبنانيين.

دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة:

يسكن لبنان قرابة المليون لاجئ سوري مسجلّ مقابل أربعة ملايين لبناني، مما يجعل من لبنان البلد الأكر استضافة للاجئين مقابل المواطن الواحد. على الولايات المتحدة الحفاظ على دورها الريادي إلى جانب شركائها الدوليين لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، والعمل على توفير ظروف تسمح للاجئين بالعودة الطوعية إلى وطنهم مع الاحترام الكامل لأمنهم وكرامتهم.

تجديد العلاقة

على الولايات المتحدة ولبنان تجديد شراكتهما في ظل هذه التحديات وذلك لمصلحة شعبيهما، لكي يتم تعزيز استقرار وأمن وازدهار البلدين. يجب على الولايات المتحدة تعزيز هذه العلاقة عبر مساعدة الحكومة اللبنانية على تنفيذ هذه التوصيات بما يناسب الشعب اللبناني ومؤسسات الدولة.

مقدّمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع اللبناني الراهن، وتحديد مصالح الولايات المتحدة الأساسية في هذا الإطار، فضلًا عن رفع توصيات حول كيفية دعم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للإصلاحات الفعّالة والمستدامة في لبنان وذلك بما يتناسب مع مطالب الشعب اللبناني، فضلًا عن ضمان العمل من أجل جعل لبنان بلادًا أكثر شمولًا وازدهارًا وإستقرارًا. يقف لبنان اليوم على حافة الانهيار جرّاء الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يمر بها والتي أججها انتشار جائحة كوفيد-19 في البلاد. لا شك في أن انهيار دولة أخرى في الشرق الأوسط سيؤدي إلى ظهور أخطار جديدة على الصعيد السكاني والاقتصادي والسياسي، وسيؤثر ذلك بشكل سلبي على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة. يحتاج لبنان اليوم إلى توجيه دقيق وشامل نحو الاستقرار والتجديد في مجال الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب تنفيذ ذلك إصلاحاتٍ وطنية ودعمًا دوليًا موجّهًا بقيادة الولايات المتحدة.

بالرغم من الاضطرابات التي واجهها المجتمع والاقتصاد في لبنان، تمتلك الولايات المتحدة مصالح بالغة الأهمية تقضي بالحفاظ على شرعية وديموقراطية مؤسسات الدولة اللبنانية والقوات العسكرية الوطنية، والتعددية التي يتمتع بها المجتمع اللبناني، فضلًا عن الحفاظ على الاقتصاد الحر. هذه هي الحال بعيدًا عن تواجد حزب اللّه المفروض على الساحة اللبنانية، وهو تنظيم شديد التسلح، حليف لإيران، يستهدفه قانون العقوبات الجديد المعروف بقانون قيصر. وقد شكّل المجتمع اللبناني ككل منارة في تشارك القِيم الأساسية لما يزيد عن قرنٍ من الزمن، ولا يزال يشكّل صِلة وصل بين المالح الأميركية ودول المنطقة، لما يمتلكه من تأثير ضخم على الصعيد الثقافي والتربوي والاجتماعي.

وبما أن الولايات المتحدة تنقّح وتطوّر سياستها الخارجية نظرًا للتشتت الذي تسبب به انتشار جائحة كورونا، من الضروري وضع لبنان بمنزلة الصديق والشريك، واعتباره عاملًا معززًا للقيم والمصالح الأميركية في الشرق وفي المنطقة ككل (الشرق الأوسط).

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع اللبناني الراهن، وتحديد مصالح الولايات المتحدة الأساسية في هذا الإطار، فضلًا عن رفع توصيات حول كيفية دعم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للإصلاحات الفعّالة والمستدامة في لبنان وذلك بما يتناسب مع مطالب الشعب اللبناني، فضلًا عن ضمان العمل من أجل جعل لبنان بلادًا أكثر شمولًا وازدهارًا واستقرارًا.

معالم الأزمة الحالية، منذ تشرين الأول 2019 حتى اليوم

أدّى تراكم سوء الإدارة والفساد على مدى عقود، فضلًا عن الاقتراب أكثر فأكثر نحو الانهيار الاقتصادي، إلى اندلاع احتجاجات ضخمة قطعت الحدود الطائفية والمناطقية في البلاد وذلك في تشرين الأول من العام 2019. وبالرغم من عدم وجود قيادة محددة لهذه الاحتجاجات إلا أن المطالب الشعبية للمحتجين تمحورت حول أربع نقاط أساسية بارزة في الفشل الحاصل في عمل الحكومة اللبنانية، وهي: الفساد المستشري، وضعف الشفافية في النشاط الحكومي، والنظام الطائفي الحالي القائم على شبكات المحسوبية والزبائنية، وعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة الأساسية مثل الكهرباء وإدارة النفايات والحفاظ على البيئة وإطفاء حرائق الغابات فضلًا عن الحفاظ على خيرات لبنان الطبيعية، وأخيرًا السنوات الطويلة من سوء إدارة الاقتصاد اللبناني وهو أمر أدّى إلى إفلاس البلاد والقضاء على مدّخرات الملايين من اللبنانيين، فضلًا عن ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة.

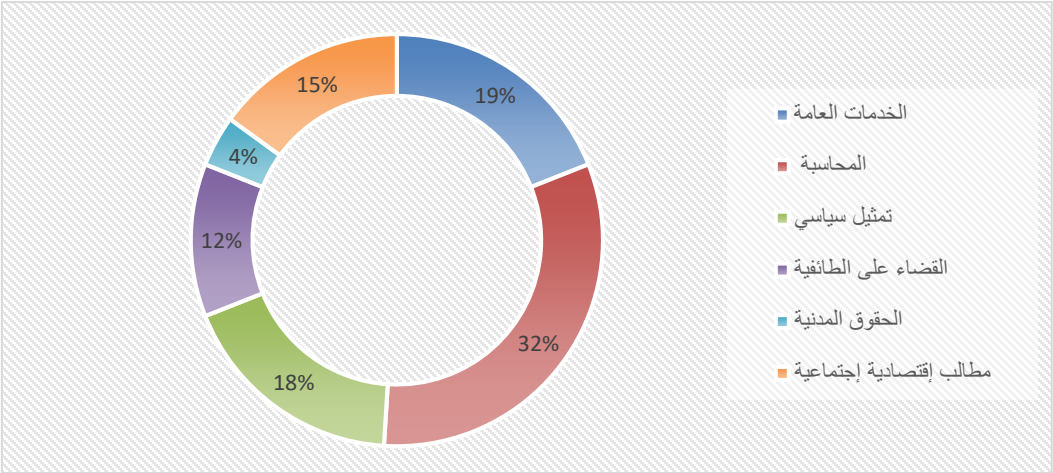

المصدر: المركز اللبناني للدراسات استصرح 213 متظاهرًا في ساحَتَي رياض الصلح والشهداء بين 23 و26 تشرين الأول، أثاروا 590 مطلبًا

شكّلت المطالب السياسية ثلثي مطالب المتظاهرين، فهؤلاء يطالبون بالمحاسبة وبتحسين تمثيلهم السياسي، فضلًا عن المطالب المتعلقة بالحقوق المدنية وبإلغاء الطائفية. أما الثلث المتبقي فهو يشمل المطالب المتعلقة بالخدمات العامة والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

وطالب المحتجون بتغييرات أساسية في بنية الحياة السياسية اللبنانية. فقد طاب هؤلاء باستبدال الطبقة الأوليغارشية الفاسدة الحاكمة، وتوفير خدمات وشبكات أمان اجتماعية فعّالة وذلك بشكل متساوٍ على صعيد المناطق والمجتمعات، والقيام بتدابير فعّالة بهدف تجنّب انهيار الليرة اللبنانية، وفرض قيود على التحولات المصرفية الفاسدة، فضلًا عن الحفاظ على مدّخرات المواطنين، وإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الفاشل غير القادر على توفير فرص عمل، ووضع حد للأسس الطائفية في توفير الموارد للحكومة وتقسيم الوظائف فيها وذلك بشفافية تامة وبشكل مدروس، وتعزيز سيادة القانون بفعالية في صفوف المجتمع، كذلك حماية البيئة والحفاظ عليها. وبالرغم من هذه الأهداف المشتركة التي تجمعهم، لم يتطوّر المحتجّون حتى الآن منصة عمل مشتركة أو تكتيكات محددة تسمح لهم بالضغط بشكل أكثر فعالية على الطبقة الأوليغارشية الحاكمة من أجل اعتماد أجندة إصلاحات جدية.

إن النظام الاقتصادي الفاشل ومستوى المعيشة المتردية ليسا سوى نتيجة الفشل الحالي والسابق للقيادة على مستوى الحكومة والاقتصاد الأمر الذي حفز نمو اقتصاد غير منتج من دون أي استثمارات تذكر في القطاعات الإنتاجية، وانعدام استقرار على المستوى المالي تأجّج

جرّاء سنوات من انعدام التوازن الاقتصادي فضلًا عن عوامل خارجية أهمها تراجع التحويلات المالية التي كانت تعدّ صمام الأمان للاقتصاد اللبناني. ويعدّ لبنان البلد الأكثر استدانة مقارنة بناتجه المحلي فضلًا أن العملة الوطنية ذات القيمة المبالغ بها تشهد انهيارًا حادًا الأمر الذي يؤدي إلى تراجع هائل في مدخول الأفراد وفي مستوى معيشتهم لاسيما في ظل النظام الاقتصادي اللبناني القائم بشكل أساسي على الاستيراد لتلبية حاجات السوق المحلي. وأدّت خسارة فرص العمل وإقفال المشاريع أدى بشكل كبير إلى زعزعة استقرار حياة معظم اللبنانيين.

إن خدمات أساسية مثل الطاقة والإمدادات الصحية والاتصالات والخدمات التعليمية فضلًا عن حسن إدارة الموارد البيئية، وهي خدمات كانت في الأصل تشهد ضعفًا في جودتها باتت اليوم غير متوفّرة، ويفوق الإنفاق العام مداخيل الحكومة بشكل كبير.

وقد تضاعفت أوجه الخلل هذه جرّاء انتشار جائحة كورونا التي أثرت بدورها على الحياة العامة واستنزفت الاقتصاد اللبناني وشكلت تهديدًا للمجتمع حيث دفعت به نحو خطر التفكك وانهيار الدولة. **ويمكن القول إن هذه الظروف التي يمر بها لبنان قد تطول، وقد يحتاج إلى مدة زمنية طويلة لاستعادة عافيته الاقتصادية**.

أعلنت حكومة الرئيس حسان دياب عن خطة "التعافي المالية " للتعامل مع بعض التحديات القائمة وتتم حاليًا مناقشة هذه الخطة مع صندوق النقد الدولي للتوصل إلى استراتيجية إصلاحية شاملة في سبيل إعادة اكتساب الحكومة اللبنانية لثقة الشعب من جهة والدول المانحة والمستثمرين من جهة أخرى، وفي حال لم يتم تحقيق تغييرات أساسية على الصعيد الوطني فإن لبنان يواجه بشكل جلي خطر الفوضى والانضمام إلى لائحة الدول المنهارة في المنطقة ، وخطر انهيار لبنان قد لا يخدم مصلحة أميركا في المنطقة ، والأمر الذي يثير قلق المجتمع الدولي فضلًا عن قلق المعارضة المحلية هو الخوف من عدم قدرة الحكومة الحالية على تحقيق إصلاحات ملموسة ومواجهتها للأوليغارشية الحاكمة.

من الضروري عدم المبالغة عند الحديث عن أهمية وجود رؤية موحّدة حول الوضع اللبناني.

إن هشاشة التوافق بين المحتجين والمجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى بما فيها بعض الاتحادات والجمعيات المهنية والمنظمات الخدماتية والجهات الدينية فضلًا عن القيادات

السياسية، حول السمات الأساسية للدولة يجعل مهمة التقدم والنمو صعبة جدًا. ثمة نقاط مشتركة بين الأطراف مطلوبة لتحقيق التوافق حول قيم عامة وتطلعات موحّدة فضلًا عن تقديم التنازلات والتضحيات اللازمة للإعادة بناء لبنان.

يمكن للولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي أن يساهما بشكل كبير في تعافي لبنان وذلك عبر إظهارهما الدعم اللازم لكي تتمكن البلاد من المضي قُدمًا وتحديد أولوياتها المستقبلية.

بعد تقييم أهمية العلاقة التي تجمع بين الولايات المتحدة الأميركية ولبنان ستستعرض هذه الدراسة لثلاثة عناصر من مجالات الاهتمام المشتركة بين البلدين.

وليس أولها سوى القضية الأكثر ظهورًا على الساحة اللبنانية وهي الحالة الاقتصادية الاجتماعية المتعثرة لذلك سيتم استعراض خطوات تفصيلية لدعم المواطنين الأكثر فقرًا والأكثر هشاشة في المجتمع اللبناني، فضلًا عن خطوات تسمح بالوصول إلى بر الأمان في ظل الانهيار الاقتصادي والنقدي والمصرفي، والعمل على النمو السريع والتعافي المستدام.

أما المسألة الثانية فهي البيئة السياسية الحالية أو الوضع السياسي الراهن الذي يعيق ويعرقل أي نشاط سياسي ثقافي بديل في البلاد ويمنع المواطنين اللبنانيين بالتالي من ممارسة حقوقهم. أما المجال الأخير فهو يتضمن توصيات حول ما يمكن للولايات المنحدة الأميركية والمجتمع الدولي فعله من أجل لعب دور داعم في تمكين لبنان من استعادة عافيته ومصداقيته في المنطقة والعالم.

يعتقد 90،6 بالمئة من اللبنانيين بأن الظروف الاقتصادية في البلاد ستزيد سوءًا بحلول تشرين الأول من العام 2020 بشكل يفوق ما كان عليه الأمر في نيسان الماضي وذلك بحسب دراسة قام بها بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت في نيسان الماضي.

من ضمن مصالح الولايات المتحدة الأميركية أن تضمن عدم انخراط روسيا، "التي أسّست لنفسها دورًا كبيرًا في الشرق الأوسط منذ تدخّلها العسكري في سوريا عام 2015"، في الشأن اللبناني أو أن تطوّر نفوذها على الساحة اللبنانية.

حيثيات اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالشأن اللبناني:

تفضّل الولايات المتحدة الأميركية أن يكون لبنان بلدًا مستقرًا ومزدهرًا، الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة الأميركية إلى صياغة سياسات تدعم الوصول لهذه الغاية. فإن مصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة تنمو نظرًا لتنامي قوى إقليمية أخرى مثل إيران وتركيا فضلًا عن قوى خارجية مثل روسيا والصين، وكذلك بسبب تواجد حلفاء لها في المنطقة كدول الخليج و"إسرائيل"، الأمر الذي يعطي لبنان دورًا جيوستراتيجيًا هامًا. وقد بدأت الولايات المتحدة الأميركية دعمها الأمني للبنان منذ العام 2006 ووصل مجموع هذا الدعم إلى ملياري دولار منذ ذلك الحين.

ويعدّ الجيش اللبناني أحد أهمّ شركاء الولايات المتحدة الأميركية نظرًا للدور المهم الذي يلعبه على صعيد مصالح السياسة الأميركية في المنطقة لناحية الحفاظ على وقف العمليات العدائية على طول الخط الأزرق مع إسرائيل والاستمرار في تحقيق مساعي مكافحة الإرهاب وتوفير الاستقرار الداخلي المطلوب وتعزيز الموقف العسكري اللبناني الصلب على طول الحدود الشرقية مع سوريا، فضلًا عن أن توفير الدعم للجيش اللبناني مهم من حيث جعله القوة العسكرية الوطنية الشرعية البديلة لحزب الله. كما أن من مصلحة الولايات المتحدة الأميركية أن تخفف من حدة التوترات بين لبنان و"إسرائيل" من أجل تجنب أي حرب مستقبلية بين حزب الله و"إسرائيل" قد تكون أكثر دمارًا ووحشية من حرب العام 2006 لذلك تلعب الولايات المتحدة الأميركية دور الوسيط بين لبنان و"إسرائيل" لوضع حد للخلاف القائم حول الحدود البرية والبحرية.

أن عدم نفاذ حزب الله وإيران وسوريا إلى المؤسسات المالية اللبنانية وعدم استخدامهم لها يصبّ في مصلحة الولايات المتحدة الأميركية. وهذا الأمر قد ضاعف من حملة الضغط القصوى ضد إيران لا سيما في ظل إدارة ترامب. وتعدّ حجة دامغة في سبيل ضمان استقرار وشمولية النظام المصرفي في لبنان. من مصلحة الولايات المتحدة الأميركية أيضًا أن تضمن عدم تطوير روسيا نفوذ لها على الساحة اللبنانية لا سيما بعد أن أسست لنفسها دورًا كبيرًا في الشرق الأوسط عبر تدخلها العسكري في سوريا في العام 2015.

وكانت شركة نوفاتك الروسية قد فازت في مناقصة إلى جانب شركة توتال الفرنسية وشركة إيني الإيطالية وذلك للقيام بمشاريع استخراج الغاز الطبيعي من المياه الإقليمية اللبنانية.

ووقّعت شركة روزنفت الروسية عقدًا لمدة عشرين عامًا مع منشآت النفط اللبنانية في طرابلس الأمر الذي وفّر لروسيا موطئ قدم طويل الأمد في الشمال اللبناني وذلك على مقربة من قاعدة حامات الجوية حيث تتعاون الولايات المتحدة الأميركية والجيش اللبناني في إطار عمليات مكافحة الإرهاب. وكانت روسيا قد عرضت معدات عسكرية ومساعدة في إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم فضلًا عن الاستثمارات في قطاع الطاقة كما أنها أعربت عن رغبتها باستخدام الخبرة اللبنانية في مجال الأعمال لمساعدتها في النفاذ إلى الأسواق الأفريقية إلا أن أيًا من ذلك لم يتم تحقيقه حتى الآن.

يقدّر لبنان علاقاته بالولايات المتحدة الأميركية إلى أبعد حدود الروابط التاريخية والالتزام المشترك ببناء مجتمع حر. إن هذه العلاقة قائمة على قيم متبادلة ومصالح مشتركة لا سيما في مجال الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة فضلًا عن دعم أميركا للبنان حر مستقر ومزدهر. إنّ نجاة لبنان وتحسّن نوعية الحياة فيه توفّر مثالًا هامًا للتعايش والتسامح والانفتاح وتقبّل ثقافات وأنماط حياتية مختلفة. إن هذه العلاقة تُعزّز أيضًا من قبل الجالية اللبنانية الأميركية التي لعبت دورًا رياديًا على الصعيد الثقافي والاقتصادي والسياسي في الولايات المتحدة الأميركية وذلك على مدى القرن الماضي.

كخطوة أولية أساسية يجب على لبنان التركيز على أولوياته القائمة على نظام اقتصادي موثوق ومدعوم

إصلاح الاقتصاد والقطاع المالي العام

يشهد النظام اللبناني تراجعًا منذ مدة زمنية طويلة إلا أنه تراجع بحدة منذ خريف 2019 ومرة أخرى عندما أعلنت الحكومة في السابع من آذار/مارس من العام 2020 أنها ستتخلف عن دفع سندات الدين بالعملة الأجنبية. وعلى مدى العقدين الماضيين تمت المبالغة في تقييم الليرة اللبنانية وهي الآن خسرت أكثر من 60٪ من قيمتها لا تزال تشهد تراجعًا كبيرًا الأمر الذي يضعف بشكل هائل القدرة الشرائية للمواطنين مما يسير بالبلاد نحو ارتفاع بمعدلات الفقر.

تضمنت خطة الحكومة استراتيجية لتخفيض قيمة الليرة اللبنانية إلا أنها تفتقر للتفاصيل حول نظام سعر الصرف الذي سيتم اعتماده وكيفية ضخ السيولة في هذا النظام، الأمر الذي يـؤدي إلى تقلبات إضافية في قيمة الليرة وإلى تلاعب إضافي بالعملة. وبما أنه لم يعد للمصارف نفاذ على الأموال التي أدانتها للحكومة وللبنك المركزي، قررت فرض قيودٍ على قدرة

المودعين على سحب أموالهم إن كان بالليرة اللبنانية أو الدولار الأميركي. وشهدت البلاد هروبًا واسعًا لرؤوس الأموال منها عدد من الحسابات الكبيرة بالدولار فضلًا عن نفوذ سياسي كبير سمح بنقل بعض رؤوس الأموال إلى الخارج البلاد ضاربًا بعرض الحائط القيود المفروضة من البنوك.

يتوجّب إذًا على الحكومة مواجهة هذه التحديات فضلًا عن الشق التشريعي الذي يتوجب على البرلمان القيام به. هذه المهمة ليست مهمة سهلة فالأحزاب السياسية الأوليغارشية اللبنانية تسيطر على البرلمان اللبناني. ومن العوائق المحتملة في طريق الإصلاح التحفظات التي يطرحها القادة الطائفيون حول إمكانية فضح أزمة الإنقاذ التي يطرحها صندوق النقد الدولي للممارسات الفاسدة مما قد يؤدي إلى تجفيف مصادر المحسوبية أو التحفظات التي قد يطرحها حزب اللّه وحلفاؤه السياسيون حول إمكانية زيادة النفوذ الأميركي والغربي مع الالتزام بحزمة الصندوق النقد الدولي ومن دون إجماع شامل وواسع النطاق يضم كافة الأطراف المعنية في لبنان ستظل المساعدات الأجنبية مجرد أوهام. كخطوة أولية أساسية يجب على لبنان التركيز على أولوياته المتمثلة ببناء نظام اقتصادي مدعوم بالإجماع. وفي حين طرحت العديد من الحلول إلا أن إطار عمل موحد سوف يوفر أسسًا لتقييم الخطوات المحتمل إنجازها وتحديد الأولويات المطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي فضلًا عن الخطوات المرتبطة بمشاريع سيدر بما يرقى إلى تطلعات الشعب اللبناني. من دون إجماع شامل واسع نطاق لكافة الأطراف اللبنانية المعنية ستظل المساعدات الأجنبية مجرد أوهام.

الشعب أولًا: تعزيز وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي

إن أي استراتيجية اقتصادية موثوقة يجب أن تتضمن توسيعًا وتوزيعًا لشبكات الأمان الاجتماعي في البلاد بتمويل كامل لصناديق الدعم الاجتماعي الموجودة في ظل الحكومة الحالية فضلًا عن تأمين دعم طويل الأمد لقطاع الصحة اللبناني ولرفاه المجتمع ولنظام إسكان بأسعار مدروسة متوفّر للجميع، إضافة إلى نظام رواتب تقاعدية حيث يشهد هذا النظام ضعفًا في التمويل ذلك إن وجد. وإن التعامل مع الحاجات الفورية يجب أن يكون مشمولًا في الحلول على المدى البعيد من أجل توفير نظام خدمات اجتماعية مستدام. وبحلول نهاية العام 2019 يقدّر البنك الدولي أن 45٪ من الشعب اللبناني يعيش في الفقر وأن هذه النسبة سترتفع قريبًا لتصل إلى 75٪ من مجمل الشعب اللبناني.

وبالتالي فإن مئات آلاف اللبنانيين سيواجهون الجوع والتشرد وذلك بنسب غير مسبوقة. هذه النسب لا تشمل حتى اللاجئين ففي لبنان يعيش أكثر من 65٪ من اللاجئين الفلسطينيين و73٪ من اللاجئين السوريين في ظروف الفقر وذلك قبل انتشار جائحة كورونا بحسب الدراسات التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة. ظاهرة الفقر والبطالة الحالية غير مسبوقة في البلاد. ويقدر أن الطبقة الوسطى التي كانت تشكل 65٪ من المجتمع اللبناني في العام 2016 قد فقدت حوالي ثلثي قدرتها الشرائية وأصبحت تتجه شيئًا فشيئًا نحو الفقر.

يظهر ذلك بشكل كبير عند ملاحظة تزايد حالات سوء التغذية وعدم قدرة اللبنانيين على شراء الأدوية أو الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها لأنهم لا يملكون ثمنها. وإن التعافي الاقتصادي الذي قد يطرحه صندوق النقد الدولي سوف يتطلب تخفيض نفقات الحكومة. وفضلًا عن ذلك يجب إيجاد حل لمسألة ضعف الموارد والخبرة في وزارة الشؤون الاجتماعية التي تسببت في تفكيك صندوق الضمان الاجتماعي وتخفيض تمويله، وهو يغطي أقل من 45٪ من القوى العاملة في القطاع الخاص الأمر الذي يترك فئة كبيرة من الشعب اللبناني من دون حماية اجتماعية فضلًا عن عدم تمويلها بشكل فعال لمختلف أشكال التعليم العام. يجب أن يكون الشعب اللبناني هو الأساس لأي استراتيجية تعافي ويجب أن يولى أولوية في التنسيق والإدارة الفعالة لأي برنامج إصلاحي لا سيما إذا ما خصصت الولايات الأميركية المتحدة والمجتمع الدولي برنامجًا لإعادة بناء خدمات اجتماعية فعالة في لبنان.

وجوب إعادة هيكلة القطاع المصرفي

يجب اتباع خطوات محددة خلال السنة القادمة من أجل وضع الاقتصاد اللبناني على مسار إعادة النشاط الحيوي والمعاملات الموثوقة والنظام المالي السليم. إن إعادة هيكلة القطاع المصرفي يجب أن تحتل مركزًا كبيرًا في أي خطة تحوّل اقتصادي وإنه لمن الواجب الحفاظ على الودائع المتوسطة والصغيرة وتلك الخاصة بشبكة الأمان الاجتماعي ورواتب التقاعد وصناديق النقابات. وكما ذكرنا يجب اعتماد تشريعات تتضمن قيودًا على رؤوس الأموال من أجل السيولة الموجودة بين المواطنين اللبنانيين والقطاعات الإنتاجية بعدل.

وإذا ما أقدمت المصارف على مخالفات في هذا المجال يجب التعامل معها بحزم. وكملاذ أخير، من الممكن اللجوء إلى حماية الودائع الكبيرة، ولكن يجب أن يتم تشريع وإدارة خطوة مماثلة

بشفافية. أما مسألة معالجة رؤوس أموال المصارف فهي تعتمد على نتائج المفاوضات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي والقطاع المصرفي.

وبحسب عدة مصادر فإن خيار تجميع أصول الحكومة القابلة للخصخصة مثل الطاقة والمحروقات والاتصالات وغيرها من القطاعات فضلًا عن الممتلكات المادية والموارد الناتجة عن المشاعات، وبعض الوظائف مثل الجمارك والبريد وتحويل هذه القطاعات كافة إلى مورد مالي لتسديد ديون الحكومة للمصارف فضلًا عن كونها مصدر جذبٍ للسيولة. وبحسب خطة التعافي فإن إعادة هيكلة القطاع المصرفي وأي تدبير قد يؤثر مباشرة على ودائع المواطنين يجب أن يتم تطبيقه بالتوازي مع إصلاحات ضريبية مباشرة وموثوقة، فمن دون هذه الإصلاحات لن تنجح مساعي إعادة الهيكلة الأمر الذي سيزيد من الخطر الذي تتعرض له لودائع، فضلًا عن إضعاف الائتمان السيادي وعدم التشجيع على إعادة رسملة المصارف.

إن الهدف الرئيسي لأي تدخل في القطاع المالي يجب أن يحيي الثقة في القطاع المصرفي من جديد وتعيد تدفق الائتمانات وكذلك النفاذ غير المقيد على الودائع. فضلًا عن ذلك فإنه من أجل إعادة إحياء رأس المال الاحتياطي ومواجهة الحالة الكارثية لمالية الحكومة فإن الإصلاحات في القطاع المالي يجب أن تتجنّب تعرُّض القطاع العام للمصارف وتحفيز هذه الأخيرة على إقراض القطاعات الإنتاجية.

ويجب أن تتضمن هذه المساعي خطوة مهمة وهي وضع حد للهندسات المالية غير التقليدية التي اعتمدها المصرف المركزي بالتوازي مع تحسين قدرة المصارف على النفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية. ويجب أن تطال أي إصلاحات للنظام الضريبي مجموعة من الوظائف والمهام في الحكومة، ويجب أن تبدأ هذه الإصلاحات بتفعيل أجهزة قضائية وتنظيمية مرتبطة مباشرة بالبرلمان بدلًا من الوزارات، لأن هذا الأمر في الوقت الراهن يعرقل عملية تحديد المسؤوليات وتوزيع الموارد.

ونظرًا لسيطرة النظام الطائفي الحالي على الحكومة والبرلمان، تعدّ هذه الخطوات مشروطة بتعديل نطاق الهيئات الرقابية في قطاعات النفط والاتصالات والطاقة من أجل ضمان استقلاليتها عن الوزارات المعنية. ومن الضروري أيضًا ضمان استقلالية عدة أجهزة ومنها المصرف المركزي وإدارة المناقصات وديوان المحاسبة فضلًا عن هيئة إدارة الأسواق المالية

وضمان عدم التدخل بعملها الرقابي ويجب أن يتم وضع هذه الأجهزة تحت إشراف القضاء والبرلمان.

ضرورة إصلاح الإنفاق المالي الحالي غير الفعّال والضعيف في وجه الفساد

ليس قطاع الكهرباء سوى أحد الأمثلة الأكثر بروزًا على أزمة الإنفاق العام. لن يتم وضع حد لثقافة الاقتصاد الريعي إلا عبر نظام إصلاحي تنظيمي وإداري. وسوف تسمح هذه الإصلاحات إلى جانب المدّخرات المتراكمة جرّاء انخفاض خدمة الدين العام بزيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية والبنى التحتية. أما على صعيد الإيرادات فمن الضروري تطبيق إصلاحات واسعة النطاق مركزة على مواجهة نظم الجباية الضعيفة والفاسدة بدلًا من زيادة على الضرائب فضلًا عن معالجة مسألة الاعتماد المفرط على قطاعات معيّنة.

يجب أيضاّ تعديل القوانين الضريبية من أجل تحقيق التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة إضافة إلى إرساء قواعد الضريبة التصاعدية على إجمالي المداخيل. فضلًا عن ذلك من الممكن وضع قانون ضريبي ملزِم وموثوق قادر على قياس حجم العجز المتوقع في الموازنة. أن الفساد يستوطن في كافة زوايا الحكومة اللبنانية. ولا يمكن إضعاف هذا الفساد من دون إصلاحات شاملة تطال الثقافة الراعية له وذلك عبر السعي لتعزيز الشفافية ومواجهة جذور نظام المحسوبيات فضلًا عن اعتماد تشريعات صارمة لمكافحة كافة أشكال الفساد.

ما من طرق مختصرة للسيطرة على الفساد واقتلاع جذوره من المجتمع. إن الوقوف في وجه الفساد وتعزيز الشفافية ومكافحة الأعمال غير القانونية مثل الاستحصال على عقود غير شرعية أو استنزاف أموال الحكومة أو تقديم الرشوة لتجنّب الإيفاء بدفع الضرائب والمستحقات فضلًا عن التهريب يتطلّب عملًا شجاعًا من قبل الحكومة والقضاء. إن ذلك يتطلب بالفعل جهدًا مجتمعيًا شاملًا. وإلى جانب حل أزمة الإنفاق العام يجب تعزيز الإيرادات عبر اعتماد نهج متعدد الأبعاد يشمل دعم السطات الضريبية والجمركية المستقلة والشفافة والبعيدة عن نفوذ الزعماء السياسيين الطائفيين. ويعدّ التهرّب الضريبي فضيحة كبيرة وكذلك عمليات التهريب والرشى المتفشية في كافة المرافق الجمركية.

لا يمكن للحكومة السعي إلى تحسين إيراداتها من دون تحرير السلطات المعنية من تلاعب السياسيين وسيطرتهم وهو أمر امتد على مدى العقود الماضية. ضمن الخطوات التي يمكن اعتمادها نذكر إعادة هيكلة الدين العام بالتوازي مع حماية حقوق صغار المودعين وفرض

ضريبة على الودائع الكبيرة تدفع لمرة واحدة مقابل أسهم في المصارف. وكما ذكرنا قد تلجأ الحكومة إلى بيع ممتلكاتها التي تواجه نوعًا من الفشل وذلك بشكل مؤقت، فضلًا عن اعتمادها تشريعات لاستعادة المشاعات العامة والأملاك البحرية، التي سيتم استغلالها وعدم استخدامها بطرق غير شرعية حاليًا. ومن ضمن التدابير الممكن اعتمادها أيضًا والتي تعود بفائدة على لبنان إمكانية حلّ أو دمج بعض من الـ 94 هيئة ومؤسسة عامة التي لم تعد ذات فائدة فضلًا عن إعادة توزيع موظفيها على المواقع الشاغرة في القطاع العام. من الضروري أيضًا تطوير خطط عمل قصيرة ومتوسطة المدى تتضمن تحقيقًا ماليًا جنائيًا يطال المصرف المركزي في سبيل **تسريع عملية استعادة الأموال المنهوبة والمهرّبة خارج البلاد**.

ومن الممكن استخدام آليات خاصة بمنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي فضلًا عن قوانين وتشريعات أميركية من أجل التحقيق في مصادر ووجهات التحويلات الخارجية التي انتهكت القيود المصرفية والتي أتت كنتيجة للتعاملات السرّية. ويجب أن يتم الإعلان عن نطاق هذه الخطوات وغيرها وتفاصيلها، من أجل كسب ثقة المواطنين ومن أجل التخفيف من حدة التضحية التي يعاني منها هؤلاء.

دور المجتمع الدولي

للمقرضين والمؤسسات المالية ووكالات التصنيف دور هام وكبير يجب عدم الاستخفاف به. فالمعايير والشروط التي طرحتها هذه الجهات كحل ضروري للأزمة الاقتصادية طويلة الأمد معروفة. ومن ضمن هذه الشروط خطة لمعالجة قطاع الطاقة وعملية تفكيك أو دمج المؤسسات والهيئات العامة الحالية، فضلًا عن فرض ضريبة تصاعدية على إجمالي المداخيل، ووضع نُظم ملائمة خاصة بفرض القيود على رؤوس الأموال، ذلك إلى جانب استحداث قوانين ذات صلة باستقلالية المؤسسات القضائية والرقابية وصلاحيتها.

أما التمويل بالعملات القابلة للتحويل الذي يقدّمه صندوق النقد الدولي وغيره من الجهات فيجب أن يتعرض لرقابة فعالة من أجل ضمانة عدم إخراج المسؤولين الفاسدين لهذه الأموال إلى سوريا أو إلى بلدان أخرى. لكن من المفترض أن يؤدي تطبيق هذه التدابير إلى التراجع في التعطيل الذي يتعرض له القطاع العام، وإلى تجنب اللجوء إلى تدابير تعسفية قد تؤثر بشكل سلبي على الطبقة الوسطى والدنيا. وفي جميع الأحوال يجب بذل جهود واضحة وفعّالة

في سبيل التخفيف من حدة الفساد المستشري في كافة نشطات الحكومة وفي عملية تأمينها للخدمات.

أما عملية إعادة الهيكلة بقيادة صندوق النقد الدولي فهي ضرورية من أجل استعادة الثقة المطلوبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. وبغضّ النظر عن كيفية وصفها فإنه من المستحيل الاستخفاف بحجم أي نوع من التدخلات المصغرة وآثارها على المجتمع والاقتصاد اللبناني إذا ما رغب لبنان بالتقدم إلى الأمام عبر استراتيجية تعافي اقتصادية واقعية.

وإنها لخطوة أساسية أن تعتمد السلطات اللبنانية خطة إعادة الهيكلة من ضمن سياستها الحكومية وأن لا تعتبرها من صندوق النقد الدولي وذلك من أجل بناء دعائم لما يعرف ب طريق الإصلاح الصعبة.

السير نحو حكومة للشعب ومن الشعب

وبالرغم من حركات الاحتجاج واسعة النطاق لم تقم الحكومة الحالية بالضغط اللازم لتحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية، والتي تم تمرير العديد من هذه المقترحات المتعلقة بها إلى البرلمان. وقد قدّمت أزمة جائحة كورونا استراحة قصيرة للحكومة اللبنانية حيث تجنب العديد من المحتجين التواجد في أماكن مكتظة، إلا أن التوترات الكامنة لا تزال مستمرة في التفاقم، أما المحتجون فهم يعودون شيئًا فشيئًا إلى الشارع. وسيصبح من الصعب مقاومة هذا الوضع نظرًا لتفاقم الحالة الصحية والاقتصادية.

لن تحل المواجهة السياسية إلا عبر الانتخابات النيابية التي ينتظر حصولها في العام 2022. وتعد ضمانة حصول الانتخابات في وقتها أمرًا حيويًا بالرغم من أن بعض المعارضين يطالبون بإجراء انتخابات نيابية مبكرة. وفي حين أبدى العديد من المحتجين وبعض الزعماء السياسيين رغبتهم في إجراء انتخابات نيابية جديدة في ظل قانون انتخابي معدل وتحت إشراف لجنة رقابة على الانتخابات تتمتع باستقلالية، لن تخدم هذه الانتخابات المبكرة إلا النخب السياسية التقليدية المنظمة والتي تمتلك موارد كافية لإدارة حملاتها.

أما الخطوة الأولى لكل ذلك فهي اتباع عملية شفافة وموثوقة لإحداث التغيير السياسي. وسيتطلب ذلك مدة زمنية طويلة. كما نلحظ عقبات بنيوية مثل بعض المواد الدستورية التي تفرض توازنًا طائفيًا في البرلمان والتي تحدد السن القانوني للانتخاب بـ 21 عامًا. أما

اتفاق الطائف فهو يتضمن بعض البنود التي يؤدي تطبيقها إلى إلغاء الطائفية السياسية وإنشاء مجلس شيوخ يعنى بالسياسات الدفاعية والخارجية. إلا أن أيّا من هذه الأحكام لم يبصر النور حتى اليوم.

من أجل الوصول إلى مجتمع أكثر مساواةً وعدالةً

بيد أن عددًا من الخطوات قابلة للتنفيذ اليوم، بدءًا من الالتزام الحقيقي وواسع النطاق للحكومة باحترام سيادة القانون في كافة نشاطاتها. ويتضمن ذلك وضع حدٍ للفساد عبر آليات مؤسساتية وقانونية فعّالة وحماية حقوق الإنسان الأساسية والحقوق المدنية للمواطنين وإنشاء أجهزة رقابية وقضائية مستقلة وتحقيق المساواة في مجال حقوق المرأة والأقليات، فضلًا عن توفير الخدمات على أساس المصداقية والمساواة. إن حقوق المواطنين مكرسة في الدستور اللبناني وفي عدد من الاتفاقات الدولية التي وقّع عليها لبنان، إلا أن هذه التشريعات بالكاد تم تطبيقها وما اعتمدت إلا للعرض أو للتباهي. كما أنه من الضروري اعتماد أليات للمحاسبة ولتوفير تقارير وإخباريات حول الانتهاكات من دون الخوف من الانتقام.

نتج عن الحركة الاحتجاجية الوطنية في لبنان فرصة تاريخية للإصلاح ولتحسين الإدارة. إذًا يجب القيام بعدد من المهمات، وهي:

- إنشاء آلية مركزية أكثر شمولًا للتنسيق بين مئات المجموعات الناشطة حاليًا، والتي تعمل في أغلب الأحيان بصورة منفصلة.
- الاستمرار في التنظيم والحشد الفعّال عبر الإنترنت نظرًا لانتشار جائحة كورونا، وابتكار استراتيجيات متسقة وسلمية لدخول الساحة العامة من جديد.
- تطوير استراتيجية تدريجية طويلة الأمد تشمل كيفية ضمان فعّالية العمل في الوضع الراهن، وكيفية التحضير للانتخابات النيابية القادمة، وكيفية جعل الحراك السياسي حراكًا فعالًا ومستدامًا ذا تأثير فعلي على البرلمان والبلد ككل.
- إدماج وتمكين مئات الآلاف من المواطنين غير المنظمين سابقًا في أي حركة سياسية، والذين تفاعلوا بصورة تلقائية للنداءات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي الداعية إلى الاحتجاج.
- بناء قواعد شعبية والتنسيق في كافة الأقضية والمدن والبلدات اللبنانية.

تمتلك الولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الخبرة اللازمة لتوفير الإرشاد في مواجهة هذه التحديات.

على صعيد الإصلاحات الإدارية تتضمّن التوصيات التالي:

- تمرير تشريعات صارمة لمكافحة الفساد وإنشاء وتمكين جسم مستقل تشمل صلاحياته التحقيق مع المسؤولين الفاسدين واعتقالهم، سواء كان هؤلاء موظفين حكوميين عاديين، أو وزراء، أو مسؤولين ورؤساء سابقين.
- تعزيز سلطة وميزانية الجسم القاضي كاملًا فضلًا عن استقلاليته، من أجل وضع حد لتحكم السياسيين به، ولجعله فرعًا ثالثًا للحكومة على عكس الوضع الراهن.
- وضع مشروع قانون اللامركزية الإدارية المتفق عليه في الطائف والذي ظلّ حبرًا على ورق لسنوات حيّز التنفيذ. إذ تزدهر الأوليغارشية في الحفاظ على صنع القرار في العاصمة بيروت أي تحت سلطتها، تؤدي اللامركزية الإدارية إلى تعزيز الشفافية، وتعزيز فعّالية صنع القرار، وتمكين المواطنين، فضلًا عن إنهاء سيطرة الأوليغارشية على قرارات وأصول الدولة. بيد أن ذلك لا يمكن تحقيقه إذا ما لم يتم بناء قدرات محلية في مجال مهارات الإدارة على المستوى البلدي والمحلي، وهو أمر يعرقل عملية الفساد ويدعم مؤسسات ويعزز سيادة القانون.
- التفكير في تمرير قانون انتخابي جديد، يمنع التمويل الأجنبي، ويحظر الأحزاب الدينية، ويشجع على إنشاء أحزاب وطنية عابرة للطوائف، كما ويضمن الديمقراطية والشفافية داخل الأحزاب.
- أخذ موعد الانتخابات النيابية بعين الاعتبار. إذا ما تمكّن المجتمع المدني من حشد منصّات وقيادات منافسة، يمكن نقل موعد الانتخابات النيابية إلى عام 2021 أو 2022. فقد خسر البرلمان الحالي شرعيته في وجه الاحتجاجات المدنية القائمة، ولا يعترف العديد من اللبنانيين بشرعية الحكومة الحالية، أضف إلى ذلك أن فشل اللجان المكلفة من قبل السلطتين في تنفيذ أجندات الإصلاح الضرورية أظهر ضعفهما. إن في أي انتخابات جديدة مخاطرة كبيرة حيث من الممكن أن تسفر هذه الانتخابات عن دخول عناصر جديدة إلى الساحة السياسية كما أنه قد تعيد الأشخاص أنفسهم إلى السلطة.
- التفكير في قانون انتخابي جديد. بطبيعة الحال، للقانون الانتخابي الحالي نقاط قوة كما أنه يمتلك نقاط ضعف، إحدى أهم النقاط هي السماح بفوز الأكثر حشدًا للأصوات. من المقلق في هذا المجال أن تمرير قانون انتخابي جديد يتطلب حوارًا

يجمع كافة الأطراف المعنية في البلاد وهو أمر قد تستغله الأوليغارشية لتأجيل موعد الانتخابات إلى ما بعد 2022.

على مستوى الأولويات الاجتماعية والإنسانية:

- يواجه لبنان اليوم، كما كافة دول العالم، أزمة صحيةً وتراجعًا اقتصاديًا نتيجة لانتشار جائحة كورونا. فقد دخلت البلاد في هذه الأزمة في وضع كارثيّ حيث كانت تواجه الحكومة والمصارف ضائقة كبيرة وكان الاقتصاد متعثرًا بما فيه الكفاية. إن تراكم آثار أزمة جائحة كورونا والأزمة المفروضة على الواقع اللبناني أصلًا أدى إلى تضخم غير مسبوق لنسب البطالة والفقر في صفوف اللبنانيين فضلًا عن حالات شبيهة بالمجاعة. كما وأن الحكومة لا تملك الموارد المالية الكافية لتوفير الدعم للمواطنين.
- وفي سبيل تجنب الانهيار الاجتماعي وتفاقم الأزمة الإنسانية والأمنية المحتملة يكمن دعم الحكومة اللبنانية ومؤسسات المجتمع الدولي لتوفير المساعدة الطارئة للأشخاص الأكثر حاجة في المجتمع، في مصلحة الولايات المتحدة الأميركية وأصدقاء لبنان.

توصيات حول السياسات الأميركية والإجراءات التي يمكن للولايات المتحدة اتخاذها:

نتفهم وندعم ضرورة عمل لبنان على إثبات موقفه أمام المجتمع الدولي والجهات المانحة وتوفير المصداقية لالتزامه بالنهوض كدولة ديموقراطية فاعلة تعتمد على الحكم الرشيد، وشمول جميع المواطنين، والعدل والمساواة بالفرص، فضلًا عن احترام مواطنيها وتوفير حقوقهم. وإنّه لمن الضروري أن تظهر الولايات المتحدة الأميركية قابليتها للعمل مع لبنان ومع اللبنانيين عند إظهار نيتيّهم الجدية بالقيام بإصلاحات وتعزيز سيادة القانون واتخاذ تدابير لا تعزز الأمن والاستقرار الداخلي فحسب بل على صعيد المنطقة.

فيما يلي نذكر خطوات محددة يمكن اعتمادها وتوصيات لسياسات الولايات المتحدة الأميركية:

- على الولايات المتحدة الأميركية أن تستمر في الإعلان عن دعمها للشعب اللبناني وتشجيع الإصلاحيات الاقتصادية والسياسية التي تمكّن الحكومة من خدمة الشعب

بشفافية وفعالية، والإعلان عن هذا الدعم بشفافية وبوضوح في زمن انعدام اليقين. ومن الضروري أيضًا تعزيز أهمية دعم العملية الدستورية الديموقراطية وتعزيز عمل المؤسسات الأساسية مثل الجيش اللبناني.

- وكخطوة أولية فورية للإشارة إلى ضرورة العمل على دعم لبنان، بما آن الأوان لكي تقود وتنظم الولايات المتحدة وتنظم لقاءٍ للأصدقاء والشركاء في سبيل إظهار دعمهم لبنود خطة التعافي التي وضعتها الحكومة اللبنانية وهي حكومة أبدت الولايات المتحدة وحلفاؤها استعدادًا للمشاركة فيها عند قيام لبنان بخطوات إصلاحية. وبداية يجب على لبنان بذل جهود جادة لتسهيل مشاورات كافة الجهات المعنية على نطاق واسع لا يضم القادة الطائفيين فحسب ليشمل ذلك أهم عناصر المجتمع المدني والاتحادات والمصارف والعناصر الفاعلين في قطاع الأعمال فضلًا عن المهنيين أو الأكاديميين.
- يوفر لبنان ملجأ لأكبر عدد من اللاجئين مقابل الفرد الواحد في العالم. ولطالما وفّرت الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب المجتمع الدولي مساعدات ودعمًا للبنان في هذا المجال وهي مساعدات يجب أن تستكمل لدعم اللاجئين من جهة والدولة المضيفة من جهة أخرى.
- على الولايات المتحدة الأميركية وشركائها إعطاء الأهمية القصوى لدعم شبكات الأمان الاجتماعية ومساعدة أكثر من نصف الشعب اللبناني الذي يرزح تحت خط الفقر.
- على الولايات المتحدة الأميركية وبالتعاون مع شركائها الدوليين بذل جهود علنية لتنفيذ تدابير إنقاذية على مستوى الاقتصاد والنظام المالي وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وجهات أخرى لضمان وجود رأس مال يوفر استقرار على المدى القصير في حين يتم اعتماد الإصلاحات الأساسية وتنفيذها.
- على الولايات المتحدة الأميركية أن تستمر في التعاون مع صندوق النقد الدولي ومع مجموعة الدعم الدولية وشركائها الآخرين لتقديم الاستشارات اللازمة للبنان حول تخفيض إنفاق الحكومة ومن أجل تحقيق هدف إقرار موازنة متوازنة في ظل خطة عمل ضمن إطار زماني من أجل تنفيذ إصلاحات مؤتمر سيدر بشفافية بحسب توقعات الجهات المانحة.

- على الولايات المتحدة الأميركية أن تحفز إقامة حوار وطني يجمع بين الحكومة والمجتمع المدني حول القضايا التي أثيرت خلال الاحتجاجات وتعزيز الحاجة إلى حماية الحقوق المدنية للمواطنين وحقوق الإنسان في لبنان.
- على الولايات المتحدة الأميركية أن تصرّ على إعادة إحياء لبنان للحوار الوطني للدفاع ورسم خارطة طريق ذات مصداقية ووضع الإطار الزمني للدولة تستعيد فيه كامل سيادتها على أراضيها وحدودها.

خطوات تهدف إلى تعزيز دور المجتمع المدني والحقوق المدنية للمواطنين وحقوق الإنسان وسيادة القانون فضلًا عن تطور المجتمع والمنظمات:

- بالتعاون مع منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الدولي يجب تطوير استراتيجية رامية إلى تحقيق الاستقرار تتمتع بالشفافية ويمكن إخضاعها إلى المسائلة، تقوم بإرساء استقرار اجتماعي واقتصادي وتخفف من حدة عدم المساواة وتبني جسورًا بين المناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية والاقتصادية، تعزز عملية صنع القرار السياسي المحلية المتعلقة بتوزيع الموارد التي تؤثر على نوعية الحياة.
- الحصول على ضمانات موثوقة من الحكومة حول حماية حقوق المحتجّين وحريتهم في التعبير والتجمع والنفاذ إلى الأماكن العامة.
- تعزيز القدرة على الاحتجاج السلمي عبر الاستثمار في المصالحة المجتمعية وإمكانية المشاركة.
- على الولايات المتحدة الأميركية توسيع نطاق برنامجها "الغذاء من أجل السلام" وذلك في سبيل المساهمة في مواجهة الفقر المدقع في لبنان.
- على وزارة الخارجية الأميركية أن تطلب من سفارتها في بيروت بناء العلاقات المطلوبة من أجل تعزيز حسن إدارة وديمقراطية البرامج المختصة بتدريب القيادي والتطوير المجتمعي وتمكين المجتمع المدني.
- إن ضرورة توفير فرص عمل ونظام تعليمي للشباب قائم على حاجة السوق هما في صلب مطالب المحتجين. إن دعم القطاع لتعزيز النظام الإيكولوجي لأصحاب المشاريع وللشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم هو أمر حيوي لعملية خلق فرص عمل، وتعزيز الابتكار واعتماد الوسائل التكنولوجية فضلًا عن التخفيف من قلق الشباب.

- من الضروري زيادة التمويل الخاص بالتعليم والمجتمع المدني وبرامج تبادل الطلاب فضلًا عن برنامج USAID وذلك يصبّ في مصلحة دعم القيم المشتركة بين الولايات المتحدة ولبنان، فما من قطاع أولى بالدعم من هذه القطاعات. ونوصي بإعادة النظر في التمويل الأميركي للبنان من أجل ضمان استباقية عمل الولايات المتحدة من خلال هذه البرامج التي تصل مباشرة إلى المستفيدين في لبنان وهو أمر يظهر استمرارية مصلحة الولايات المتحدة في دعم الشعب اللبناني. ويشمل ذلك المؤسسات التعليمية، وبرامج USAID وMEPI، والمنظّمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة فضلًا عن فرص أخرى لتمكين المجتمع المدني والمواطنين اللبنانيين.
- على الولايات المتحدة الأميركية أن تتعاون مع الجيش اللبناني والشركاء الدوليين الآخرين لتحديد حاجات الجيش اللبناني بحيث تنتقل المؤسسة العسكرية نحو الاكتفاء الذاتي والاستقرار. وسيتم العمل في هذا الإطار في حين تطور الحكومة اللبنانية موازنة دفاعية مموَّلة وواقعية. من الضروري أيضًا الحفاظ على الفاعلية المعنوية والعسكرية لقوات الجيش اللبناني حيث يجبر التراجع في قيمة الليرة إدارة الجيش على استخدام مواردها المحدودة في الصيانة والحفاظ على الترابط بدلًا من صرف هذه الموارد في عمليات ميدانية.

الخطوات الواجب اتباعها من قبل الحكومة اللبنانية:

في سياق التوصيات التي طرحتها مؤسسات ومحلّلون على الصعيدين المحلي والدولي، على الدولة اللبنانية أخذ الخطوات التالية بعين الاعتبار:

- إنشاء جهاز مراقبة تحت إشراف رئيس الحكومة مؤلف من خبراء مرموقين من خارج الحكومة، يتولّى هذا الجهاز مهمة توفير الإرشاد اللازم لصياغة السياسات العامة الإصلاحية ووضع خطط الخصخصة حيّز التنفيذ. ويجب أن يتم إنشاء هذا الجهاز بالتعاون مع المجتمع المدني في إطار حوار فعّال.
- استشارات شاملة وواسعة النطاق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وممثلين عن الجمعيات وتجمعات الاختصاصيين والاتحادات العمالية فضلًا عن جهات أخرى. وهو أمر بالغ الأهمية في عملية بناء الثقة في الرؤية المستقبلية للبلاد

- على الحكومة أن تقر بأنه من الضروري البدء بتنفيذ آلية تنظيمية وإنشاء أجهزة مراقبة مستقلة مؤلفة من اختصاصيين للتعاون مع المجتمع الدولي والجهات المانحة. ثم بالتعاون مع المجلس الأعلى للخصخصة يجب تمكين هذه الأجهزة من إنشاء آلية خصخصة شفافة واقعية. ويجب أن تشمل جهود الخصخصة هذه على صعيد أولي قطاع الطاقة والأخذ بعين الاعتبار والتخطيط خصخصة قطاعات أخرى في ظل تقديم عروض مغرية.
- يجب أن تتم هيكلة الدور الذي يلعبه المجلس الأعلى للخصخصة ومن الضروري توظيف اختصاصيين فيه. وإن تعيين مدير كفؤ لهذا المجلس هو خطوة هامة. هذا المجلس يُعدّ من الأجهزة ذات الأهمية البالغة من أجل ضمان الشفافية والاستقلالية بعيدًا عن نفوذ الحكومة والوزارات.
- إن عددًا من التعيينات العالقة التي يمكن لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء المصادقة عليها من الممكن أن تظهر إذا ما زالت الطائفية السياسية المسيطرة على عمل الحكومة أو أن اختصاصيين مستقلين وكفوئين يمكنهم لعب دور كبير في مؤسسات أساسية في البلاد مثل المصرف المركزي وديوان المحاسبة.

التعاون الدولي

- تمتلك الولايات المتحدة الأميركية نفوذًا دوليًا واسعًا على نطاق يمكنها استخدامه من أجل تشجيع الإصلاحات الاقتصادية والإدارية وتعزيز مؤسسات الدولة. على الولايات المتحدة الأميركية أن تعمل بالتعاون مع حلفائها وشركائها في أوروبا والخليج وحول العالم من أجل توحيد الرؤية الإصلاحية لدى الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية وربط الدعم والمساعدة الإنقاذية بالإصلاحات المادية الحقيقية في البلاد. على الولايات المتحدة الأميركية استخدام نفوذها لضمان نشر هذه الرؤية البناءة من خلال التزامات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في لبنان.
- ما من حلٍّ على المدى القريب لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان. أما الحلول البديلة متوسطة أو طويلة الأمد فهي تتطلب دعمًا مكثفًا من الجهات المانحة. على الولايات المتحدة الأميركية وشركائها دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأزمة اللاجئين السوريين على لبنان وعلى المجتمعات المضيفة، وتقدير وتمويل الكلفة المباشرة وغير المباشرة لهذه الأزمة من أجل تمكين لبنان من مواجهة هذا العبء الضخم بفعالية تامة.

الخطوات على الصعيد الأمني:

- على وزارة الدفاع الأميركية الأخذ بعين الاعتبار أن الجيش اللبناني هو من أكثر الجيوش قدرة في المنطقة. إن المخصصات الأميركية للمؤسسة العسكرية يجب أن تستمر حيث أصبح الجيش اللبناني اليوم في مرحلة الاكتفاء الذاتي، ويعمل على مراكمة خبارته، وتحقيق فعالية أوسع في مجال العمليات الميدانية، فضلًا عن التنفيذ الشامل لمهمته الوطنية. على الولايات المتحدة أن تدعو إلى تنفيذ فوري للاستراتيجية الدفاعية الوطنية التي تحدد الأولويات والأهداف بشكل عام. وعلى الجيش اللبناني أن يزيد من بصمته العسكرية جنوب البلاد وشرقها وتنفيذ كافة مهامه عبر توسيع عملياته البحرية.
- على الولايات المتحدة أن تستمر في عملية الوساطة بين "إسرائيل" ولبنان من أجل ترسيم حدودهما البرية والبحرية. وسيكون لذلك أثر حقيقي وإيجابي على المستوى السياسي والاقتصادي في لبنان وذلك عبر قيام مبادرات حيوية في قطاع الغاز، فضلًا عن تخفيض خطر نشوب أي حرب أخرى مع "إسرائيل".
- من الضروري تجديد ولاية قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بحلول آب 2020. لقد نشطت هذه القوات بفعّالية نظرًا للأزمات التي تتسم بها البيئة السياسية اللبنانية. وفي سبيل تعزيز فعّالية هذه القوات من المفروض أن تستمر في تواجدها على الأراضي اللبنانية، وأن تقدم تقريرًا لمجلس الأمن كل ثمانية وأربعين ساعة عند منعها من القيام بدورياتها أو عمليات الاستكشاف التي تقوم بها يوميًا ضمن الإطار الزمني والجغرافي المحدد. إن الحواجز التي تقوم بها مجموعات محلية من أجل منع سير عمليات هذه القوات غير مقبولة، ويتوجب على اليونيفيل تقديم تقارير العقبات التي تواجهها فضلًا عن الانتهاكات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في المناطق المحظورة وانتهاكه لسيادة للأجواء والأراضي.

خاتمة:

إن هذه التوصيات لن تنجح من دون قيام حوار وطني شامل قائم على رؤية مستقبلية للبنان. لقد آن أوان اتحاد اللبنانيين وبنائهم لرؤية مشتركة من قبل جميع الجهات المعنية التي تتعاون لوضع استراتيجية وطنية وعقد اجتماعي في سبيل الوصول إلى مستقبل شامل للجميع، آمن وصحّي يستحقّه الشعب اللبناني. نحن نؤمن بأن قيادة الولايات المتحدة بالتعاون مع المجتمع الدولي ستظهر فوائد جمّة للشعب اللبناني في تقدّمه نحو تطبيق شامل للإصلاحات التي ستسمح للبنان بالقيام بالتضحيات اللازمة بناءً وإعادة كسب قدرته ودوره اللازم في المجتمع.

هل تصبح حركة الحوثيين نسخةً جديدة من حزب اللّه؟[1]

مجموعة من الباحثين، مؤسسة راند

ملخص

منذ العام 2015 زادت إيران استثمارها في دعم الحوثيين في اليمن، الأمر الذي أثار شبهاتٍ مفادها أن دور الحوثيين قد يتطور لتصبح هذه الحركة وكيلًا إقليميًا جديدًا يعمل على تعزيز مصالح إيران وحمايتها. فلطالما اعتمدت إيران بناءها لعلاقات تجمعها كدولة داعمة بوكلائها في المنطقة، في سبيل توسيع نطاق نفوذها في الشرق الأوسط من جهة والضغط على خصومها من دون المخاطرة في الانجرار إلى مواجهة عسكرية مباشرة من جهة أخرى. أما حركة الحوثيين فهي تشكل فرصة جذابة لتحقيق كلا الهدفين، فإن دعم إيران للحوثيين يعطيها نفاذًا على الساحة اليمنية وعلى البحر الأحمر المجاور للبلاد، وفضلًا عن ذلك فإن هذه الخطوة تسمح لها باستفزاز أحد أهم خصومها أي المملكة العربية السعودية.

ومع ذلك، فإن نسب نجاح إيران في بنائها لعلاقات بالوكالة في مناطق أخرى أتت متباينة، وإن الاستثمار الإيراني في دعم الحوثيين لا يضمن تحوّل هذه الحركة إلى وكيل موثوق. وبغية دراسة فرص نجاح إيران في مساعيها هذه، أخذنا بعين الاعتبار نظريات سياسية متعلقة بالعلاقات التي تجمع بين الداعم (إيران) والوكلاء كما بحثنا في موضوع الجهود التي تبذلها إيران في حالات موازية، مثل لبنان والعراق ودول الخليج الفارسي. فضلًا عن ذلك، قمنا بالتركيز على مصالح وأهداف الحوثيين على المدى البعيد، وهي مصالح وأهداف يشوبها الغموض، تغيّرت وتبدلّت بصورة سريعة في بعض الأحيان. وقد ظهر ذلك بصورة جلية نهاية

---

[1] تعريب: فاطمة مطر

Trevor Johnston, Matthew Lane, Abigail Casey, Heather J. Williams, Ashley L. Rhoades, James Sladden, Nathan Vest, Jordan R. Reimer, Ryan Haberman, "Could the Houthis Be the Next Hizballah?", July 2020 https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR2500/RR2551/RAND_RR2551.pdf

العام 2017 حين أقدم مقاتلون حوثيون على قتل حليفهم الرسمي، وهو الرئيس السابق للبلاد علي عبدالله صالح. وتضم الحركة معسكرات متعددة ذات أجندات متنافسة، لها تداعيات جدية على الحرب الأهلية القائمة في اليمن وعلى مطالبة الحوثيين بالدعم الإيراني.

تعتمد معظم النظريات المرتبطة بالعلاقات التي تجمع بين الدول الراعية (الداعمة) والوكلاء على إطار العمل الذي يجمع بينهما. إن إطار العمل هذا، المستمد من النظرية الاقتصادية حول التعاقد الهرمي، يَحدّ العلاقة التي تجمع بين الدول الراعية ووكلائه بالمهام التي يمليها الطرف الأول على الطرف الثاني. عمليًا، يصف إطار العمل هذا المفاضلات بين المكاسب والأخطار التي يتوجب على الدولة الراعية والوكيل القيام بها، لكنه أيضًا يوضح بصورة أفضل طبيعة الدينامية في ما بين المنظمات الرسمية المحددة ذات التسلسلات الهرمية الواضحة. ما من قواعد رسمية أو علاقات تعاقدية تجمع ما بين المليشيات المسلحة والدول الراعية لها، الأمر الذي يحدّ من الفائدة التي يقدّمها إطار العمل الجامع لهما في شرح طبيعة العلاقة التي ندرسها. فضلًا عن ذلك فإن هذا النموذج ثابت إلى حدٍ ما، حيث يصعب ملاحظة تطور العلاقة بين الدول الراعية وكلائها، وهذه تعدّ مسألة بالغة الأهمية في عملية فهم كيفية تطور العلاقة بين إيران والحوثيين.

نقترح إذًا نموذجًا بديلًا يقدّم بفعالية أكبر شرحًا لدينامية الاستراتيجية الإيرانية وكيفية تعزيزها للعلاقات الناشئة مع الوكلاء. يؤطّر نموذج لدخول الأسواق والاستثمار نشاط إيران في هذا المجال، مشبهًا إياها شركة تسعى إلى توسيع نفوذها في الأسواق. وعند اعتماد هذا النموذج يتم النظر للدول على أنها أسواق محتملة، تستكشف فيها إيران الفرص المتاحة أمامها، وتبحث عن شركاء لها، وفي نهاية المطاف تستثمر في بناء علاقات. ويتم فحص عوامل عدة عند استكشاف أسواق جديدة، وهي نسبة القيمة الاستراتيجية لهذه الأسواق، وإلى أي مدى توفّر هذه الأسواق ظروفًا معقولة أو مثالية (مثل ضعف الدولة والحدود سهلة الاختراق)، فضلًا عن المطالب الإيرانية الخفية (مثل توفّر قاعدة شعبية شيعية ساخطة). شكل لبنان في ثمانينيات القرن الماضي فرصة غير مسبوقة حيث قدّم سوقًا جاهزًا للاستثمار الإيراني نظرًا لسهولة النفاذ إليه من الحدود السورية، وتوفّر قاعدة شعبية شيعية محرومة تاريخيًا، فضلًا عن محاذاة البلاد لـ "إسرائيل". أما المملكة العربية السعودية فلطالما كانت سوقًا مغلقًا في وجه إيران، نظرًا للتواجد الضخم للقوى الأمنية على الأراضي السعودية فضلًا عن صغر حجم القاعدة الشعبية الشيعية في البلاد. نطبّق في الفصل الثالث إطار العمل هذا

على حالة لبنان، والعراق، ودول الخليج الفارسي بصورة أعمق، وذلك في سبيل وصف مساعي إيران وجهودها السابقة في خلق وكلاء لها مستخدمةً نموذج الدخول إلى الأسواق والاستثمار فيها.

بالنظر إلى اليمن بشكل خاص، فإن المرحلة الأولى من تطبيق النموذج هي مرحلة استكشاف الفرص المتاحة. بعد العام 2011، كان سوق الوكلاء متاحًا بشكل كبير في اليمن، وذلك مع اقتراب انهيار الحكومة اليمنية وازدياد الطلب جرّاء توسع نطاق حركة الحوثيين على الصعيدين السياسي والعسكري. إن ضعف الرقابة على الصعيد الوطني ووجود ممرات تهريب آمنة وموثوقة على إيران يسهّل إدخال مستلزمات الدعم إلى اليمن بأقل كلفة ممكنة ومن دون مواجهة أي مخاطر. وقد بات السوق اليمني أكثر جاذبية مع تصاعد التوترات بين إيران والمملكة العربية السعودية جرّاء انخراط الأخيرة في الحرب القائمة في اليمن، الأمر الذي سمح لإيران بتكبيد خصمها السعودي تكاليف باهظة من دون التعرّض لخطر المواجهة المباشرة، وذلك عبر الحرب بالوكالة التي تدعمها.

لا يتم تسليط الضوء في غالب الأحيان إلا على الدعم الإيراني للحوثيين، إلا أن إيران سعت للإيجاد عدد من الوكلاء الآخرين في اليمن، وذلك في إطار المرحلة الثانية من نموذج دخول الأسواق والاستثمار. أما الشراكة بين إيران والحوثيين فهي تواجه عقبات طبيعية عدة مثل الاختلاف في تطبيق العقيدة الشيعية. وقبل العام 2014 بحثت إيران في علاقتها مع شركاء محتملين آخرين، مثل الحركة الانفصالية في الجنوب من أجل توسيع قاعدة بياناتها المتعلقة بالوكلاء.

ومع ذلك ثَبُتَ أن حركة الحوثيين تعدّ الوكيل الوحيد القابل للاستثمار في اليمن منذ بداية الحرب، وباشرت إيران بذلك بتطبيق المرحلة الأخيرة من إطار العمل الذي ندرسهُ، أي مرحلة الاستثمار. واتخذ الدعم الإيراني أوجهًا عدة، إلا أن الأكثر أهمية هو توفير إيران للأسلحة المتطورة مثل الصواريخ البالستية والصواريخ المضادة للسفن الحربية، وهذا الأمر ضاعف قدرات الحوثيين بشكل كبير. فعلى وجه الخصوص، يُعدّ امتلاك الحوثيين لصواريخ يصل مداها إلى الرياض أمرًا مثيرًا للقلق. وإن الخطر الذي يطرحه الدعم المادي على إيران ضئيل، كما أن كلفته متدنية، وذلك طالما حافظ الحوثيون على علاقات جيدة مع القبائل والأطراف

الأخرى المتواجدة على طول خط الإمدادات وصولًا إلى عُمان، وهي علاقات مدفوعة الأجر في أغلب الأحيان، فضلًا عن سيطرتهم على الأراضي الحدودية.

هنا يجدر السؤال ما إذا كان دعم إيران للحوثيين سيعود عليها بمكاسب أم لا. فالحوثيون لا يعتمدون على الدعم الإيراني فحسب، بل ابتكروا مصادر دخل خاصة بهم، مثل فرض نوع من الضرائب على الشحنات التي تمر عبر ميناء مدينة الحديدة، فضلًا عن الإيرادات الناتجة عن الإيجارات وعمليات التهريب. إن توفّر المداخيل المستقلة يمنح الحوثيين امتيازا معينًا، أو نوعًا من الاستقلالية عند قبول عرض الدعم الإيراني. ثم إن أهداف ومصالح الحوثيين ومصالحهم لا تتواءم بالضرورة مع أهداف إيران ومصالحها في المسائل كافة. وبالرغم من أن إيران والحوثيين يتشاركان عدوًا واحدًا، أي المملكة العربية السعودية، إلا أن الحوثيين لطالما كثفوا تركيزهم على المطالب المحلية الداخلية. وعلى عكس وكلاء إيران الآخرين فإن حركة الحوثين غير مهتمة بتصدير العقيدة الثورية. زد على ذلك أن إيران بالرغم من خطابها الداعم للجماعات المهمشة، تبقى دولة براغماتية مهتمة بمصالحها الذاتية. الأمر الذي يجعل من العلاقة التي ندرسها علاقة مبنية على المصالح إلى حد كبير.

أما الشروط التي تنشط خلالها هذه الحركة فهي معرّضة للتغير بصورة مفاجأة وعلى مستوى ضخم، الأمر الذي يؤدي إلى تطور العلاقة قيد الدرس بأوجه عدة.

الجدول 1

العوامل الرئيسية والمسارات المستقبلية للعلاقة بين الحوثيين وإيران:

	في حال سيطرة الحوثيين على الأراضي	في حال عدم سيطرة الحوثيين على الأراضي
عدم الاعتراف بشرعية الحوثيين	يستمر المأزق العسكري وتظل علاقة إيران بالحوثيين علاقة مصالح متبادلة	يتراجع الحوثيون إلى صعدة وتكثف إيران دعمها لهم في سبيل النهوض من جديد
الضغط من أجل الاعتراف بشرعية الحوثيين	يصبح الحوثيون في هذه الحالة أحد الأطراف الوازنين على الساحة السياسية، وتكثف إيران دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي	يشارك حوثيون معتدلون في الحكومة، ويتراجع الدعم الإيراني

ضمن هذه الدراسة، سندقق في أربع فرضيات، لكلٍ منها انعكاسات مختلفة على علاقة الحوثيين بإيران، وعلى آفاق هذه العلاقة على المدى البعيد. تدور هذه الفرضيات في فلك عوامل أساسية، هي: نجاح الحملة العسكرية للحوثيين، والضغط والسياق المعتمدان في سبيل ضمان انخراط الحركة كطرف شرعي في الحياة السياسية اليمنية. بالنظر إلى هذه العوامل، توقّعنا مسارات أربعة مختلفة لمستقبل علاقة إيران بالحوثيين.

الفرضية الأولى: في ظل هذه الفرضية، أي في ظل استمرار المأزق العسكري والسياسي الحالي، يفرض الحوثيون سيطرتهم على مجموعة من الأراضي إلا أن حكومة عبد ربه منصور هادي والتحالف العسكري الحليف لها بقيادة السعودية، يستمران في رفض أي تسوية. في هذه الحالة تظل العلاقة القائمة على المصالح المتبادلة محبّذة من كلا الطرفين، بحسب تقييمنا. حيث لا يستحسن الحوثيون أن يكونوا محكومين ومرتهنين لإيران، أو أن يكونوا معتمدين بشكل كبير عليها. وعند قبولهم بالمزيد من الدعم ستصبح الحركة بمثابة زبون لإيران، وسيضعها ذلك أمام كلفة إضافية. وستخدم هذه الدينامية المبنية على المصالح المتبادلة مصالح إيران في ظل الفرضية الأولى. فإن هذا المستنقع العسكري يصبّ في خدمة استراتيجية إيران الإقليمية بشكل كبير، كما أنه يعزز أهدافها الأساسية من هذا الصراع وهي ضمان استمرارية انعدام الاستقرار على طول الحدود السعودية، فضلًا عن تمكّنها من استنزاف القدرات العسكرية السعودية بكلفة ضئيلة ومن دون الانجرار إلى مواجهة مباشرة أو تصعيد في الأحداث. ومع تحقيقها للأهداف الاستراتيجية المذكورة، ترضى إيران بالسيطرة المحدودة التي تمارسها على الحوثيين. وبالرغم من استقرار علاقة مماثلة بين إيران والحوثيين على المدى القريب فإن توازنها ضعيف على المدى البعيد نظرًا لاحتمال كسر بعض العوامل للمأزق المستمر على الصعيد العسكري.

الفرضية الثانية: في سياق الفرضية الثانية يسيطر الحوثيون على أراضٍ، إلا أن المجتمع الدولي سوف يضغط على التحالف العسكري وحكومة هادي للقبول باتفاق جديد لتقاسم السلطة في ظل حكومة انتقالية. وفي حال حصول هذه الفرضية، نتوقع أن تستمر حركة الحوثيين في كونها حركة عسكرية إلى جانب ممارستها للنشاط السياسي، كما هو الحال مع حزب اللّه. وفي هذه الحالة تصبح حركة الحوثيين شريكًا أكثر جذبًا لإيران، التي سوف توسّع من استثمارها في الحركة لتصنع منها منظمة شريكة لها. ومن المرجّح أن تستغل إيران حاجة الحوثيين للقدرات العسكرية الضخمة وللتمويل في سبيل تعزيز نفوذها السياسي على

الحركة، ومن أجل خلق حالة من الاعتماد على الدعم الإيراني. قد تكون هذه الفرضية هي الأخطر بالنسبة لأمن المنطقة ومصالح الولايات المتحدة فيها فإن حصولها لن يسمح بتوسع النفوذ الإيراني في المنطقة فحسب بل سيؤدي إلى إضعاف الأطراف السياسية الأخرى في اليمن، وستُترك الساحة السياسية اليمنية أمام تحالف أكثر نضوجًا بقيادة الحوثيين.

الفرضية الثالثة: نتصوّر في ظل الفرضية الثالثة عودة الواقع اليمني إلى ما كان عليه في السابق، أي عزل الحوثيين في صعدة واستبعادهم الكلي عن ساحة السلطة السياسية. هذه الحالة ستزيد من الطلب على الدعم الإيراني والحاجة إليه، كما حصل جرّاء الحرب الأهلية والضغط السعودي على الحوثيين الأمر الذي قربهم أكثر فأكثر من إيران. ومن المرجّح في هذا الإطار أن يضرب الحوثيون في العمق السعودي، وهو أمر قابل للتنفيذ. فضلًا عن ذلك فإن ضعف موقف الحركة قد يلعب لمصلحة إيران، فحالة اليأس تصنع وكيلًا أكثر مرونة. وقد يصبح الدعم الإيراني مشروطًا أكثر فأكثر، لدرجة إجبار الحوثيين على تركيز أغلب عملياتهم في المملكة العربية السعودية. ونظرًا لتراجع القدرات العسكرية للحوثيين ولتنامي العداوة مع السعودية، سيقبل الحوثيون بهذا الاتفاق. فضلًا عن ذلك فإن كلفة توفير الدعم العسكري للحوثيين سترتفع، وكذلك الأخطار الناجمة عنها، الأمر الذي قد يدفع إيران للبحث عن بديل محتمل.

الفرضية الرابعة: في سياق الفرضية الأخيرة، نتوقع خسارة الحوثيين لأراضٍ عدة، لكن المجتمع الدولي سيضغط على هادي والتحالف العسكري من أجل تحقيق تسوية سياسية تضمن على الأقل تمثيلًا ولو صغيرًا للحوثيين. قد يؤدي ذلك إلى انشقاق في صفوف الحوثيين، حيث سيستغل المعتدلون مشاركتهم في العمل السياسي، في حين سيفضّل المتشددون معارضة الحكومة والسعي للحصول على دعم إيران. وسيظل هؤلاء المتشددون يشكلون وكيلًا جذابًا لإيران بالرغم من ضعف موقفهم، ومن المرجّح أن يهتم النظام الإيراني بتمديد علاقته بهم مقابل استمرار العمليات ضد السعودية. إلا أنه، وبالرغم من وجود الظروف البنيوية الدائمة مثل ضعف الدولة البيروقراطية ومحدودية الموارد العسكرية، وهي ظروف صبت تاريخيًا في خدمة المشروع الإيراني الذي يقضي بتطوير مجموعات وكيلة، من المرجّح أن تستصعب إيران أكثر فأكثر دعمها للمتشددين الحوثيين في وجه الحكومة اليمنية الانتقالية. وفي حين تظل الحكومة اليمنية محدودة في نفادها إلى مجمل البلاد، فإن دخول عناصر من الحوثيين المعتدلين إلى السلطة سوف يضمن زيادة نفادها العسكري في صعدة. في الوقت عينه،

يسارع الحوثيون المشاركون في الحكومة، وهم حريصون على مواقعهم السياسية الجديدة وعلى المزايا المرتبطة بها (مثل المحسوبيات) إلى المساعدة في تضييق الخناق على الحوثيين المتشددين في صعدة. وإن ظروفًا مماثلة ستعرقل نشاط إيران وعمليتها لا في صعدة فحسب بل في اليمن ككل. ختامًا، سترتفع كلفة دعم إيران للحوثيين، في حين ستتراجع المكاسب المرجوة من هذا الدعم. وسيصبح بمقدور حكومة هادي زعزعة استقرار الحركة وإضعاف قيمتها المحتملة بالنسبة لإيران، جرّاء السماح لعناصر من الحوثيين بالمشاركة في الحكومة.

من أجل تسهيل سهولة ترجيح المراقبين للفرضية الأكثر حظًا يجب أخذ عاملين أساسيين بعين الاعتبار، الأول هو إعادة إحياء حزب المؤتمر الشعبي العام والاقتتال الداخلي الذي يعاني منه التحالف. فمن المرجّح حدوث إحدى الفرضيتين الثالثة والرابعة (في حال خسارة الحوثيين للأراضي)، إذا ما تمت إعادة إحياء الجمهورية اليمنية للشبكة السياسية لحكومة صالح وإعادة بناء القوى العسكرية من قبل التحالف. وفي سبيل تحقيق ذلك يجب أن تطالب شخصية معيّنة بمركز صالح، وتقوم بحشد حرس حزب المؤتمر الشعبي سابقًا، ونرجح أن يقوم بهذه المهمة أحمد علي نجل صالح ونائب رئيس الجمهورية اليمنية اللواء علي محسن الأحمر.

إضافة إلى ذلك، فإن عاملًا آخر بالغ الأهمية قد يحدد أيًا من الفرضيات هي الأكثر ترجيحًا، وهو درجة التزام وانسجام الأطراف المتعددة ضمن التحالف. فقد لعبت القوى المسلحة السعودية والإماراتية دورًا ضخمًا في الحرب، وسيكون لقراراتهما المستقبلية تأثيرًا كبيرًا على سرعة خسارة الحوثيين لسيطرتهم على الأراضي. وأهم هذه الخيارات هي المتعلقة بوعود الطرفين المتكررة بشن حملة للاستيلاء على مدينة الحديدة التي تشكل أحد أهم خطوط الإمداد للحوثيين. في حال سقوط مدينة الحديدة، يتوقع تكبّد الحوثيين للمزيد من الخسائر في الأراضي، في حين تتقدم قوى التحالف باتجاه صنعاء من جهة الغرب والشرق على حدٍ سواء.

وفي حين لا تبدو المملكة العربية السعودية ولا الإمارات العربية المتحدة مستعدة لتصعيد حدة الصراع في اليمن فإن هذا الموقف قد يتغير في أي وقت يقصف فيه الحوثيون المناطق السكنية في أبو ظبي أو في الرياض. لكن يبدو حتى الآن أن التحالف أقرب إلى التفكك وهو بعيد كل البعد عن تصعيد الصراع مع الحوثيين. ويعدّ التناحر الداخلي في صفوف التحالف فرصة لا تفوّت بالنسبة للحوثيين الذين وضعوا في موقع الطرف الخاسر منذ انخراط

السعوديين في الحرب عام 2015. يمتلك الحوثيون اليوم فرصة استغلال هذا الانشقاق لصدّ العدوان أو حتى لتعزيز وتمكين سيطرتهم على صنعاء. وإن الطريق الذي سيسلكه الحوثيون سيعطي صورة عن أهداف الحركة على المدى البعيد وسيلعب دورًا بارزًا في بلورة مستقبل العلاقة مع إيران. فإذا ما اختار الحوثيون درب الإدارة الرشيدة بدلًا من السيطرة والحكم بالإكراه فإنهم سيحصلون على الاعتراف بالشرعية وعلى الدعم اللازم من أجل ضمان ديمومتهم على الساحة السياسية اليمنية. إن حصول ذلك سيمنح إيران حليفًا رائعًا، يعزز قدرتها على صياغة السياسة اليمنية وعلى التصدي للنفوذ السعودي.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon